جامعة منتوري قسنطينة

مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية

حول الهجرة والرحلة

سوسيولوجية الهجرة الجزائرية

في تاريخ الماضي والحاضر

أعمال الملتقى العلمي الأول

ماي / 2008

إشراف أ. د. كمال فيلالي

سوسيولوجية الهجرة الجزائرية

في تاريخ الماضي والحاضر


بسم الله الرحمن الرحيم

مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية
حول الهجرة والرحلة
جامعة منتوري قسنطينة



سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر

أعمال الملتقى العلمي الأول
ماي / 2008

إشراف أ. د. كمال فيلالي

منشورات مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية
حول الهجرة والرحلة

ردمك : 978-9947-0-2653-3

رقم الإيداع القانوني : 2009-2723

مطبعة : ألكسندر / قسنطينة / الهاتف : 18 01 62 031

التنسيق والغلاف : زهير بن عميرة

السنة : جوان / 2009

فهرس المحتويات

توطئة

أشكر باسمي وباسم كل أعضاء مخبر الدراسات الاجتماعية التاريخية كل الزملاء الأساتذة والباحثين الذين لبوا الدعوة للمشاركة في أول يوم دراسي، يتناول الهجرة الجزائرية في الماضي والحاضر، ويجمع باحثين من قسمي التاريخ وعلم الاجتماع، وهي مبادرة حسنة لأننا كما نعرف إذا أفرغ الحدث التاريخي من الظاهرة الاجتماعية، يصبح حكاية historiette أو avec (h) minuscule histoire، والظاهرة الاجتماعية إذا أفرغت من إطارها الزمني والمكاني، أي من التاريخ، تصبح مائعة وغير دالة على وضع محددا.

وإذا كانت ظاهرة الاستقرار عند ابن خلدون أساس العمران، فإن ظاهرة الحراك والتنقل أساسيان في التاريخ الحديث، كما كانت الرحلة المؤسسة للحواضر والأمصار أساسية وغالية في أدبيات العرب.

وللهجرة ميزات إنسانية فاعلة في التاريخ تتمثل في المثقافة l'acculturation وانتشار التعددية الثقافية le multiculturalisme والامتزاج العرقي Le brassage ethnique والتعايش الحضري la convivialité des civilisations في ظل النظام العالمي الجديد الذي فضل تسميته المؤرخ الأمريكي Norman Meier، المتوفى الشهر الفارط، بـ العهد الجديد New age.

كما أن لها، أي الهجرة، مشاكل يعاني منها العالم الغربي والعالم الثالث على حد السواء وهي أحيانا معبرة عن اليأس كظاهرة «الحراقة»، القديمة في التاريخ ولو أن المصطلح الشعبي، الذي بلغ مصاف الدراما الأسطورية جديد، لأن الحراقة في تاريخ الجزائر الحديث، هم العلوج المسحيين الذين كانوا يفرون من بلدانهم لاعتناق الإسلام والعمل في الجهاد البحري والقرصنة للاستفادة من غنائم البحر التي كانت وفيرة في الجزائر أثناء الحكم العثماني.

من هؤلاء «الحراقة»، نذكر فيخو الذي فرّ من اسبانيا إلى الجزائر ليعتنق الإسلام ويصبح مرابطا مجاهدا في البحر وهو من يعرف اليوم بـ : سيدي الفرج البحري، وللأسف أن هذه الظاهرة أصبحت الآن عكسية، وتعبر على المآسي الكبيرة التي يعيشها الشباب الجزائري الذي أصبح يفضل الموت غداءا للأسماك على العيش بدون أمل.

فالهدف إذن من هذه الملتقيات والدراسات حول حركات الهجرة والحراك بصفة عامة وواجبنا نحن كجامعين، هو إيجاد حلول علمية لهذه الظاهرة التي أصبحت من أهم ظواهر العصر وقد اخترنا موضوع "الهجرة في الجزائر في الماضي والحاضر" كموضوع لهذين اليومين الدراسيين لتحقيق، ولو بنسبة قليلة، الهدف المرجو. وقد خصصنا يوما للهجرة في التاريخ ويوما أخر لدراسة الموضوع من منظور اجتماعي، وذالك لإعطاء رؤية سوسيوتاريخية جديدة ومتكاملة، نأمل أن يأخذ فيها العامل المنهجي حصة الأسد.

على أمل أن تتجدد مثل هذه الندوات الفاعلة في إيجاد حلول لمشاكل الهجرة في الجزائر.

ونجدد شكرنا للمساهمين في هذه الندوة التي نتمنى لها كل النجاح.

الأستاذ الدكتور كمال فيلالي

مدير مخبر الدراسات والأبحاث
حول الرحلة والهجرة

كلمة رئيس المجلس العلمي
لكلية العلوم الاجتماعية والانسانية

لقد تابعت باهتمام بالغ، جانبا من أشغال ملتقاكم حول «سوسيولوجيا الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر» وأعجبت كثيرا بالأفكار التي وردت في مداخلتكم الموسومة بـ «الهجرة الدينية والعلمية من وإلى قسنطينة في القرن السابع عشر»، وفي نفس الوقت تأسفت كثيرا لحالة الاغتراب التي يعيشها الباحثون الجزائريون أمثالكم والذين بقيت أفكارهم حبيسة مؤلفاتهم ورهينة مخابر البحث وقاعات الدراسة، ولم تجد طريقها بعد إلى من يهمهم الأمر من أصحاب القرار لتتحول إلى استراتيجيات وبرامج عمل لحل الكثير من المشاكل السياسية والاجتماعية والأمنية التي يعاني منها شعبنا.

يجب أن يدرك أولياء أمورنا أن الوقت قد حان لتوظيف واستخدام المعرفة العلمية، بما في ذلك المعرفة السوسيو-تاريخية في حل مشاكل الأمة والنهوض بها وإعادة الثقة المفقودة للأجيال الصاعدة في وطنهم الأم من خلال إبراز أمجاد وبطولات أجدادهم وقدرتهم على التواصل مع الآخر المغاير دون إحداث القطيعة مع الذات والتراث والولوج في عالم المجهول المحفوف بالمخاطر.

وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد

ودمتم في خدمة الجزائر

أ. د./ صالح فيلالي

رئيس المجلس العلمي لكلية
العلوم الاجتماعية والانسانية

الهجرة العلمية والطلابية إلى قسنطينة في عهد عبد الكريم الفقون علامة العصر

1580 م - 1662 م (988 هـ 1073- هـ)

أ. د. كمال فيلالي
مختبر الدراسات والأبحاث السسيولوجية التاريخية حول حركات الهجرة

قبل البدء في المحاضرة ولما كان الهدف من هذا اليوم الدراسي هو التأكيد على الجانب المنهجي، بودي أن أفتح قوسا منهجيا للتذكير بنقطتين أساسيتين :

الأولى أذكر فيها بأن دراسة الهجرة في هذه الفترة لا يمكن الرقيّ بها إلى مستوى سوسيولوجي تحليلي إحصائي وذلك لانعدام الأرشيف الإداري الذي يوفّر معلومات حول ظاهرة الهجرة من جهة، ومن جهة أخرى، قلة النمطية التي تقوم عليها الفرضيات المؤسسة للظواهر الاجتماعية.

أمّا النقطة الثانية فهي تخص الإطار المفاهيمي حيث سأحاول من خلالها توضيح إشكالية علاقة الرحلة بالهجرة أو الفرق بينهما. فالأولى، أي الرحلة، تكون أكثر ميوعا بالنسبة للهدف وفي أوقات فصلية محددة كما ورد في الآية الكريمة :

لإيلاف قُرَيش ⊙ إيلافهم رحلة الشتاء والصيف ⊙ فليعبدوا رب هذا البيت ⊙ الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ⊙ (سورة قريش). ونفهم من الآية الكريمة أن الرحلة مغذية ومؤمنة وهي الشائعة عند العرب، إذ احتلت مكانة راقية في أدبيات القرون الوسطى والحديثة. كما ارتبطت الرحلات بتاريخ البلدان، المعروف عند الغرب المسيحي، في القرون الوسطى، الوصفيات Les descriptions. أما الهجرة فهي دقيقة الهدف ومحددة الغاية، ومؤثرة على جميع المجالات الإنسانية، بل خالقة للتاريخ ومجددة للأوضاع. وغالبا ما تكون موضوع «استغراب» أو «مثاقفة»، إذا سمحت لنفسي

استعمال هذان المصطلحان الأمريكيان الحديثان اللذان ظهرا في نهاية الثمانينات. والهجرة قوة صانعة ومبتدعة وأحيانا مجددة للزمان والحياة مثل الهجرة النبوية. وفي هجرة الرسول (ﷺ) عبر علمية رمزية وألغاز لم يهتم بها علماء التاريخ والاجتماع. فهي أسطورة مؤسسة للتاريخ ومجددة للزمن والمكان وخالقة للمدنية. فالرسول (ﷺ) لم يكن يهجر مدينة وشعبا فحسب بل هجر عهدا وحياة وتاريخا. وحتى لا نتيه في الجدلية الايتمولوجية والمفاهمية نعود إلى الهجرة إلى قسنطينة.

لقد اخترت القرن السابع عشر، كإطار تاريخي، لأنه عصر التقلبات التاريخية الكبرى Les grands soubresauts والأزمات السياسية والاقتصادية في كل المجال الجغرافي المتوسطي المعنى بظاهرة الهجرة، والذي شكلت فيه قسنطينة ولا زالت تشكل فيه ملتقى طرق الشرق والغرب، واخترت هذا القرن أيضا لأنه يشبه في زيه العصر الحاضر : كثرت في كليهما الهجرة والرحلة والتنقل والحراك الاجتماعي. ولعل هذه الظاهرة ظاهرة الحراك ساهمت بقسط وافر في التغييرات الكبرى التي حدثت في القرن السابع عشر والقرن الحالي.

واخترت قسنطينة كإطار جغرافي، لأنها على غرار تلمسان في القرن 16، كانت منارة للعلم، وطريق عبور لمختلف الرحلات والهجرات. كما كانت ملتقى الطرق البرية والبحرية إلى الجنوب وبلاد السودان وإقليم التوات وإقليم الزاب وبلاد المغرب والمشرق العربيين. علما أن من أهم خصائص الرحلة التجارية في التاريخ الإسلامي بصفة عامة، ارتباطها بالرحلة العلمية. فموقعها الاستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط وظهور بيوتات علمية وشريفية على حساب تراجع نفوذ أسرة آل عبد المومن المؤيدة للحكم الحفصي والمناوئة للعثمانيين، جعلا منها معلما كبيرا للهجرة والرحلة خاصة في العهد العثماني. وكان على رأس هذه البيوتات أسرة لفقون التي احتلت صدارة العلوم النقلية وكل الوظائف الدينية بما في ذلك إمارة ركب الحج، خاصة في عهد العلامة عبد الكريم شيخ الإسلام. وقد جعل الدور الريادي لهذه الأسرة على المستوى الإقليمي من قسنطينة مدينة علمية مستقطبة للهجرة العلمية والدينية ويشهد مرسيه[1] *Emest Mercier* أن

1. Emest Mercier, la Famille El Fegoun, L. Arolet, 1879, p. 7.

نوعية أشراف قسنطينة كانت راقية ومن الطراز الأول على غرار أشراف مدينة وهران وغريس وتلمسان، ورائدة في العلوم الشرعية والنقلية.

الأوضاع السوسيوتاريخية ودوافع الهجرة من وإلى قسنطينة :

كانت قسنطينة تسبح في كل أزياء الظلام والفقر وكان هذا الوضع محفزا لهجرة الشباب والعلماء ورجال السياسة المناوئين لحكم البايات. وهو ما دفع بغالبية الشباب من ذوي الجاه إلى الهجرة للفرار من هذا الوضع الذي وصفه الفقون بالأبيات الشهيرة التالية :

«الزمان بأهله يتعثر **وسفن النجاة من أمواج البدع تتكسر**

و عجائب الجهل قد أضلت **و أسواق العلم قد كسدت**

فصار الجاهل رئيسا **و العالم في منزله يدعي خسيسا**

و أعلام الزندقة على رأسه لائحة **و روائح السلب، والطرد من المولى عليه قائمة»**[1]

ونظرا لهذه الأوضاع المتردية والأزمات المتعددة الأبعاد، يقول لفقون انه كان يفكر شخصيا في الهجرة إلى الحجاز لكن والده أقنعه على البقاء في قسنطينة، ربما لأنه كان يرى في ذلك عارا على شرف الأسرة التي تصدرت علوم العصر ومنابر الدين، منذ القرن السادس عشر. فالمقام العلمي والتجاري اللذان كانت تُحظى بهما هذه المدينة جعل منها مدينة جذب واستقطاب. وسأغفل الحديث عن الرحلة التجارية وخاصية المدينة التجارية الصارخة بطبونوميتها : كرحبة الجمال والأسواق الأخرى، لان ذلك يتطلب منا محاضرة أخرى. وقد برعت قسنطينة في توعين من الهجرة: التعليمية والدينية وفي الرحلة الحجازية التي كانت تشكل فيها محطة رئيسية في طريق الحج المغاربي.

1. منشورات الهداية ص. 54.

الهجرة هروبا من المظالم :

بعد ظهور الأزمة الاقتصادية الناتجة أساسا عن تقلص عائدات البحر، تفاقمت حدة الصراع السياسي الاجتماعي الذي أدى بدوره إلى زيادة ظاهرة الفرار والنفي والهجرة خاصة إلى فاس[1] ومصر[2] وبلاد الحجاز. إلا أن بعض الشيوخ كانوا ضد هجرة الشباب خوفا من يكون لذالك عواقب على البلاد. وبهذا الشأن يقول عبد الكريم لفقون : أن صديق العائلة الشيخ محمد بن الموهوب الزواوي أقنعه هو أيضا بالعدول عن فكرة الهجرة بقوله : «إن المؤمن قد يفرّ من ارض فيها الظلم إلى أرض يسمع أن ظلمها أعظم من الأولى. وهكذا يضل متنقلا في الطرقات إلى أن يدركه الموت وهو على تلك الحال». وذكر حديثا للرسول (ﷺ) مفاده : «أن المؤمن أخر الزمان يموت بين الطرق» فقال : يفر المرء من موطنه لما يناله من المناكر والظلم ونحوهما إلى وطن آخر يسمع عنه انه أسد وأصلح فينتقل إليه فيجده أسوء حالا من المكان الذي جاء منه ولا يزال كذلك بين الطرقات حتى يأتيه الموت وهو على ذلك الحال».[3]

وفعلا مات أب عبد الكريم الجد في الهجرة بالمسجد العتيق بتونس وهو يقدم درسا في الفقه المالكي على اثر حملة شارل كان سنة 1535 م (941 هـ)، ومات أبوه أيضا في طريق عودته من الحج بمكان يسمى المويلح سنة 1040هـ[4]، وهي السنة التي تولى فيها عبد الكريم امارة الركب.

إذا كان الطلاب يمتنعون عن الهجرة إلى الخارج لأسباب أو لأخرى، فان العلماء ورجال الدين غالبا ما يكونون مرغمين على الهجرة هروبا من الاضطهاد والقتل. وأمثلة كثرة تشخص هذا النوع من الهجرة القصرية التي لم ينجُ منها حتى المقربين من السلطة. فعلى إثر فتنة قسنطينة التي خلع فيها أهالي قسنطينة، البيعة من العثمانين حيث فوضا محمد عبد الكريم لفقون وابن المسبح المرداسي للتوسط بينهم وبين الأتراك وبعد فشل مهمتهما هربا إلى بلاد القبائل خوفا من عواقب هذا الفشل. وتمكنت

1. أنظر محاضرتنا حول هذا الموضوع في مجلة المواقف، 2008.
2. أنظر محاضرتنا التي ألقينها في القاهرة بمناسبة المؤتمر الدولي حول القاهرة في العهد العثماني.
3. منشور الهداية، ص. 236.
4. سعد اللّه أبو القاسم، عبد الكريم لفقون، ص 39.

اليد الطولى للباشا من توقفهما لم يطلق سراحهما إلا بعد انتهاء الفوضى والاضطرابات السياسية[1]. وكانت للمفتي محمد الشريف الحسني نقيب أشراف قسنطينة مشاكل مع الانكشارية ففّر إلى تونس، وهنالك عشرات من الأمثلة حول النفي والهجرة عنوة.

وقد كانت فاس في المرتبة الأولى مصر والحجاز في المرتبة الثانية وتونس في المرتبة الثالثة تشكل بلدان اللجوء بالنسبة للفارين من النظام العثماني.

منارات استقطاب الهجرة العلمية في قسنطينة :

لقد كانت قسنطينة في القرن السابع عشر مدينة علمية تشع بمجالسها ومراكزها العلمية والتعليمية. كانت الزوايا والمساجد الأعظم على وجه الخصوص بالإضافة إلى بيوت الأعيان التي تجتمع بها مجالس العلم والتصوف، أهم المؤسسات التعليمية. ولم يكن هنالك معهدا تعليميا ولا مدرسة بالمفهوم الأكاديمي يذكر، كما لاحظ ذالك فيرو[2] Feraud، إذا استثنينا الدار العليا لعبد الكريم لفقون، قرب المسجد الأعظم ودار ابن نعمون ومجالس احمد بن حسن الغربي التي كانت ذات مستوى عال. ولعل غياب المؤسسات التعليمية بالمفهوم الحديث واعتماد الدولة على العلماء والأعيان والأوقاف يعود إلى ظاهرة التضامن الاجتماعي الذي عرف في الإسلام، وخصوصية ثقافة نشر العلم في الحضارة الإسلامية. فكان العلماء والأعيان ورجال الدين والمؤسسات الخيرية هم الذين يحملون على عاتقهم أعباء نشر العلم وإيواء الطلاب.

رفض الاغتراب العلمي :

إن الثقافة العلمية التي كانت تحضى بها قسنطينة والتي جعلت منها مشكاة جاذبة للهجرة العلمية كانت محلية، ولم يغترب احد من العلماء من اجلها إلى الخارج. بالعكس كانوا يذهبون إلى مصر والقدس وبلاد

1. منشور لفقون، ص. 91.
2. أنظر المجلة الإفريقية العدد السنة

الشام والحجاز للتدريس ويؤسسون بها مجالس[1]. وأثناء دراستنا لسير العلماء الذين عايشوا هذه الفترة لاحظنا أن تحصيلهم العلمي كان في قسنطينة، وأن السلسلة العلمية تنحدر في غالبيتها من عمر الوزان، شيخ مشايخ قسنطينة، الذي أخذ عنه لفقون والسعيد قدورة شيخ إسلام الجزائر، ومحمد التواتي (1031 هـ) وتلميذه العياشي وعيسى الثعالبي(1080 هـ) ويحيا الشاوي (1096 هـ) وهو تلميذ هذا الأخير.

وكان فضل شيوخ القبائل على الثقافة العلمية و التعليم في قسنطينة بالغ الأثر. ويقول لفقون أنه لم يتأثر إلا بعلماء جزائرين أهمهم ابن راشد الزواوي و محمد التواتي[2]. وكانت بلاد القبائل خزانا بل مشتلة للهجرة التعليمية الى قسنطينة. فكان الزواوة والعبابسة يفدون بكثرة وأهمهم محمد الفقيه الزواوي الذي تصدر للتدريس بعد محمد السوسي المغربي سنة 1023 هـ. ابن راشد الزواوي الذي تأثر به لفقون في النحو. وابن الموهوب الزواوي الذي كان متوغلا في العلوم المنقولة ودرس طويلا في قسنطينة، وكان ضمن الشبكة العلمية التي تأسست في قسنطينة وبقي على اتصال مع لفقون بعد عودته إلى بلاده. وعلى ضوء هذه الهجرة التعليمية الداخلية تأسست شبكة الإفتاء والتدريس وكانت تشمل في غالبيتها علماء من بلاد القبائل وميلة وعنابة وتونس والمغرب. من ميلة يمكننا ذكر أحمد ابن العطار، الذي تولى التدريس بقسنطينة وابن حاجة الذي كان قاضيا في ميلة وتولى في بجاية الإفتاء وقد أوكله الباي بمهمة دبلوماسية في تونس، سنة 1037 هـ، وابن المبارك آب الكاتب الشهير ومن عنابة الساسي البوني. ومن الجزائر السعيد قدورة (المتوفى سنة 1060 هـ) الذي جمعته مع الفقون مراسلات طويلة و قد تولى هذا الأخير وظائف الجامع الكبير سنة 1020 هـ[3]. وكان ضمن هذه الشبكة عبد القادر الراشدي من قلعة بني راشد بالغرب الجزائري، صاحب رسالة كلامية أحدثت زوبعة انتقادية بين علماء قسنطينة[4]. وقد تطورت هذه الشبكات التي أصبحت تجمع مجالس صوفية وعلمية في شكل نسيج عنكبوتي كانت فيه قسنطينة محور الاستقطاب في عهد الورتلاني، الذي قال : «التقيت فيها بأفاضل

1. أنظر محاضرتي في الملتقى الدولي «مصر في العهد العثماني» 26 نوفمبر 2007.
2. نفس المصدر، ص. 53.
3. أبو القاسم سعد الله، التاريخ الثقافي، ج1، ص. 364.
4. الحسين الورتلاني، نزهة الأنظار الموسومة بالرحلة ص. 695.

العلم والصلاح والورع والزهد وقد اجتمعنا بهم عند سعيد الغربي وحدثنا عن موظفي السلطنة والمملكة الشرقية والكتاب وأصحاب الجاه كما اجتمعت بسيدي لفقون وسيدي الشيخ الفاضل بن الأحمر وسيدي محمد العنتري وهو أب صالح العنتري»[1].

وكانت مجالس العلم عبارة على شبكات علمية وعائلية ارتبطت فيها بالمصاهرة كل الأسر الكبيرة بأسرة لفقون، كأسرة محورية في الشرف والعلم والسياسة والدين. ومن هذه الأسر : أسرة بلغربي عن طريق الفقيه وعضو مجلس الشورى احمد بن الحسن الغربي الذي كان زوج خالة الشيخ عبد الكريم الفقون وابن نعمون وابن باديس وابن ثلجون[2].

وكان عدد الشيوخ المهاجرين الى قسنطينة أقلية. وأهمهم احمد الغربي الذي توفي بالجزائر بعد عودته من قسنطينة. ولم يكن يحبه الفقون لتبجحه حيث كان "يمدح الناس لينال الحظوة عندهم"، حسب قول هذا الأخير. وأحمد الفاسي الذي كان قريبا من البايات وكان للفقون معه اختلافات علمية وسياسية. إلى جانب التدريس كان الفاسي يتولى الكتابة لبعض أمراء العبابسة[3]. والسوسي المغربي ناب محمد الزواوي سنة 1023 هـ[4] والشيخ التواتي المغربي الذي كان له مجلس للإقراء[5].

وكانت دار الشيخ عبد الكريم والمسجد الأعظم من أهم محطات الهجرة الطلابية من الداخل والخارج. وكان بعض الطلبة يفدون من مناطق نائية أحيانا في نطاق رحلة، وتارة أخرى، في نطاق هجرة أي لمدة دراسية أطول. وكانت الزوايا والأحباس والفنادق توفر الإقامة. كما كان بعض الشيوخ يستقبلون في ديارهم الطلبة مثل ابن ثلجون الذي كان بعض طلبة الفقون يقيمون بداره، تخفيفا عليه، لان دار لفقون لم تكن تسع للعدد الهائل من الطلاب الذين كانوا يتناوبون على داره من خارج الوطن. أما المؤنة فكانت تأخذ من الحبوس المقطوع لمعهد الفقون بهذا الصدد وأحباس الأعيان والبايات. وتجدر الإشارة هنا إلى انعدام المعطيات الرقمية فيما يتعلق

1. الحسين الورتلاني، نزهة الأنظار الموسومة بالرحلة ص. 695.
2. منشور الهداية، ص 65.
3. سعد الله أبو القاسم، لفقون، ص 101. العبابسة هم قبائل مرابطة نسبة إلى عباس جد سيدي عبد الرحمان المقراني تنتسب إليهم قبيلتا صدوق وبني ورتلان.
4. نفس المرجع، ص3.
5. المصدر السابق، ص 242.

بعدد الطلبة الوافدين من مختلف المناطق الجزائرية والطلبة الأجانب الذين كانوا يدرسون في قسنطينة. وبقيت المصادر باهتة فيما يتعلق بالجانب الإحصاء والجوانب السوسيوتاريخية الأخرى الخاصة بالتدريس والإقامة. ولم تهتم إلا بسير الأشخاص وأعمالهم العلمية والدينية.

وقد التصقت الهجرة التعليمية إلى قسنطينة بأسماء لامعة ذاع صيتهم في البلاد الإسلامية نذكر منها يحيا الشاوي (1096 هـ) وعيسى الثعالبي (1080 هـ) الذي ألف كتابا في سيرة الفقون سماه «كنز الرواة». وكذلك سيدي عمار بن داود خطيب المسجد الأعظم. وقد هاجر هؤلاء للتدريس في المشرق في أوقات مختلفة، كما شرحنا ذلك في محاضرة ألقيناها في مناسبة أخرى تحت عنوان «القاهرة ملتقى طرق الهجرة العلمية والدينية في العهد العثماني»[1]. كما تردد على معهد الفقون الرحالة الشهير أبو سالم العياشي المغربي. وأحمد المقري صاحب «نفح الطيب».

إمارة الركب :

لقد كانت الرحلة الحجازية كمفهوم اشمل من رحلة الحج -لما كانت هذه الرحلة مرتبطة بالفريضة الدينية والتجارة والتعليم واقتناء الكتب- أطول من الرحلات الأخرى وأكثرها شأنا لأنها تحتاج إلى جاه ومال وأعباء السفر. والإخطار فيها كثيرة، كما يمكننا الاطلاع على ذلك في كتب الرحلات وعلى رأسها رحلة الورتلاني الذي أعتبر العودة من الحج ميلادا جديدا. وبدأت رياسة رحلة الحج في أسرة عبد المؤمن إلى سنة 975 هـ لتنتقل بعدها إلى أسرة لفقون. وقد وقع جدال كبير في تاريخ إمارة الركب. إذ يرى سعد الله أن إمارة الركب كانت في زمن كتابة «منشور الهداية»، أي سنة 1040 هـ، في أسرة عبد المؤمن.[2] ويذهب بعيدا قائلا أنه حج تحت إمرة محمد عبد المؤمن عدوه ومنافسه في السياسة والرياسة وهذا في نظرنا غير معقول خاصة وأن هذه الأسرة، أسرة عبد المؤمن، قد أفرغت من كل مظاهر السلطة بعد مقتل محمد عبد المؤمن ومنح الرياسة الدينية للمدينة والإفتاء لعبد الكريم الفقون الجد. ويعتمد سعد اللّه في اعتقاده هذا على شهادة تجديد إمارة الركب مؤرخة في دو القعدة

1. الملتقى الدولي "مصر في العهد العثماني"، القاهرة، أكتوبر 2007
2. E. Mercier, La famille Lefgoune in RA.

سنة 1048 هـ، قام بنشرها مرسيه في مقاله حول أسرة الفقون المنشور في المجلة الإفريقية.[1] وهي الشهادة الوحدة التي عثر عليها ولم يعثر بعد على شهادة إمارة الركب قبل هذا التاريخ. على كل حال بعد وفاة الأب تولى عبد الكريم الفقون الأمارة. ويشهد تلميذاه ورفيقاه في ركب 1064 هـ العياشي، صاحب الرحلة الشهيرة، وعيسى الثعلبي في كنز الرواة، «أن عبد الكريم لم تكن تهمه في الإمارة أي إمارة الركب لا الامتيازات ولا شرف الرئاسة لان شرفه كان أعلى من ذالك لدرجة انه استوي عنده المدح والدم. كما لم يكن تهمه لا السياسة ولا الرياسة وكان يكره أدباء البلاط حتى لما كان شيخ الإسلام في الإمارة. فأثناء رئاستة للركب يقول الورتلاني أنه لم يهتم بباشا مصر ولا بأعيانها ولا بهداياهم حين خرجوا لتعظيمه ومهاداته ويستطرد قائلا : «إنه سيقت إليه بالقاهرة آمال ضخام وهدايا نفيسة عهد عودته من الحج ونزل إليه الباشا فمن دونه ولم يقبل منه دينارا واحدا... وهب إليه الجميع وجاء ممن يعتقدون فيه للتبرك».

أ. د. كمال فيلالي

1. cf . "Époque de rétablissement turque à Constantine, R. A. 1856. N° 1.

الأسرى الجزائريون في أوروبا في العهد العثماني من خلال المصادر المحلية

د. خليفة حماش
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخص :

يشكل الأسرى ظاهرة بارزة في تاريخ البحر المتوسط عامة في العهد العثماني، ومما ميزها أنها مست المسلمين كما مست الأوروبيين. وبخصوص الأسرى الأوروبيين في البلاد الإسلامية ومنها الجزائر، فإن موضوعهم قد سجلت وقائعه على يد الأسرى أنفسهم بما دوّنوه من مذكرات آنذاك من جهة، ومن جهة ثانية على يد الباحثين في العصر الحديث بما أنجزوه من أبحاث. أما الأسرى المسلمون في أوروبا ومنهم الجزائريون فإن موضوعهم لم ينل بعد ما يستحقه من البحث، وذلك على الرغم من بعض الدراسات الأوروبية وحتى الجزائرية التي أنجزت حوله، وتميزت كلها بالاعتماد على المصادر الأوروبية دون المصادر المحلية. ونظرا إلى دور المصادر في توجيه البحث التاريخي بشكل عام فإن تلك الأعمال على الرغم من أهميتها فإنها صوَّرت لنا مأساة هؤلاء الأسرى من جانب واحد فقط هو المرتبط بحياتهم في أوروبا، أما مأساتهم في موطنهم حيث يتركون أفراد عائلاتهم من آباء وأمهات وزوجات وأبناء وإخوة وأقارب، علاوة على أملاك ومصالح خاصة بهم مختلفة، فلم تلمسه تلك الدراسات بتاتا، لأنه لا يعثر له على أثر سوى في المصادر المحلية: وبناء على ذلك فإن الأسئلة التي تطرح نفسها علينا هنا ستكون موزعة على محورين أساسيين : أولهما يخص المصادر المحلية التي تتعلق بالموضوع، وقد فضلنا حذفه هنا طلبا للاختصار، والثاني المادة الخبرية التي تزودنا بها تلك المصادر حول ذلك، وهي تجيب عن أسئلة عديدة، لعل أهمها هي التي تخص أسماء

الأسرى، وفئاتهم الاجتماعية، والمناطق التي كانوا يؤخذون إليها، ومدة أسرهم، وأثر تلك المدة إن طالت على عائلاتهم، وكذلك الوفاة إن حدثت، وأخيرا طرق افتدائهم. وتلك الأسئلة هي التي تشكل عناصر عملنا.

مدخل:

يشكل الأسرى ظاهرة بارزة في تاريخ البحر المتوسط عامة في العهد العثماني، وهي ظاهرة اشتركت في حبك خيوطها وصناعة أحداثها عوامل متعددة: سياسية وعسكرية واقتصادية ودينية. ومما ميزها أنها مست المسلمين كما مست الأوروبيين. وبخصوص الأسرى الأوروبيين في البلاد الإسلامية ومنها الجزائر، فإن موضوعهم قد سجلت وقائعه وكشفت تفاصيله على يد الأسرى أنفسهم بما دوَّنُوه من مذكرات آنذاك من جهة[1]، ومن جهة ثانية على يد الباحثين في العصر الحديث بما قدموه من أعمال علمية اعتمدوا في إنجازها على المصادر المختلفة وفي مقدمتها الوثائق الأرشيفية[2]. أما الأسرى المسلمون في أوروبا ومنهم الجزائريون فإن موضوعهم لا يزال محاطا بكثير من الغموض ولم ينل بعد ما يستحقه من البحث، وذلك على الرغم من مرور قرن ونصف على فتح ذلك الملف على يد السيد أدريان باربروجي A. Berbrugger (أول رئيس للجمعة التاريخية الجزائرية) من خلال مقال صغير نشره موزعا على أربع صفحات في المجلد الأول من المجلة الإفريقية الصادر عام 1856 م، (ص38 ـ 41)، وموضوعه: «حول الرق الإسلامي في فرنسا De l'esclavage musulman en France» حيث تحدث عن شراء الأسرى المسلمين من جزائريين وتونسيين لصالح فرنسا في مالطا والمدن الإيطالية، والخدمات التي كانوا يستغلون فيها وعلى رأسها التجذيف في البحرية الملكية والعمل لدى الخواص.

1. لدينا عدد معتبر من تلك المذكرات، بعضه كتبه الأسرى الأسبان، وبعضه الفرنسيون، وبعضه البرتغاليون، وبعضه الأمريكيون، وغيرهم. وهي اليوم تعد مصادر تاريخية ليس فقط عن هؤلاء الأسرى، وإنما عن تاريخ الجزائر عامة في ذلك العهد، بما احتوت عليه من معلومات حول الوضع السياسي والعسكري والاجتماعي والعمراني للمدينة آنذاك.
2. كمثال على تلك الأعمال: Fredmen Ellen, Spanish captives in North Africa in the early modern age, Madison, 1983. Bennassar Bartholomé, les chrétiens d'Allah, l'histoire extraordinaire des renégats 16 - 17°siecle, Paris, Perrin, 1989.

وتناول الموضوع بعد ذلك باحثون أوروبيون آخرون أبرزهم الباحثان الفرنسيان جاك كوديكو[1] Jacques Godechot (أستاذ بكلية الآداب بجامعة تولوز الفرنسية)، وبيار بوايي[2] Pierre Boyer (محافظ أرشيف ما وراء البحار في إيكس أون بروفانس)، ثم الباحث الإيطالي سالفاتور بونو Salvatore Bono من خلال عدد من أعماله بالإيطالية والفرنسية[3].

ولكن البحث في موضوع الأسرى المسلمين (وبشكل خاص الجزائريين) في أوروبا لم يبق مقتصرا على الأوروبيين وإنما شاركهم فيه باحث جزائري اشتهر بخبرته الواسعة في البحث في دور الأرشيف الأوروبية وبشكل خاص الفرنسية منها، وهو الدكتور مولاي بلحميسي Moulay Belhamissi : (أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الجزائر)، وكان ذلك من خلال عمله : «الأسرى الجزائريون وأوروبا المسيحية»[4]. وعلى الرغم من أن ذلك العمل يشترك في بعض الخصائص مع الأعمال التي أنجزها الأوروبيون حول الموضوع، ومن ذلك اللغة التي كتب بها وهي الفرنسية، والمصادر المعتمدة وهي المصادر الأوروبية كما سنوضح ذلك، إلا أنه يختلف عنها في خصائص أخرى ومنها أن صاحبه استطاع بواسطته أن ينقل ملف الأسرى الجزائريين من ساحة البحث الأوروبية إلى ساحة البحث الوطنية (الجزائرية).

وقد تميزت الأعمال المذكورة كلها بالدقة والثراء في المادة العلمية (الخبرية) نظرا إلى اعتمادها على الوثائق الأرشيفية ذات الصلة المباشرة بالموضوع. ولكن تلك الوثائق كانت كلها أوروبية : فرنسية وإيطالية ومالطية.

ونظرا إلى دور المصادر في توجيه البحث التاريخي بشكل عام فإن تلك الأعمال على الرغم من أهميتها فإنها صوَّرت لنا مأساة هؤلاء الأسرى ومعاناتهم اليومية من جانب واحد فقط وهو المرتبط بحياة العبودية التي

---

1. من خلال عمله : La course maltaise le long des côtes barbaresques, in : R.A., n° 96/1952, pp. 105 – 113.
2. من خلال عمله La chiourme turques des galères de France de 1665 à 1687, in : R.O.MM., N° 6/ 1969, pp. 53 – 74.
3. نذكر منها بالفرنسية : Achat d'ésclaves turcs pour les galères pontificales (16 – 18 ° siècle), in : R.O.M.M., N 39/1985, pp. 79 – 92 أما عن أعماله باللغة الإيطالية فراجع البحث نفسه، ص. 86–87، هامش 1–2.
4. Les captifs algériens et l’Europe chrétienne (1518 – 1830), Alger, E.N.A.L., 1988, (166 p).

كانوا يحيونها في أوروبا حيث يتحولون من أشخاص أحرار إلى عبيد يشار إليهم بالأرقام المسجلين تحتها في السجلات، ويباعون ويشترون مثل السلع في الأسواق بالمدن الكبرى، وينقلون بين مختلف المدن عبر القارة حيث تستغل عضلاتهم في الأعمال الغليظة في ورشات الصناعة والموانيء والتجذيف على متن السفن، إلى أن يتوفوا أو يفروا أو يطلق سراحهم ليعودوا إلى أوطانهم. وحتى أسماؤهم في تلك المصادر فإنها حرفت أو شوهت بسبب صعوبة نطقها على ألسنة الأوروبيين. ولكن مأساة الأسرى المسلمين في أوروبا (ومنهم الجزائريون) هي في الواقع شبيهة بحالة العملة التي لا تعرف حقيقتها كاملة إلا بدراستها من الوجهين وليس من وجه واحد، ذلك لأن هؤلاء الأسرى هم في جميع الحالات أشخاص ينتمون إلى أسر (عائلات) ومجتمعات، ولذلك فإن القبض عليهم في أعالي البحار واقتيادهم أسرى إلى أوروبا لم يكن يؤدي أبدا إلى اقتلاعهم من منبتهم الاجتماعي في موطنهم، حيث يتركون أفراد عائلاتهم من آباء وأمهات وزوجات وأبناء وإخوة وأقارب، علاوة على أملاك ومصالح خاصة بهم مختلفة، وكل ذلك في إطار نظام سياسي واجتماعي خاص يبقى يشدهم إلى موطنهم في الجزائر من خلال مؤسساته الإدارية والقضائية إلى أن يتوفوا في الأسْر أو يعودون. وتلك الصلة هي التي تشكل الوجه الثاني الذي علينا معرفته في حياة هؤلاء الأسرى لكي يتسنى لنا الإحاطة بموضوعهم بكامل جوانبه. ولكن ذلك الوجه لا تصوره لنا في أغلب حالاته المصادر الأوروبية وإنما المصادر المحلية في الجزائر. وبناء على ذلك فإن الأسئلة التي تطرح نفسها علينا هنا ستكون موزعة على محورين أساسيين: أولهما يخص المصادر المحلية التي تتعلق بالموضوع، وقد فضلنا حذفه هنا طلبا للاختصار، والثاني المادة الخبرية التي تزودنا بها تلك المصادر حول ذلك، وهي تجيب عن أسئلة عديدة، لعل أهمها هي التي تخص أسماء الأسرى، وفئاتهم الاجتماعية، والمناطق التي كانوا يؤخذون إليها، ومدة أسرهم، وأثر تلك المدة إن طالت على عائلاتهم، وكذلك الوفاة إن حدثت، وأخيرا طرق افتدائهم، وتكون الإجابة عن تلك الأسئلة من خلال العناصر الآتية :

1. أسماء الأسرى وفئاتهم الاجتماعية :

إن طرح موضوع الأسماء على بساط البحث في مثل موضوعنا هنا يبدو للوهلة الأولى عملا عديم الأهمية، وقد يعتبر حتى تافها أو ساذجا، ولكنه في الحقيقة هو غير ذلك تماما، لأن الأسماء تكتسي أهمية كبيرة في حياة الأشخاص، وهي ليست وسيلة للتعريف بهم فقط وإنما هي زيادة عن ذلك صورة ينعكس فيها كيانهم الاجتماعي والثقافي، بل صفتهم الإنسانية أيضا، وبها تتشكل صورتهم التاريخية. وتزداد تلك الأهمية أكثر لما تكون تلك الأسماء كاملة تتضمن اسم الأسير ونسبه وحرفته ولقبه وغير ذلك، وهي حالة لا نجدها في المصادر الأوروبية حيث ترد تلك الأسماء مشوهة ومحرفة وناقصة، وقراءتها تكون غالبا مبنية على الظن والتأويل، ولدينا حول ذلك نماذج كثيرة أوردها الدكتور مولا بلحمسيي[1]، ومنها حالة : Casson d'Alger fils de Mohammad (ويقصد بذلك كما يبدو : قاسم الجزائري ابن محمد)، وحالة : Aly d'Alger fils d'amir et dambarque (ويقصد بذلك كما يبدو: علي الجزائري ابن عامر ومباركة ؟) وحالة : Balquier d'Alger (ويقصد بذلك كما يبدو : بلخير الجزائري).

أما إذا أتينا إلى الأسماء التي زودتنا بها المصادر المحلية فإننا نجدها واضحة تماما كما يتبين ذلك من خلال النماذج التي يتضمنها الجدول الذي يمثل الملحق (رقم1)، وهي مستخرجة من سجلات بيت المال، وسجلات حفظ الأمانات، وعقود المحكمة الشرعية. وكنماذج من تلك الأسماء نذكر: سليمان بن محمد الحرار، ومحمد رئيس البنزرتي، وعلي بن محمد بن ناصف التركي، والشاب أحمد بن إبراهيم الكيميلو الأندلسي، والحاج محمد بن يحيى الكواش، وعلي بن أحمد بلكباشي ابن الحاج.

وقراءة تلك الأسماء في المصادر المحلية بذلك الشكل له من غير شك بعد تاريخي كبير وأهمية علمية بارزة، لأنها ليس فقط أنها تمكننا من معرفة الأسرى، وإنما تمكننا علاوة على ذلك من تشكيل قائمة ولو رمزية لهؤلاء الأسرى لحفظها في الذاكرة الشعبية، ومن جهة ثانية لأنها تسهم في إضفاء معرفة تاريخية صحيحة وواسعة حولهم، خصوصا من

1. Belhamissi, Les captifs … op. cit, p. 43 – 44.

جانبها الاجتماعي، فنعرف أن الأسير الأول ينتمي إلى عائلة من الحرفيين، والأسير الثاني هو رئيس بحر يعود بأصله إلى مدينة بنزرت، والثالث هو من أسرة تركية، والرابع هو حاج ابن حاج وينتمي إلى أسرة من الكواشين، والخامس هو ابن لضابط من الجيش النظامي، وهكذا... وتلك المعرفة كلها لا تسمح بها الوثائق الأوروبية.

وبخصوص الفئات الاجتماعية التي كان ينتمي إليها هؤلاء الأسرى فهي من غير شك غير محددة، لأن الأسر في أعالي البحار كان مثل الموت تماما لا يفرق بين إنسان وآخر، لا من حيث الجنس ولا السن ولا المكانة الاجتماعية ولا غير ذلك. وقائمة الأسماء التي أوردناها في الجدول بالملحق (رقم1) هي في الحقيقة محدودة جدا ولا تقدم لنا نتيجة مرضية حول الموضوع، ولكن مع ذلك يمكن القول كنتيجة عامة أن الأسر كان يتعرض له المدنيون أمثال سليمان بن محمد الحرار، والشاب أحمد بن إبراهيم الكيميليو الأندلسي، والحاج محمد بن الحاج يحيى الكواش، وقاسم الجيجلي وغيرهم، كما يتعرض له العسكريون أيضا أمثال علي بن أحمد بلكباشي، والحاج مصطفى خوجه ابن بكير التركي، ومحمد رئيس البنزرتي، وأحمد يولداش، وإبراهيم يولداش، ومصطفى الانجشايري (الانكشاري). وكانت هذه الفئة الأخيرة -كما يبدو- هي الأكثر تعرضا للأسر من فئة المدنيين، ويرجع ذلك إلى طبيعة عملها العسكري في أعالي البحار، سواء في أثناء عمليات الغزو (القرصنة) التي كانت تقوم بها ضد السفن التجارية الأوروبية كما تظهر ذلك حالات كثيرة تضمنتها سجلات بيت المال، أم في أثناء توجهها نحو المياه الشرقية في أطار العلاقات العسكرية التي كانت قائمة بين الجزائر والباب العالي. وكانت في خلال ذلك تتصادف بالسفن الحربية الأوروبية التي يقود الاصطدام بها إلى الوقوع في الأسر، وهو ما حدث في حالة كشفت لنا عنها عقود المحكمة الشرعية وتعود إلى عام 1079 هـ (1668 م)، وتتعلق بعلي بن أحمد بلكباشي الذي كان على متن سفينة ابن قرقاش التي أرسلت ضمن سفن أخرى إلى إستانبول، وقد «أسِر عدو الدين دمرهم اللّه السفن الموجهة للناحية المسطورة مع المركب المزبور بكل من فيها من الناس»[1]. وإذا أتينا إلى سجلات بيت المال فإننا

1. م. ش (عقود المحكمة الشرعية بالأرشيف الوطني بالجزائر)، ع (علبة) 14 / 2، م (ميكروفيش) 5، ق (ورقة) 1، سنة 1079.

نجد حالات كثيرة للأسر الجماعي الذي كان يتعرض له الجزائريون من مدنيين وعسكريين، وكانت تلك الحالات تسجل في شكل قوائم تتضمن أسماء الأسرى واسم السفينة التي كانوا بها واسم الرئيس الذي يقودها، ومن ذلك قائمة بمجموعة من الأسرى كانوا على متن مركب الخلوفي، أسروا في جمادى الأولى 1111هـ (1699م)، وجميعهم «أقطارماجية»[1]، وقائمة ثانية بأشخاص أسروا في أوائل ذي الحجة 1202 هـ (1788م) برفقة الرايس [كذا) علي كالي بولي[2]، وقائمة ثالثة بأشخاص أسروا في جمادى الثانية 1223 هـ (1808م) برفقة الرئيس قاسم[3].

2. مناطق الأسر :

إذا أتينا إلى المناطق التي كان يؤخذ إليها الأسرى الجزائريون في أوروبا فكانت من غير شك كثيرة وغير محددة، لأنهم لم يكونوا يستقرون في منطقة واحدة وإنما ينقلون -مثل البضائع- من منطقة إلى أخرى، وذلك بسبب البيع بطبيعة الحال. وقد اهتمت المصادر المحلية بذكر تلك المناطق كما يوضح ذلك الجدول الملحق (رقم1)، وكانت الإشارة إليها تأتي في بعض الحالات بصورة دقيقة بأن تذكر اسم المدينة، ولدينا من ذلك جنوة بإيطاليا، ومرسيلية بفرنسا، أو اسم الجزيرة، ولدينا من ذلك مالطا وكريت. ولكن تلك المصادر إذا كانت في بعض الحالات تحدد المنطقة باسمها الدقيق بالشكل الذي وصف، فإنها في حالات أخرى لا تفعل ذلك وإنما تكتفي بالإشارات العامة التي تفيد البلاد الأوروبية وما يتبعها من جزر في البحر المتوسط عامة. ومن تلك الإشارات : أرض العدو الكافر، وأرض العدو، وأرض الكفر، وأرض عدو الدين، وبلد الكفر، وبلد الكفرة. ووجد في بعض الحالات ذكر اسم القارة الأوروبية، ولكن بشكل محرف قليلا وهو «الأوربوة». ومثل تلك الإشارات العامة تعود من غير شك إما إلى عدم معرفة اسم المدينة أو الجزيرة التي يوجد فيها الأسير،

---

1. ب. م، (سجلات بيت المال) سجل 1. وأقطار مجية: هي لفظة تركية مشتقة من فعل آقتارمق، وتعني نقل البضائع من سفينة إلى أخرى دون إنزالها إلى البر. ومنه اشتقت لفظة «آقتارمه» بمعنى غنيمة، وآقتازمجي، هو الشخص الذي يعمل في السفن الحربية ومكلف بشؤون الغنائم من نقل وترتيب وحراسة وغير ذلك.
2. ب. م، سجل 2، ق 114.
3. ب. م، سجل 5، ق 18 ـ 19.

أو إلى محدودية المعرفة الجغرافية الخاصة بقارة أوروبا لدى الجزائريين آنذاك، أو إلى السببين معا.

3. مُدّة الأسر :

إن تقديم صورة عامة عن المدة التي كان يقضيها الجزائريون في الأسر من خلال المصادر المحلية هو في الواقع في غاية الصعوبة بسبب قلة تلك المصادر، ومن ثمة قلة حالات الأسْر التي تتضمنها تلك المصادر بالمقارنة مع الحالات التي وقعت بالفعل وكانت كثيرة جدا. وبناء على الوثائق التي أمكن الاطلاع عليها فإن الإشارة إلى مدة الأسْر كان يأتي بطريقتين: إحداهما مباشِرة، بأن يذكر في الوثيقة اسم الأسير ومدة أسره عند إطلاق سراحه، وهي حالات ترد في عقود المحكمة الشرعية، ولدينا حول ذلك حالة «الشاب» أحمد بن إبراهيم الكميليو الأندلسي الذي دامت مدة أسْره خمسة عشر عاما[1]، وحالة محمود بن علي بن شعوة الذي دامت مدة أسره ثمانية وعشرين عاما[2]. أما الطريقة غير المباشرة فنجدها في سجلات بيت المال وسجلات حفظ الأمانات، ولكنها ليست دقيقة دائما. وحسب تلك السجلات فإن كل شخص وقع في الأسر فإن أملاكه كانت تنقل إلى بيت المال أو إلى دكان الحرمين الشريفين (دكان الأمانات) لتحفظ هناك، وكانت تلك الأملاك تسجل في السجل المخصص لذلك مع ذكر اسم صاحبها وهو الأسير وتاريخ عملية النقل تلك. وإذا أطلق سراح صاحبها وعاد إلى الجزائر وقام بسحب أملاكه فإنه يسجل ما يفيد عملية السحب وتاريخ وقوعها والشخص الذي تمت على يديه أيضا. وبحساب الفرق بين تاريخ إيداع الأملاك وسحبها فإننا نحصل على مدة الأسر. وكمثال على ذلك فإننا نقرأ في حالة وردت في أحد سجلات بيت المال[3] :

1. م. ش، ع 89، م 3، ق 63، سنة 1073. وجاءت الإشارة إلى ذلك كما يأتي : بعد قدوم الشاب أحمد بن إبراهيم الكميليوا الأندلسي من أرض العدو دمرهم الله وفك أسره [...] بعد أن كان بها أسيرا منذ خمسة عشر عاما».
2. م . ش، ع 33، م 1، ق 2، سنة 1192. وجاءت الإشارة إلى ذلك كما يأتي: «إلى أن أُسر محمود بن علي المذكور [...] بيد العدو وقد ترك زوجه بعده ودفع لها الشريكان محمود ويوسف ما ينوب زوجها الأسير في غلة ما ذكر [...] لكونه بقي أسيرا مدة ثمانية [(كذا)] وعشرين سنة».
3. ب. م، سجل 2، ق 93.

- مخلفات أهج محمد التركي الأسير، جيء بها من فندق الروز أواخر قعدة 1201 [هـ (1787م)]

وبعد ذلك نقرأ :

- الحمد لله: قبض أهج محمد الأسير المذكور يمنته عند قدومه من الأسر مائة ريال دراهم صغار وعشرة ريالات دراهم صغار، وذلك ثمن ما بيع من مخلفاته وخلُص، أوائل شعبان 1207 [هـ (1793م)].

ونستخلص من ذلك أن الأسير المذكور، وهو أهج محمد، دام أسره ست سنوات وعشرة أشهر.

ونقرأ في حالة أخرى[1] :

- أسباب حسين يولداش، جيء بها من عند باب قرب حنوت المكاحلي، أوائل حجة 1202 [هـ (1788 م)].

وبعد ذلك نقرأ :

- قبض حسين الأسير المذكور يمنته عند قدومه من الأسر ديناران [(كذا)] ذهبا عينا سلطانية من متروكه، وخلص، بتاريخ أواسط شعبان 1206 [هـ (1792 م)].

ونستخلص من ذلك أن حُسينا المذكور بقي في أسره مدة قدرها أربع سنوات وثمانية أشهر.

وإذا أتينا إلى سجلات دكان الأمانات فإننا نقرأ في إحدى الحالات[2] :

- أمانة الأسير مصطفى أوده باشي صهر الحاج مسعود بن زكور، [جيء بها] على يد السيد الطاهر القاضي والحاج مسعود ناظره، وهو صنيدق عمل العرب مزوق، أوائل محرم 7311 [هـ (1759 م)].

وبعد ذلك نقرأ:

- رفع الأمانة صاحبها [مصطفى أوده باشي] على يد القاضي سنة 1181 [هـ (1767 م)].

1. ب. م، سجل 2، ق 115.
2. سجلات البايلك (بالأرشيف الوطني بالجزائر)، سجل 299، ق 25.

ويعني ذلك أن الأسير المذكور دام أسره ثماني سنوات.

ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أن حالات الأسر التي أمدتنا بها المصادر المحلية كما تبينها النماذج الوارد في الملحق (رقم1)، لا تعبر عن حقيقة المدة التي كان يقضيها الأسرى الجزائريون (والمسلمون عموما) في بأوروبا بقدر ما تعبر عنها المصادر الأوروبية التي أمدتنا بحالات تجاوزت فيها مدة الأسر 30 سنة وبلغت حتى 42 سنة. أما المعدل العام حسب الحالات التي أوردها مولاي بلحميسي فكان 28 سنة[1].، وهي المدة التي قضاها محمود بن علي بن شعوة كما سبق الإشارة.

4. طول مدة الأسر وآثارها :

كان الأسر في البلاد الأوروبية يؤدي إلى حدوث مأساة اجتماعية حقيقة تلحق الأسير كما تلحق أفراد عائلته نتيجة الانقطاع الذي يحدث بينهما، وتزداد تلك المأساة حدة عندما تطول مدة الأسر وتنقطع أخبار الأسير ويصير وضعه مجهولا. وإذا كانت تلك المأساة تلحق بعض الأسرى وعائلاتهم لمدة قصيرة، فإن بعضهم تلحقهم لمدة طويلة، أو حتى إلى الأبد، ويسمى الأسير في خلال تلك الحالة «مفقودا»، وهي حالة مست كثيرا من الأسرى وتكشفها لنا المصادر التي نحن بصددها بكل وضوح. فنقرأ في أحد عقود المحكمة الشرعية يعود إلى أواخر شوال 999 هـ (1591 م) : «بعد أن تقرر الاشتراك بين الكرام زهراء بنت أحمد عرف منظال المدجن وولديها أحمد وعلي المفقود في أرض العدو الكافر دمّره الله ولدي محمد بن ناصف التركي المدعو شرع الله في جميع الدار الكائنة بشارع باب عزون»[2]، ونقرأ في عقد آخر يعود إلى عام 1222 هـ (1807 م) : «بعد أن استقر على ملك الشاب مصطفى الانجشاري الغائب الآن عن محروسة الجزائر ابن بكير شاوش، والولية خدوجة في جميع بناء الدار قرب سيدي محمد الشريف، وفُقِد مصطفى المذكور منذ ثلاث عشرة سنة ولم يُعلم أين هو، وبقي مدة كذلك إلى أن أشهد بموته

---

1. راجع: Belhamissi, Les captifs … op. cit, pp. 43 – 44. وراجع أيضا : حماش (خليفة)، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة دكتوراه دولة، غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 1427 ـ 1428 / 2006 ـ 2007، ج 1، ص 84 ـ 85.
2. م. ش، ع 10، م 4، ق 4، سنة 999.

أُناس [...] يعرفونه اسما وعينا»[1]. ونقرأ في سجلات بيت المال في حالة تعود إلى أوائل شعبان 1201 هـ (1787 م) : مخلفات الساقة بدار الإمارة العالية، جيء بها من عند حمام حمزة خوجه من دار باش سايس المتوفى عن أخيه لأم مفقود وأم وابن عم»[2]، ونقرأ في حالة أخرى تعود إلى أواخر ربيع الثاني 1226 هـ (1811 م) : توفى محمد بن علي الفراصني عن زوجه وأربع بنات وابن غائب مفقود»[3].

وإلى جانب لفظة «مفقود» فإن الوثائق تستخدم لفظة أخرى للدّلالة على الأشخاص الذين يغيبون عن أهاليهم بسبب الأسْر، وتلك اللفظة هي «المنقطع»، وذلك كأن يقال كما ورد في سجلات بيت المال بخصوص حالة نعود إلى عام 1111 هـ (1700 م) : «أورد إبراهيم خوجه مركب الخلوفي بايات[4] المنقطعين ببر النصارى»[5]، و«أسباب حسن يولداش المنقطع ببر النصارى من مركب الخلوفى أوردها محمد بلكباشي آغا المركب المذكور»[6].

وكان أول مظهر لمأساة الأسرى الاجتماعية يتمثل في تفكك عائلاتهم، خصوصا إذا طالت مدة أسْرهم وانقطعت أخبارهم واتصالاتهم، لأن الزوجة في هذه الحالة تجد نفسها عاجزة عن مواصلة حياتها الطبيعية، لا من جهتها الشخصية ولا من جهة أبنائها الذين تعجز عن توفير حاجاتهم اليومية من مأكل وملبس. ومن ثمة فإنها تجد نفسها مضطرة إلى رفع قضيتها إلى القضاء من أجل النظر في أمرها، ويعني ذلك طلب إنهاء علاقتها الزوجية مع الأسير (أي تطليقها) لتفسح الطريق أمامها للزواج برجل آخر غيره تبدأ معه حياة عائلية جديدة[7]. وإذا حدث أن عاد الأسير في هذه الحالة إلى الجزائر فإنه يجد عائلته قد انقلبت رأسا على عقب،

1. م. ش، ع 148 ـ 149، م 5، ق 69، سنة 1222.
2. ب. م، سجل 2، ق 60.
3. ب . م، سجل 5، ق 39.
4. بايات : مفردها باي (بياء مفخمة bay)، وهي كلمة تركية تعنى سهما أو حصة، وكانت تُستخدم للدلالة على الأسهم التي تقسم وفقها الغنائم التي يؤتى بها من عرض البحر بين البحارة.
5. ب. م، سجل 1.
6. ب. م، سجل 1.
7. حول كيفية حدوث ذلك النوع من الطلاق راجع : حماش، الأسرة في مدينة الجزائر ... مصدر سابق، ج 1، ص. 200 وما بعدها.

وقد لا يجد لها أثرا مطلقا. وقد حفظت لنا عقود المحكمة الشرعية بعض الحالات المتعلقة بهذا الوضع، ومنها حالة محمود بن علي بن شعوة الذي استمرت مدة أسْره ثمانية وعشرين عاما، وعند عودته إلى الجزائر في شوال 1192 هـ (1778 م) وجد زوجته قد طُلِّقت منه، «وكان خروجها من عصمته بالقطع»[1]. ثم حالة مصطفى الانجشاري ابن بكير شاوش الذي تعود حالته إلى عام 1222 هـ (1807 م)، وقد فُقد لمدة ثلاثة عشر عاما إلى أن أشهد بوفاته في جزيرة كريت حيث كان أسيرا، بعض الأسرى الذين كانوا معه، فحكم القاضي عندئذ بموته عن ابنته روزة وأخيه للأب هو إبراهيم الخياط. وبعد ذلك توفيت ابنته روزة المذكورة عن زوجها حسين يولداش ابن حسن ووالدتها عائشة بنت دحمان. ويعني ذلك أن عائشة المذكورة كانت زوجة للأسير المذكور، ولما كان القاضي لم يذكرها في فريضته فذلك يعني أنها طلقت منه وهو في الأسر[2].

وكان انقطاع الأسرى عن عائلاتهم لمدة طويلة ينتج عنه مظهر آخر لمأساتهم الاجتماعية لا يقل أثره النفسي عليهم عن أثر المظهر السابق، وهو وفاة أهاليهم من والدين وإخوة وزوجة وأبناء وأقارب، ولم يكن ذلك يحدث وهم بعيدون عنهم فقط، وإنما دون أن تصل أخبار حدوث تلك الوفاة إليهم أيضا، وتظل تلك الوفاة تشكل وبشكل دائم مفاجآت غير سارة لهم، سواء في أثناء الأسر أم بعد إطلاق سراحهم وعودتهم إلى الجزائر إن تم لهم ذلك. وقد حفظت لنا مصادرنا المحلية حالات عديدة حول ذلك المظهر، وبينا نماذج منها في الجدول الوارد في الملحق (رقم2). وكانت المأساة التي تلحق الأسير في هذه الحالة تبلغ درجة في حالة بقائه في الأسر مدة طويلة وعودته إلى الجزائر، أنه قد لا يجد بين أفراد عائلته وحتى بين أفراد المجتمع من يعرفه ويقر بنسبه، سواء لأن من كانوا يعرفونه قد توفوا ولم يبق منهم أحد، أو أنهم يتنكرون له لأسباب لها علاقة بالميراث. وهذا النوع من المأساة هو الذي تعرض له محمود بن علي بن شعوة الذي حفظت لنا عقود المحكمة الشرعية بعض الوثائق المتعلقة به، وهي وثائق ذات أهمية كبيرة نظرا إلى عدم وجود ما يماثلها من الوثائق في شرح الموضوع الذي نحن بصدده. فكان محمود قبل أسْره شريكا بالنصف في دار انتقلت

1. م. ش، ع 33، م 1، ق 2، سنة 1192.
2. م. ش، ع 148 ـ 149، م 5، ق 69، سنة 1222.

إليه بالوقف هو وشركائه من جدته للأم آمنة بنت بلقاسم، وقد أُسِر عام 1164 هـ (1751 م) وأُطلق سراحه عام (1192 هـ/1777 م) بعدما قضى في الأسر 28 سنة. ولما عاد إلى الجزائر وجد أن زوجته قد خرجت من عصمته «بالقطع»، أي أنها طلقت منه على يد القاضي بسبب الضرر الذي لحقها جراء غيابه الطويل، ولما أراد المحاسبة مع شريكه في الوقف (وكان اسمه محمود أيضا) عما نابه من غلة الحبس، «منعه من ذلك السيد محمود المذكور منعا كليا وأنكره في أصل ما يدعيه من الإدْخال في حبس الدار المذكورة مدعيا عليه أنه ليس هو من عقب المحبسة المذكورة» فاحتج عليه الأسير أنه من ذرية آمنة المحبسة المذكورة وأنه ابن خالته، وأن الحبس انتقل إليهما من ناحية الأم وترافع الجانبان بسبب ذلك إلى المجلس العلمي بالجامع الأعظم، ولما طلب العلماء من محمود الأسير إثبات نسبه «أجابهم بأنه لم يجد الآن من يوصله لِعقب المحبسة لطول مدة ذلك وقلة من يعرف ذلك الآن من كبار الناس، وليس له حجة إلا الغلة الماضية التي كان يقبضها معهم [(أي مع شركائه)] قبل وقوعه في الأسر، وليس له سوى أنه منسوب عند الناس لأجداده من أمه بـ «ابن شعوة»»، فانكره خصمه في ذلك أيضا. ولكن محمود الأسير وجد بين أفراد المجتمع من يتعاطف معه ويتقدم إلى المحكمة للإشهاد له وكان منهم عدد من الانكشارية، وشهدوا جميعا بصحة نسبه إلى أسرة ابن شعوة، وكانت «شهادة الجميع أنهم يعلمون ويتحققون وأن محمود بن علي ينسب في الجزائر وفي بلد النصارى [حيث كان أسيرا] بابن شعوة الثبوت التام». وعند ذلك حكم العلماء لمحمود الأسير بحقه في الاستفادة من الحبس إلى جانب خصمه وشركائه الآخرين كما كان ذلك قبل الأسر[1].

5. الوفاة في الأسر وآثارها:

كانت الوفاة في الأسر إحدى المظاهر التي ميزت حياة الأسرى الجزائريين في أوروبا وكشفت لنا عنها المصادر المحلية. وكانت تلك الوفاة تحدث من غير شك لأسباب متعددة، ولكن أغلبها كان يعود - كما يبدو - إلى ظروف الأسر الصعبة والقاسية، من صحية ومعيشية. وإذا كان بعض الأسرى يستطيعون المقاومة وتمتد بهم حالة الأسر سنوات

1. م. ش، ع 33، م 1، ق 2، سنة 1192.

عديدة، فإن بعضهم الآخر لم يكونوا يستطيعون ذلك، ومن ثمة فإنهم ما أن يقعوا بين أيدي القراصنة الأوروبيين ويُنقلوا إلى محتشدات الأسر في المدن الساحلية حتى يصيبهم المرض ويموتوا من جرّائه. وقد حفظت لنا عقود المحكمة الشرعية شهادة عن حدوث مثل ذلك الموت، وهي تعود إلى 4 محرم 1079 هـ (1668 م)، وتتعلق بالأسير علي بن أحمد بلكباشي الذي كان ضمن الجنود الذين أرسلتهم الأيالة على متن سفنها إلى المياه الشرقية لمساعدة الباب العالي في إحدى حروبه البحرية، وحسب تلك الشهادة فإن عليا المذكور كان على متن سفينة ابن قرقاش، «وأسِر عدو الدين دمرهم الله السفن الموجهة للناحية المسطورة مع المركب المزبور بكل من فيها من الناس، ثم بعد أسر من ذكر لم يعش علي المذكور بعد أسره بأرض الكُفر سوى ثمانية أشهر ومرض ومات»، وأضاف صاحب الشهادة بأنه «حضر جنازته ودفنه بأرض الكفر»[1].

ولكن المصادر المحلية إذا كانت تذكر لنا في بعض الحالات ـ وهي نادرة كما في الحالة المذكورة ـ أسباب وفاة الأسرى، فإنها في حالات أخرى وهي الشائعة لا تذكر لنا ذلك وإنما تكتفي بذكر الوفاة فقط دون السبب، وهو ما نجده في ثلاث حالات أفادتنا باثنتين منها عقود المحكمة الشرعية، وتتعلق إحداهما بعلي بن محمد بن ناصف التركي الذي تعود حالته إلى أواخر شوال 999 هـ (1591 م)، وكانت وفاته «بأرض العدو»[2]، وتتعلق الثانية بمصطفى الانجشاري ابن بكير شاوش الذي تعود حالته إلى عام 1222 هـ (1807 م)، وكانت وفاته بجزيرة كريت[3]. أما الحالة الثالثة فأفادتنا بها سجلات بيت المال وتعود إلى شوال 1112 هـ (1701 م)، وتتعلق بأسير لم تذكر لنا الوثيقة اسمه، وإنما ذكرت لنا اسم والدته فقط وهي الجوهر، وقد توفيت عنه وهو في الأسر، ثم ادعى رجل وهو قاسم الفكاه ابن سعيد «أن ولد الهالكة توفي بالعدوة» (أي بالعدوة الأوروبية)، وأنه هو ابن عمها وأحق بإرثها[4].

والوفاة في الأسر إذا كانت من جهة تُؤلم العائلات التي ينتمي إليها الأسرى المتوفون، فإنها من جهة ثانية تسبب الاضطراب والنزاع أحيانا

1. م. ش، ع 14 / 2، م ٥، ق 1، سنة 1079.
2. م. ش، ع 10، م 4، ق 4، سنة 999.
3. م. ش، ع 148 ـ 149، م 5، ق 69، سنة 1222.
4. ب. م، سجل 1، ق 141.

بين أفرادها، ويحدث ذلك عندما يتوفى الأسير ويتوفى معه أفراد عائلته وتنتقل تركتهم إلى الأقارب. ونظرا إلى عدم معرفة تاريخ وفاة الأسير، فإن هناك من الأقارب من يعتبره وارثا، ومنهم من يعتبره مورِّثا، وذلك بحسب المنفعة التي يرى كل واحد منهم أنها تتحقق له في الميراث. وقد يؤدي ذلك الخلاف إلى حدوث نزاع بين الطرفين لا يُحل إلا بالصلح. وكنموذج لذلك نذكر حالة علي بن محمد بن ناصف التركي التي سبق الإشارة إليها وتعود إلى أواخر شوال 999 هـ (1591 م)، وكانت وفاة ذلك الأسير «بأرض العدُوّ»، وعصبته شقيقته فاطمة وابن أخيه محمد. وكانت له شقيقه أخرى هي مريم ذُكر أنها تُوفيت قبله عن زوجها وأولادها. ولكن هؤلاء الأخيرين (أي الأولاد) ما لبثوا أن «نازعوا فاطمة وابن أخيها محمد المذكورين في تعصيب تركة الأسير علي المذكور وادعوا أنه مات قبل موت مورثتهم مريم المذكورة وأنها تدخل معهما في التعصيب، وأنكر محمد ومن ناب عن فاطمة المذكورة وهو ولدها القائد بيرم[1] دعواهم المذكورة، وادَّعيا أنه مات بعدها وأنهما يختصان بتعصيبه. ثم دخل بين الفريقين من رغب الأجر والثواب من الملك الوهاب وندبهما إلى الصلح الذي ندب الله إليه وحظ رسوله صلى الله عليه وسلم عليه، على أن يختص ورثة مريم المذكورة بخمسمائة دينار من النعت من الثمن المذكور توزع بينهم إذ فيها زيادة على حقهم بالإصاء [(كذا)] للمائة دينار واحدة وثمانية وسبعين دينارا ويسلموا لفاطمة ومحمد المذكورين في تعصيب تركة علي المذكور، فانتدبوا لذلك، وسلَّم ورثة مريم المذكورة من ناب منهم عن نفسه ومن ناب منهم عن غيره بحكم ما ذُكر لمحمد وفاطمة المذكورين التعصيب المذكور وأسقطوا عنهما النزاع في ذلك والخصام وطيَّبوا لهما ذلك تطييبا تاما»[2].

وأما إذا ظهر من كان مع الأسير في موطن الأسر وشاهد موته وقدَّم شهادته بذلك أمام القضاء فإن القضية تعالج في إطارها الصحيح. وإذا كانت الفريضة قد أُقيمت بعكس ما تضمنته تلك الشهادة وقُسمت التركة وفق ذلك، فإن الفريضة يعاد إقامتها وكذلك التركة يعاد قسمتها. وتلك كانت حالة علي يولداش ابن أحمد بلكباشي وتعود إلى أوائل محرم 1072 هـ

1. هو القائد بيرم المزوار وقت التاريخ ابن مصطفى شاوش.
2. م. ش، ع 10، م 4، ق 4، سنة 999.

(1661 م) حيث ذكر بأن زوجته توفيت عنه وعن أمها فطومة بنت رجب آغا وشقيقتها فاطمة، وفي ضوء ذلك قُسِّمت تركتها. ولكن بعد سبع سنوات من ذلك، وبالتحديد في 14 محرم 1079 هـ (1668 م)، ظهر من أشهد بأنه كان معه في الأسر، وأن أَسْرَه كان قبل ذلك بنحو اثنتي عشرة سنة (أي في عام 1067 هـ / 1656 م)، وأنه لم يعش بعد أسره «بأرض الكُفر سوى ثمانية أشهر ومرض ومات»، مما يعني أنه تُوفي قبل زوجته وليس بعدها، ويعني ذلك أيضا أنها هي التي ترثه وليس هو. وفي ضوء تلك الشهادة صُحِّحت فريضة الزوجة بحيث أخرج الزوج منها وأعيدت قسمة تركته من جديد[1].

6. افتداء الأسرى:

إن الأسرى الجزائريين في أوروبا إذا كان بعضهم يتوفى في الأسر، فإن بَعْضَهم الآخر كانوا يعودون إلى بلادهم، وهم كثيرون كما تُثبت ذلك الوثائق المحلية التي بين أيدينا، وكان منهم من يبقي في الأسر سنوات قليلة ومنهم من يبقي سنوات كثيرة كما تبين ذلك النماذج التي يتضمنها الجدول الوارد في الملحق (رقم1). ولكن تلك الوثائق إذا كانت تشير إلى حالات العودة فإنها لا تشير إلى الطريقة التي كانت تتم بها، أهي بدفع الفدية أم بتبادل الأسرى أم بالفرار من الأسر أم بغير ذلك. ولكننا إذا أتينا إلى وثائق أخرى غير تلك التي تشير إلى حالات العودة فإننا نجد بعض معالم تلك الطرق التي تقوم على المال، سواء كانت فدية أم تبادلا. وكان ذلك المال يجمع بطرق متعددة، أولها عوائد الأوقاف المخصصة لفدية الأسرى، وهي كما يبدو لم تكن كثيرة وإنما محدودة لا تلبي الغرض المطلوب. فبناء على البحث الذي أجريناه في عقود المحكمة الشرعية فإنه تم جمع عينة من الوقفيات عددها 1844 وقفية، وكانت المراجع فيها تعود إلى جهات مختلفة: من فقراء الحرمين الشريفين إلى المساجد والجوامع وساقية الماء العمومية وغير ذلك، أما جهة افتداء الأسرى فإن العينة لم تتضمن سوى حالة واحدة تمت من محمد البابوجي ابن مصطفى الذي أوقف في تاريخ غير معلوم رقعتين وطرفا من الأرض كانت على ملكه خارج باب الوادي، بأن جعل ذلك على نفسه، ومن بعده على أولاده، ومن بعدهم على ذريتهم، وجعل المرجع بعد انقراض نسله «لفك رقاب الأسرى

1. م. ش، ع 14 / 2، م 5، ق 1، سنة 1079.

المسلمين». وجعل النظر في ذلك لوكلاء أوقاف الحرمين الشريفين. وقد وصلت الرقعتان والطرف من الأرض إلى المرجع، وعاوض وكلاء أوقاف الحرمين الشريفين بها جلسة حانوت معدة لحرفة العطارين قرب سيدي محمد الشريف كانت على ملك محمد قاضي الحنفية، بأن صارت جلسة الحانوت وقفا، وصارت الرقعتان والطرف من الأرض ملكا لمحمد قاضي الحنفية[1].

وإذا رجعنا إلى سجلات الأوقاف المحفوظة ضمن قسم سجلات بيت المال، وبالتحديد إلى السجل رقم 10 منها والمتضمن قوائم العقارات الموقوفة، فإننا نجد الأوقاف المخصصة منها لافتداء الأسرى توجد ضمن قائمة لأوقاف أخرى هي كلها : «أوقاف فقراء الجزائر والأسارى والطلبة»، وتضم كلها اثنتي عشرة حالة وقف فقط. وأشير في واحدة فقط من حالات الوقف تلك بأنها مخصصة للأسرى، وهو نصف دار تعرف بابن صاري مامي، وكان في استغلاله محمد خوجه ابن علي الذي أوجاقه رقم 23. [2] أما الأوقاف الأخرى فلم يشر إلى الجهات التي تعود إليها، ومن ثمة فإننا لا نعلم ما إذا كان ذلك الوقف هو الوحيد المخصص لافتداء الأسرى، أم هناك أوقاف أخرى غيره توجد ضمن القائمة ولكن لم يشر فيها إلى ما يفيد ذلك.

ولما كانت الأوقاف المخصصة لافتداء الأسرى قليلة فإنه من الطبيعي أن تعتمد العائلات على إمكاناتها الذاتية في توفير المال اللازم لافتداء أبنائها من الأسر، وهو ما تكشفه عقود المحكمة الشرعية بكل وضوح. فهذه آمنة بنت مصطفى تبيع (بالاتفاق مع ابنها خليل الانجشاري السمار) وبموافقة القاضي، في أواسط صفر 1178 هـ (1764م)، الدار المخلفة عن زوجها بثمن قدره 1000 (ألف) ريال فضية، من أجل أن تُسدد الدين الذي خلفه الزوج بذمته لبعض الأشخاص، وتدفع الباقي من ذلك في فدية ولديها الأسيرين الآخرين وهما إبراهيم ومصطفى[3]. وهذه عائشة بنت علي دفعت من أجل ولدها إبراهيم بن محمد «في فك رقبته من ثقاف الأسر ما قدره سبعون دينارا ذهبا سلطانيا». ولما عاد الولد من

1. م. ش، ع 145، م 3، ق 34، سنة 1226.
2. ب. م، سجل رقم 10، ورقة 53. والعبارة الواردة في السجل هي كما يأتي «نصف دار ابن صاري مامي، الأسارى، بيد محمد خوجه ابن علي، أوجاق 23».
3. م. ش، ع 6، م 1، ق 2، سنة 1178.

أسره إلى الجزائر صيَّر لوالدته في مقابل ما دفعته عنه في فديته، الحظ الذي كان على ملكه من الدار قرب كوشة علي، وقدره سدس واحد وثلاثة أسداس السدس وثلث السدس، وكان ذلك بموجب عقد مؤرخ في أواسط صفر 1196 هـ[1] (1782 م).

ولكن توفير المال من أجل فدية الأسرى لم يكن في بعض الحالات يتحمله الأسرى أو أفراد عائلاتهم فقط، وإنما أقرباؤهم أيضا، وهو ما نجده في حالة يمونة بنت مصلي بلكباشي التي وهبت في غرة جمادى الآخر 1159 هـ (1746 م)، نصف الدار الذي كان على ملكها أسفل ضريح سيدي بو قدور، لحفيدها ابن ابنتها الأسير وهو يوسف بن محمد «قاصدة بذلك فداءه وفك رقبته من يد الكفار»، وحازت له ذلك والدته أُلْفة بسبب غيبته عن الجزائر[2]. بل أن ذلك العمل الخيري قد يأتي حتى من أفراد المجتمع الآخرين أيضا، وتلك كانت حالة محمد الطيب بن علي الشريف الذي أقيمت فريضته في أواسط رمضان 1154 هـ (1741 م)، فأوصى بالثلث من تركته «للأسير المكرم الخراط الذي كان معه شريكا في دكان يُفدَى منه، وما فضل منه يفرق على الفقراء والمساكين»[3].

ولكن إسهام المجتمع في توفير المال من أجل فدية الأسرى لم تكن مقتصرة على الوقف والوصية والهبة فقط كما سبق أن بيناه، وإنما كان يتم بوسيلة أخرى هي استخدام أموال الغنائم التي يُحصل عليها من الأوروبيين. ولكن ذلك لم يكن - كما يبدو - عملا منظما أو شائعا، بقدر ما كان عملا فرديا يخضع لرغبات شخصية تراود من حين إلى آخر بعض رؤساء البحر باعتبار ذلك أحد أنواع الصدقات من جهة، وصورة من صور الشهامة التي تميزهم وسط المجتمع من جهة أخرى. وذلك ما نجده في إشارة نادرة وردت في أحد سجلات دكان الأمانات، وتتعلق بـ «المكرم المجاهد السيد مصطفى رئيس قبطان عرف الجاقماقجي» الذي أحضر إلى الدكان فنيقا (أي صندوقا) به ريالات ودنانير، لم يُحدَّد عددها، وذكر في السجل بأن الفنيق هو «مما تجمع فيه من الغنائم وما يُجمع فيه إن شاء الله»، وحددت جهة صرف تلك الأموال بأن كتب : «ينتظر فك أسرى المسلمين»[4].

1. م. ش، ع 10، م 1، ق 9، سنة 1196.
2. م. ش، ع 6، م 3، ق 4، سنة 1159.
3. م. ش، ع 18 / 1، م 1، ق 1، سنة 1154.
4. سجلات البايلك، سجل 299، ورقة 20. والعبارة كما وردت في السجل هي كما يأتي:

وكانت الأموال المخصصة لافتداء الأسرى تستخدم في عملية الافتداء - كما يبدو - بطريقتين : إحداهما دفع الفدية نقدا، وهو عمل لم تبين لنا الوثائق المتوفرة الطريقة التي كان يتم بها، والثانية شراء الأسرى الأوروبيين في الجزائر ومبادلتهم بالأسرى الجزائريين، ولنا حوله إشارتان تضمنتهما الوثائق المدروسة، جاءت الأولى منهما في أحد عقود المحكمة الشرعية، وهو عقد بيع مؤرخ في أواخر شوال 1096 هـ (1685 م)، وقد باع بموجبه ناظر بيت المال دارا بحومة الجامع الأعظم، كانت على ملك الأسير رمضان المدعو السبع ابن محمد الشريف، من أوسطه إبراهيم صانع الشواشي ابن الحاج أحمد، بمبلغ قدره 5775 دينارا جزائريا خمسينيا، قبض الناظر من ذلك 2856 دينارا ليحفظها في دكان بيت المال إلى عودة الأسير إلى الجزائر وتسليمها له، وأذن في دفع 1856 دينارا للحاج عبد الرحمن ابن أحمد بن رمضان الجربي «لترتب جلها له على الأسير المذكور من جرّاء رهينة في الدار المذكورة»، ودفع الألف (1000) دينار الباقية للسيد أحمد الشريف ابن الحاج محمد آغا لترتبها أيضا بذمة الأسير» من ثمن نصراني كان ابتاعه له «لفداء رقبته من قيد الأسر». ولكن الأسير الجزائري كان في ذلك حظه سيئا لأن الأسير الأوروبي (النصراني) الذي تم ابتياعه من أجل معاوضته به، لم يكتب له البقاء على قيد الحياة إلى إكمال عملية المعاوضة، وإنما مات قبل ذلك[1].

أما الإشارة الثانية حول الافتداء بواسطة المعاوضة فوردت في أحد سجلات دكان حفظ الأمانات، وتتضمن أن رابح بن سعيد أحضر في أوائل جمادى الأولى 1157 هـ (1744 م)، أمانة «لقاسم الجيجلي الأسير ابن يحيى بالأربوة» (أي بأوروبا)، وتتمثل في «ستة عشر منيضة [(وهي عملة أجنبية)] داخل شكارة حرير مور مُشبكة»، وكتب بخصوصها أنه «إذا اشترى نصرانيا لفداء الأسير المذكور وإلا [فإن الأمانة المذكورة] باقية» بدكان الأمانات. وكما يبدو فإن رابح الجيجلي قد اشترى النصراني المرغوب فيه لأنه كتب ما يفيد أنه سحب الأمانة من الدكان بموافقة

«جيء بأمانة فنيق داخله ريالات ودنانير على يد المكرم المجاهد السيد مصطفى رئيس قبطان عرف الجاقمقجي مما تجمع فيه من الغنائم وما يجمع فيه إن شاء الله وذلك أواسط محرم 1145، ينتظر فك أسرى المسلمين».

1. م. ش، ع 119 - 120، م 4، ق 79، سنة 1096.

مصطفى المسيسني القاضي، وكان ذلك في أواسط ذي القعدة من السنة الموالية[1] (1158 هـ / 1745 م).

وفي الأخير فإن ما قدمته ليس سوى صورة مختصرة عن الأسرى الجزائريين في أوروبا من خلال المصادر المحلية، وأتمنى أن يعد ذلك خطوة أولى في المزج بين هذه المصادر والمصادر الأوروبية لتقديم صورة تكون أوفى عن الموضوع.

الملاحق :

الملحق رقم 1 . قائمة بأسماء عينة من الأسرى مع أماكن أسرهم ومدة الأسر :

المصدر	التاريخ/ هـ / م	الاسم الكامل	مكان الأسر	مدة الأسر
ب. م، سجل 1، ق 68	؟	سليمان بن محمد الحرار	-	-
ب. م، سجل 1.	1699 / 1111	محمد الفلوكاجي	بر النصارى	7 سنوات
ب. م، سجل 1، ق 147	1700 / 1112	محمد رئيس البنزرتي	-	-
م. ش ، ع 10، م 4، ق 4	1591 / 999	علي بن محمد بن ناصف التركي	أرض العدو الكافر	
م. ش، ع 89، م 3، ق 63	1663 / 1073	الشاب أحمد بن إبراهيم الكميليو الأندلسي	أرض العدو	15 سنة
م. ش، ع 2/14، م 5، ق 1	1671 / 1081	علي بن أحمد بلكباشي ابن الحاج	أرض الكفر	-
م. ش، 17، م 1، ق 8	1678 / 1089	حسين بن مصطفى الاصبايحي	أرض عدو الدين	-

1. سجلات البايلك، سجل 299، ورقة 23. ونص الفقرة هو كما يأتي: «جيء بأمانة وهي ستة عشر منيضة داخل شكارة حرير مور مشبكة، وهي لقاسم الجيجلي الأسير بن يحيى بالأربوة [(كذا)] على يد رابح بن سعيد الجيجلي، إذا اشترى نصرانيا لفداء الأسير المذكور وإلا باقية، أوائل جمادى الأولى 1157. رفعها رابح الجيجلي على يد مصطفى القاضي المسيسني، أواسط قعدة 1158».

م. ش، ع 138 - 139، م 1، ق 4	1678 / 1089	الحاج محمد بن الحاج يحيى الكواش	أرض عدو الدين	-
م. ش، ع 58، م 1، ق 15	1687 / 1098	الحاج مصطفى خوجه ابن بكير التركي	-	-
م. ش: ع 119 – 120، م 4، ق 79	1691 / 1102	رمضان المدعو السبع ابن محمد الشريف	-	-
ب. م، سجل 1.	1700 / 1112	أحمد وعثمان ولدا ؟	مرسيلية	-
ب. من سجل 1.	1702 / 1114	الحاج أحمد دواجي	-	
م. ش، ع 102 – 103، م 4، ق 89	1729 / 1142	محمد بن الحاج المختار العطار	أرض عدو الدين	-
م. ش، ع 150، م 1، ق 5	1741 / 1154	أحمد بن محمد بن نابي آغا الاصبايحية كان	بلد الإفرنج	-
بايلك، سجل 299، ق 23	1742 / 1155	علال الصباولجي ولد الطويل	الأربوة (أوروبا)	-
بايلك، سجل 299: ق 24	1742 / 1155	أحمد يولداش	مالطه	-
بايلك، 299، ق 24	1743 / 1156	أحمد بن فوجالي	جنوة	-
بايلك، 299، ق 23	1744 / 1157	قاسم الجيجلي	الأربوة (أوروبا)	-
م. ش، ع 6، م 3، ق 4	1746 /1159	يوسف بن محمد	بلد الكفار	-
بايلك، سجل 299، ق 23	1746 / 1159	محمد بن قاسم الجزيري الملقب موجوا	-	-
بايلك، 299: ق 22	1750 / 1163	علي بن فرح	مالطة	-

م. ش، ع 9، م 1، ق 10	1752 / 1166	إبراهيم بن محمد		-
م. ش، 84 ـ 86، م 1، ق 11	1758 / 1172	عبد القادر الانجشاري الحفاف ابن عصر به شهر	-	7
بايلك، سجل 299 : ق 29	1761 / 1175	علي الدباغ ولد بابا حسن البلكباشي	-	-
م. ش، ع 6، م 1، ق 2	1764 / 1178	إبراهيم ومصطفى ولدا أحمد وكيل الخرج ابن محمود	بلد الكفرة	-
م. ش، ع 33، م 1، ق 2	1777 / 1192	محمود بن علي بن شعوة	بلد الكفرة	28 سنة
ب. م، سجل 2، ق 93	1787 / 1201	أهج محمد التركي	-	6 سنوات
ب. م، سجل 2، ق 114	1788 / 1202	منماني أحمد	جنوة	-
ب. م، سجل 2، ق 114	1788 / 1202	الحاج مصطفى خوجه	جنوة	4 سنوات
ب. م، سجل 2، ق 114	1788 / 1202	إبراهيم يولداش	جنوة	-
ب. م، سجب 2، ق 114	1788 /1202	كور محمد شريف قهواجي	جنوة	5 سنوات
ب. م، سجل 2، ق 114	1788 / 1202	أحمد العباسي	جنوة	-
ب. م، سجل 2، ق 115	1788 / 1202	حسين يولداش	-	4 سنوات
م. ش، ع 148 – 149، م 5، ق 69	1807 / 1222	مصطفى الانجشايري ابن بكير	جزيرة كريت	-
ب. م، سجل 5، ق 19	1808 / 1223	الحاج حمودة الحوات	-	-

الملحق رقم 2. جدول بنماذج من الوفيات داخل عائلات الأسْرى :

المصدر	التاريخ	الأسير	المتوفون في العائلة
م. ش، ع 89، م 3، ق 63	1663 / 1073	أحمد بن إبراهيم الكيميليو الأندلسي	الأبوان
؟	1752 / 1166	علي بن مصطفى	والده
م. ش، ع 102 – 103، م 4، ق 89	1729 / 1142	محمد بن الحاج المختار العطار	والده
م. ش، ع 10، م 4، ق 4	1591 / 999	علي بن محمد بن ناصف التركي	والدته وأخوه
ب. م، سجل 1	1699 / 1111	لم يذكر اسمه	أخوه
م. ش، ع 138 ـ 139، م 1، ق 4	1678 / 1089	الحاج محمد بن الحاج يحيى الكواش	والده
ب. م، سجل 2، ورق 99	1788 / 1202	عجوز مصروية (كذا)	والدته : عجوز مصروية (كذا)
ب. م، سجل 1، ورقة 141	1701 / 1112	لم يذكر اسمها	والدته (الجوهر بنت محمد)
ب. م، سجل 5، ق 31	1809 / 1224	لم يذكر اسمه	أخته
ب. م، سجل 2، ورقة 6	1786 / 1200	لم يذكر اسمه	أخوه دالي أحمد الانكشاري

د. خليفة حماش

دوافع الهجرة الدينية والعلمية من الجزائر في العهد العثماني 1516/1830.

أ. لبصير سعاد
مختبر الدراسات السوسيوتاريخية حول الرحلة و الهجرة

إن التطورات التي حفّزَت على ظهور العثمانيين بالجزائر التي كان لها ردود أفعال متباينة وكثيرة في مختلف الأوساط الاجتماعية بالجزائر الشعبية منها والرسمية ولما كان أهل العلم والدين، من المرابطين أشراف ومتصوفين إلى جانب العلماء أهم فئة في الجزائر إذ تمسك بأيديها الخيوط التي تسمح عند الضرورة بتحريك الأهالي في وقت الأزمات بعدما أظهروا أهميتهم وأثرهم العميق على الأوساط العامة والخاصة، وتمكنوا من تكوين شبكات تهتم بأمور الدين والسياسة[1]، ومن ثم أصبحت خطرا يهدد مصالح ووجود الكيان العثماني فأصطدم الطرفان وأصبح العثمانيون يتربصون بهم واستخدموا في ذلك مختلف الأساليب والطرق التي تثير الرهبة في نفوس هذه الطبقة بمختلف فئاتها، فقتلوا وسجنوا وصادروا أملاك العلماء ورجاء المناوئين لهم. كما استخدموا سياسة الإبعاد والنفي في حق من تسول له نفسه الخروج عن الطاعة، ومن جهة أخرى ورفضا لتلك الظروف هاجر بعضهم خوفا من التنكيل أو هربا من النفي والمصادرة.

لقد كان الأهالي الجزائريين يثقون بأهل العلم والدين أكثر مما يثقون برجال السياسة، حيث انتشرت ظاهرة تقديس الأولياء وكذلك انتشر مدحهم بين الشعراء واحترامهم وتبجيلهم بين العامة الخاصة، وبفضل هذه المكانة عملت السلطة العثمانية على كسب ودهم فكانوا يتقربون منهم ويقدرونهم ويخشونهم ويطلبون بركاتهم مستعملين في ذلك مختلف الطرق كمنحهم الامتيازات وإغراقهم بالهدايا، ولم تكن

1. cf. Filali Kamel " l'Algérie mystique", Paris, 2002.

ظاهرة التقرب من طرف السلطة فقط و إنما كان أهل العلم و الدين أيضا في حاجة إلى البشوات والبايات طمعا في مال أو وظيفة أو تأييد ضد منافس، والواقع أنها علاقة مطردة فإذا وقع نفور من أحد الطرفين أو معاملة غير جيدة فذلك يعود إلى تصرف الأفراد في فترة معينة و ليس إلى العلاقة في حد ذاتها.

لقد كانت هذه العلاقة تقوم على حدود وضعت تلقائيا لا يقبل من أحد الطرفين تخطيها، فيرفض الحكام العثمانيين تدخل أهل العلم والدين في أمورهم السياسية، وبالمقابل لا يتدخل الحكام في الشؤون الدينية لأهل العلم والدين، غير أن هذه الحدود غالبا ما كانت تخترق، إذ أن هذه الفئة كانت لا تصبر على هذا الوضع وتطمح فيما ليس لها وبالتالي يعبرون عن رفضهم لسياسة الحكام فيلقون عقابا شديدا، كالشنق والقتل والمصادرة أو النفي وبالتالي الفرار والهجرة هروبا من تلك الأوضاع للبحث عن ظروف عيش أحسن وأأمن.

هذا ويمكن أن نضف دوافع الهجرة إلى عوامل سياسية اجتماعية اقتصادية ودينية وثقافية يمكن إيجازها فيما يلي :

الدوافع السياسية للهجرة :

1 - إتباع بعض الحكام العثمانيين لسياسة القسوة :

كان من المفروض أن يطبق الحكام العثمانيون تعاليم الإسلام في الحكم، وأن يؤاخوا بينهم وبين السكان وأن يشاوروهم في الأمر وأن يفسحوا المجال أمامهم، وأن يختلطوا بهم ويخالطوهم ولكنهم في الواقع أساؤا التصرف كمعظم الحكام، حيث حكموا كفئة متميزة واحتكروا السلطة في أيديهم طيلة الفترة العثمانية، واستبدوا بالحكم واستذلوا السكان واستعلوا عليهم وعاملوهم معاملة الحاكم للمحكوم والمنتصر للمهزوم، بالرغم من أنهم دخلوا إلى الجزائر أساسا بطلب من أهلها[1].

1. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج1، المرجع السابق، ص. 135.

ويبدوا ذلك جليا من خلال سياسية بعض الحكام في اللجوء إلى العنف والقسوة في حل بعض القضايا وكذا معاملة العامة، إذ كان العنف والاضطهاد أحد الأسباب الرئيسية للهجرة.

قد قدم لنا «فايست» نماذج حية عن تلك التصرفات وقسوة بعض الحكام مع الأهالي وكذلك القبائل المتمردة، من ذلك أنه بعد ثورة 1572م بقسنطينة قام رمضان تشولاق باي باستعمال العنف والقوة للقضاء عليها، ومثله مراد باي الذي إستدعى الشيخ محمد الصخري بوعكاز أثناء ثورة ابن الصخري وقام بمحاكمتهم بواسطة مجلس الديوان ثم أعدم محمد الصخري وابنه وستة من كبار قومه وذلك بتهمة تعاونهم مع الأعداء مما أدى إلى إندلاع ثورة كبرى شملت بايلك الشرق بأكمله[1].

وقد سار خلفهم كسلفهم على نفس الوتيرة فدالي باي (1676-1679م) من قوات المليشيا التركية[2] ونظرا لقسوته وتفننه في تعذيب الأهالي فقد وصفه العنتري بأنه رجلا سفاك للدماء مخرب يأخذ أموال الناس بالباطل، مما دفع سكان قسنطينة لتقديم شكوى ضده إلى باشا الجزائر فقام بقتله وعين مكانه ابنه باشا أغا باي (1678-1688م) ليأتي بعده شعبان باي إذ تولى الحكم سنة 1688م واهتم بجمع الدنوش وتكثير جنود الزمالة للمعسكرين في حوض واد الرمال بين عين السمارة وقسنطينة إذ كانوا يقومون برعي قطعان حيوانات البايلك التابعة للباي، مستعملا في ذلك كل الوسائل لتوفير أموال الدنوش وجمعها لإرضاء الباشا بالعاصمة، وفي آخر حياته ثار أولاد بوعون وهاجموا أحواز مدينة قسنطينة فتوجه إليهم القائد رجب وأدبهم ووضع حدا لتمردهم وثورتهم[3].

أما الباي إبراهيم العلج (1703-1707م) فلم يختلف كثيرا عنهم، إذ كان يأخذ أموال الناس بالباطل ودون رحمة، وفي 1756م تقلد أحمد القلي السلطة وبدأ أعماله بغزو القبائل الخارجة عن سلطة البايلك ووصل إلى خارج حدود البايلك داخل بايلك الجزائر إلى جبال جرجرة، وغزا أهل الشافية وأولاد سلطان بالأوراس فقتل الكثير وقتل له الكثير أمثال الآغا لوغليس[4].

1. (E) Vaysette, Histoire des beys de Constantine, p. 329.
2. (M) Gaïd, chroniques des beys de Constantine, Op. cit, p. 24.
3. صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، ص. 49.
4. نفس المصدر السابق، ص. 50.

وبالتالي فقد تمادى الأتراك (السلطة) وعاثوا في الجزائر فسادا وظلما وقسوا في معاملة الأهالي وتوحيد البلاد وحماية الحدود واصطدموا بكثير من التمردات والثورات، التي كانوا ينجحون تارة في إخمادها ويفشلون تارة أخرى[1].

وعن هذه الظاهرة أشار صاحب الثغر الجماني واصفا حالة البلاد نقلا عن شاهد عيان قائلا : «... ثار الرأي العام على الجرائم التي كان يرتكبها الأتراك على يد بعض البايات السفاحين الذين ضربوا الرقم القياسي في الاستخفاف بأرواح الأبرياء، كآخر باي الولاية الوهرانية حسن، فإنه كان يتتبع رجال العلم والدين فيسجن ويعذب ويقتل وأحدث محاكم التفتيش الشبيهة بالمحاكم التي أحدثها الإسبان بعد سقوط مملكة غرناطة، وقد ذهب ضحيتها كثير من كبار العلماء والرؤساء و كان من جملة ضحايا هذه المحاكم السيد محي الدين والد الأمير عبد القادر، الذي كان مرابطا في معهد والده بالقطينة لتدريس العلم فألقى عليه القبض وسيق إلى وهران صحبة ولده الأمير عبد القادر، الذي كان لا يفارقه فتدخل في أمره أحد أعيان المخزن فخفف عنه الحكم وألزم بالإقامة الإجبارية في وهران وقد خاطبه وهو في سجن وهران تلميذه السيد سنوسي بن عبد القادر الدحاوي بقصيدة بين فيها الظروف التي من أجلها قبض عليه...»[2].

قائلا :

عول على الصبر لا تفزعك أشجان	ولا ترعك بما فـــاجتك وهران
أمـــا هي الدار لا تؤمـــن غوائلها	بلى هي الدار أغيـــار وأحزان
لـــم يثقفوك امحى الـدين عن زلـة	رأوا ولكن اشقى القوم شيطان

...إلخ.[3]

وكان ضحايا هذا الباي كثيرين و تهمهم متشابهة وقد سجل تلميذ لضحية من ضحاياه منظومة من النوع المشهور بالإستغاثة وبالغوثية بين فيها الظروف التي حكم فيها بالإعدام على شيخه وتخليدا لذكرى هذه

1. أحمد بن محمد بن سحنون الراشدي، ص. 34.
2. نفس المصدر السابق، ص. 49.
3. أ. الراشدي : المصدر نفسه، ص. 50.

الضحية، من ذلك المقرئ الشهير ابن القندوز التوجيني، له معهد بسدار مينة قرب مدينة البطحاء الشهيرة يتعلم فيه القرآن، نحو أربعمئة طالبا، وجاء الباي حسن على رأس جيشه فألقى القبض على الشيخ، وذهب به إلى مازونة، ولما قرب منها قتله، فتفرق طلبة المعهد ورثاه بغوثية[1].

ومن ضحايا الأتراك أيضا الشيخ أبو مهدي عيسى بن موسى التوجيني، الذي قتل ولده بعض الحكام العثمانيين من الحشم فاشتكى بهم ورفضت شكواهم فأنشأ غوثيته المشهورة التي إفتتحها بقوله :

لما عجزت في بلاد الجوري   عن أخذ ثار ولدي بالفور

ناديت غوثا يا رجال الحق... إلخ[2]

وعلى ما يبدو أن البشوات مُطّلعين على هذه الأحوال مدركين لها، مدعمين لسيرها ومشجعين لها، فعندما تولى خيضر باشا السلطة (1589-1592هـ) طلب من كل البايات أن يستعملوا كل الوسائل لدى القبائل حتى تدفع ما عليها من ضرائب، ولما تمرد البعض جند الباشا بالجزائر العاصمة قوات قادها الأغا مصطفى لاحقت المتمردين و عاثت في الأرض فسادا.

وقد أورد لنا وليام شالر لذلك بوصفه لطريقة استخلاص الضرائب «... يصدر الأمر إلى شيخ العرب في المنطقة ليدفع مبلغ من المال يأخذه الخزنجي، ولكن الشيخ العربي ينتحل المعاذر أمام هذا الطلب ويترجى محتجا بفقر السكان... وعندئذ يبدي الخزنجي أعراض غضب جارف ويهدد بقطع رأس شيخ العرب...، ثم ينتهي الأمر بأن يصدر أمره أن يقيد بالسلاسل ويجلد حتى يعلن استعداده لدفع المبلغ المطلوب... وعندئذ يبدي الشيخ العربي ما يدل على الاستسلام والرضوخ... ولأن كل تضرعاته لا تجدي شيئا فيستقدم شيوخ القبيلة لينقذوه ويتعاونوا لجمع مبلغ يكمل ما لديه... حينئذ يأتي بالمبلغ كله ويوضع عند أقدام سعادة الخزنجي الذي يصطنع بعد ذلك مظهر من اللين واللطف... وبذلك تنتهي هذه المهزلة التي تمثل بأمانة علاقة الشعب الجزائري بحكومة الأتراك...»[3].

1. المصدر نفسه، ص 51.
2. المصدر نفسه، ص 52.
3. وليام شالر، مذكرات، ص. 68-69.

وعن ذلك أيضا أن عمر باشا كان سفاكا للدماء، وعلي باشا يخافه جميع الأتراك، والعمال لأنه كان فتاكا بالقتل[1]، كما أشتهر الباي محمد شاكر(1814م) بأنه سفاكا للدماء لا يرتاح إلا بقتل ما بين خمسة عشر إلى عشرون شخصا في اليوم[2].

إن الحكام العثمانيون لم يتركوا وسيلة إلا واتبعوها للوصول إلى هدفهم وهو المحافظة على استقرار حكمهم، فبداية من النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي كانت السمة الرئيسية التي طبعت سياستهم هي العنف ومحاولة السيطرة الفعلية على البلاد بالقضاء على أي خطر يهدد مصالحهم في الحصول على النفوذ والموارد المالية، الأمر الذي ولد صراعا حادا بين الحاكم والمحكوم ونشر الفوضى وعدم الاستقرار بالبلاد، وهو ما فجر الثورات المحلية في بداية القرن (13هـ 19-م)[3].

وقد أشارت معظم المصادر إلى هذه الظاهرة مثل الورتلاني الذي وصف ظلم الأتراك قائلا : «... أقول كما قال شيخانا سيدي أحمد بن ناصر... اجتمع عليها «الجزائر» أمران ظلم الأتراك وظلم الأعراب فكانت بينهما كالكورة في أيدي الصبيان... استولى عليها الأتراك وما كان عليها من أحباس ومدارس كانت في أيديهم...»[4].

كما لاحظ المازري نقلا عن عبد القادر مسلم أن الأتراك لما تمهد ملكهم بالجزائر كثر ظلمهم وفسادهم وأخذ العلماء يستنكرون عليهم سلوكهم هذا و يهجونهم، منهم سعيد بن عبد الله المنداسي الذي قال فيهم :

بنَى السُّددُ والقَرْنَيْنْ للناس رحمةً   فياليته من شوكة الترك هنانا

وكذلك عبد القادر مسلم قال :

فاستغلوا بالظلم ليس من عدل   فأخذوا أخذا وبيلا بالمهل

لما نســـو ما ذكـــروا بــــه   ختم على قلوبهم الله و انتقم[5]

---

1. (J) Boudicour, la guerre et le gouvernement de l'Algérie, saigner et bray librairie éditeur 1853, p. 300.
2. صالح العنتري، المصدر السابق، ص. 82.
3. جميلة معاشي، أعيان قسنطينة، رسالة ماجستير، ص. 258.
4. الحسين الورتلاني، الرحلة، ص 110.
5. عبد القادر مسلم، أنيس الغريب والمسافر، تح، رابح بونار الجزائر 1974، ص. 121.

لكل ذلك انتشر تنديد الأهالي وتحسرهم على حالة الظلم السائد، فهذا المرابط سيدي محمد بن الشريف الباجلي الذي توفي سنة 1522م وصف الوجود العثماني بالنازلة أو الحادثة الغير عادية أو اللعنة فيقول (..ماذا نقول عن وطن انتشرت فيه ظاهرتي العنف والجهل وتكاثر فيه التكبر والظلم والخمر وأصبح أمر عادي، المسلمون يعذبون ويقمعون، والأجنبي (الترك) محاطا بالفخر ولا أحد يملك القوة والشجاعة للمواجهة الوضع، هل هذا بسبب شراء المصلحة أو بلا وعي...)[1].

وقد أشار صاحب كعبة الطائفين أن معظم المرابطين في تلمسان ونواحيها كانوا ضد الأتراك منهم شيخهم موسى الملاتي ناظم قصيدة حزب العارفين والشيخ اليعقوبي دفين زاويته بندرومة، إذ أن الشيخ اليعقوبي زار أبا مدين بتلمسان وسأله «إبدال دولة الأتراك من آل يافت لكثرة جورهم، وأن أبا مدين كلمه من قبره قائلا: إن قبلتها يا عبد الرحمان نعطيها لك، فأبى فقال له أبو مدين : اصبر في هذا الوقت لم نجد من يصلح و يتكفل بها و سيأتي الله بالفرج...»[2].

وحتى الشعر الشعبي عبر عن ظلم الأتراك من خلال البيت التالي :

قصة طراد شاور الزمان يا حضار من الترك الخداعين يا حسرة[3].

وأشار الزياني إلى ذلك قائلا : «وكانت السياسة التي يسلكونها في حكم البلاد قد أثارت سخط العلماء حيث كانوا يحذروهم من أخطار عواقب هذه السياسة فنصحوهم بالعدل والالتفات إلى مصالح الرعية والقيام بها... »[4].

وعبر أيضا الشيخ محي الدين ابن العربي محمد بن علي الحاتمي الأندلسي صاحب الفتوحات المكية في التصوف عن انتشار الظلم والفساد في عصره قائلا: «الزمان يا ويلي شديد، شيطانه مريد وسلطانه عنيد... وأمراء جور يحكمون بما لا يعلمون...»[5].

1. إبن مريم، البستان، ص. 115.
2. موسى بن موسى الملاتي، المصدر السابق، ص. 91.
3. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج1، المرجع السابق، ص. 214.
4. محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تق، المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1978، ص. 146.
5. عبد الكريم لفقون، منشور الهداية، ص. 135.

ويؤكد «Delphin» ذلك من خلال قيام الأتراك بتطبيق المسؤولية الجماعية والقيام بالمجازر ضد الأهالي في حالة قتل أحد الأتراك وعدم العثور على القاتل الحقيقي[1].

وفي هذا السياق يذكر صاحب الكعبة موسى بن موسى الملاتي واصفا عصره «...لم نجد نحن في هذا الأخير من القرن الحادي عشر إلا العقارب واللفاع والشقاق والنزاع وظهور الهمج الرعاع المؤثرين سبل الشر والابتداع وما لنا عن دفع من نزل بنا من قدرة ولا حولة ولا قوة لنا على التحول عن أهل هذا الحال ولا طول ولا يجمل بالعاجز الضعيف المتألم إلا أن يبتهل ويقول اللهما سلم اللهما سلم...»[2].

كما نظم قصيدة تحدث في جزئها الثاني عن بطش الولاة وفساد الأوضاع وأشار أيضا في مخطوطه أنه كان ذات يوم مع أحد الشيوخ وهو العبدلي في داره الواقعة في بخبارة باب الجياد، فشهد بالدار خلقا كبيرا من مسلمين و ذميين هاربين من جور الأتراك، وكان الشيخ العبدلي يطعم ويسقى هؤلاء الفارين إليه و يتشفع كل وقت فيهم فيقضى الله الحوائج على يديه[3].

وقد شكا المؤلف من الظلم السياسي في عدة مناسبات حيث قال: «يارب من صاب بطلا شديدا من نسل علي وفاطمة، فعلق عليه بقوله تمنى رضى الله عنه جود إمام عادل يجتمع عليه المؤمنون ويتبعه المجاهدون وتنظم به كلمة الخلق بالحق، لأن الاجتماع رحمة والفرقة عذاب، وواضح وجه التعريض هنا أيضا، إن لم نقل وجه الصراحة ذلك أن كلام الناظم والشارح يتفقان على أنه لا وجود لإمام عادل يجتمع عليه المؤمنون ويتبعه المجاهد ونفي وقتها وهذا موقف سياسي واضح وقد تمنى كل منهما اجتماع كلمة المسلمين ونهاية ما هم فيه من فرقة وعذاب»[4].

وعبر الزهار عن ظلم الأتراك و خوف الأهالي منه على عهد حسين باشا سنة 1233هـ «وأثناء سماع أخبار قدوم الحملة الفرنسية للجزائر كان أهل

1. (G) Delphin, les pachas d'Alger, p. 27.

2. موسى بن موسى الملاتي، المصدر السابق، ص. 78.

3. موسى بن موسى الملاتي، المصدر السابق، ص. 102.

4. أبو القاسم سعد الله، أبحاث، المرجع السابق، ص. 170.

البلد في محنة لا يقدرون على الكلام خوفا من الظلم التكبر والتجبر»[1]، وعند ذلك أيضا نجد لفقون في كتابه غالبا ما يستعمل كلمة ظلمة معبرا عن انتشار الظلم في ذلك العهد[2].

لما كثر الظلم والاستبداد وطغى الأتراك، انتشرت الفوضى والشقاق فيشير Panatie إلى كثرة الثورات والاضطرابات في فترة الباشوات لسوء تصرفهم وقسوتهم إذ كان الداي يتصرف كحاكم مستبد في معاملته.

لكل ذلك هروب الكثير من أهل العلم والدين مثل أحمد التيجاني الذي ضاق من محاصرة العثمانيين له وحد نشاطه وما كان يراه من ظلم وجور الأتراك وقد عبر عنها صراحة وفي أكثر من موضع، اتجه إلى مدينة فاس وهنا اختلفت المصادر حول هجرته فيما إذا كانت فردية أو جماعية مع أهله، فيذكر الناصري بأن أحمد التيجاني اتجه إلى فاس سنة1211هـ بأولاده وأهله وتلاميذه مشتكيا للسلطان المغربي سليمان من جور الترك وظلمهم[3] في حين يذكر الدرعي في رحلته بأنه وصل إلى فاس رافضا سكنى بلده مطلقا زوجه فيها منزعجا من بعض أمراء الترك بالجزائر[4].

2- احتكار السلطة من طرف العثمانيين :

بعدما تمكن خير الدين بربروس من بسط نفوذه على معظم الجزائر إذ خلصها من الأسبان، وحصل على الشرعية من أهالي البلاد وشيوخها، بعث برسالة إلى السلطان العثماني «سليم خان الأول» الذي منحه القفطان والفرمان ليصبح أول بيلرباي على الجزائر وبالتالي بداية العهد العثماني.

لقد عمل خير الدين على تأسيس الجزائر المحمية، ووضع لها نظام إداري قار ومستقر يتماشى وطموحاته العسكرية والسياسية.[5]

استمر الحكم العثماني في الجزائر من (1518م إلى 1830م) تاريخ الدخول الفرنسي للجزائر مارا بأربعة مراحل لكل مرحلة مميزات

1. أحمد الشريف الزهار، مذكرات، ص. 168.
2. أنظر، منشور الهداية لعبد الكريم لفقون.
3. الناصري، الاستقصاء ج8، ص. 105.
4. محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي، رحلة الدرعي، مخ، م، و، ج، رقم1997.
5. (G) Delphin, Op. cit, p. 101.

وخصائص تختلف عن سابقتها وتلتقي معها في أمر واحد هو احتكار السلطة من طرف العثمانين، وإبعاد أهل البلاد عنها.

إن هذه السمة يبدو أنها الأمر الوحيد الذي اتفق فيه العثمانيين ذلك أن خير الدين باشا منذ أن أسس الوجاق سنة 1519م التزم بالنصيحة التي وجهها له المتصوف عبد «الرحمان الثعالبي»، «عليك أن تحرص على إبعاد أولاد البلاد بعيدا عن البحر، لكي يبقى أولادهم بعيدين عن الخراسة، أو المحافظة على الخمس مناصب العليا لتأسيس النظام والإمساك دائما بزمام الأمور السياسية»[1].

-3 الحد من نفوذ رجال الدين واستعمال القسوة ضدهم :

لقد اتضحت معالم هذه السياسة خاصة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، كمعاداة رجال الدين ومحاولة إخضاعهم لنفوذ البايلك، وهذا ما أدى إلى إحداث القطيعة بين الزوايا الدينية وجموع الأهالي وبين الحكام الأتراك والجهاز الإداري والعسكري الذي يمثلونه[2].

فإلى غاية القرن السابع عشر، كان الحكام الأتراك قد كسبوا ود وصداقة بعض رجال الدين وشيوخ الزوايا بفعل الوازع (الرابط) الديني ضد المسيحيين الأسبان إلى جانب بقاء نفوذ الأتراك منحصرا في المدن وما جاورها فلا يهتمون بأخذ موارده من داخل البلاد مادامت غنائم الجهاد البحري توفر لهم مصادر دخل مستقرة تلبي حاجة الجيش و تؤمن لهم دفع رواتبهم، و يخصص جزء منها للإنفاق على رجال الدين و شيوخ الزوايا[3].

لكن بداية من القرن الثامن عشر يؤكد «De Tassy» تحول نظام الحكم التركي على ممتلكات بعض رجال الدين في المناطق النائية، إذ أن غنائم البحر قلت وتم التخلص من الخطر المسيحي مما أحدث توترا بين الطرفين فازداد التحامهم بأهل الريف وأصبحوا الممثلين والمدافعين عن مصالحهم واستمرت علاقة الحكام بشيوخ الزوايا وأهل العلم يشوبها الفتور، وتحول إلى العداء والصراع مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية

---

1. (W) Esterhazy, Op. cit, p. 66.
2. ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص. 38.
3. (N) Weissman, Les juifs d'Algérie, p. 81.

القرن التاسع عشر[1]، وهذا ما نلمسه في علاقة أهل العلم والدين ببعض الحكام كصالح باي قسنطينة الذي انتهى به الأمر إلى معاقبة رجال الدين و تتبعهم عندما وقفوا ضد سياسته[2]. من ذلك الصراع بين صالح باي والشيخ محمد الزواوي وذلك عندما احتاج لمزيد من المال لإنجاز مشاريعه العمرانية داخل المدينة وعبر المقاطعة فأقدم على توحيد نظام الضرائب مما أزعج من كانوا لا يدفعون وبلغ الخلاف ذروته في مواجهة حادة بين الباي و الشيخ محمد الزواوي وصلت إلينا في شكل أسطورة سيدي محمد الغراب[3]، ومضمون هذه الأسطورة أن المرابط سيدي محمد وبسبب موقفه العدائي لصالح باي قام بتحريض أتباعه و مؤيديه بالثورة ضد هذا الأخير، ومن ثم ناصبه العداء وتذكر بعض المصادر أن من كراماته عجز جيش الباي التمكن منه، وتحول جثته إلى غراب.

كما أشار «هايدو» إلى عدة ثورات في القرن العاشر كثورة المحال وهي ثورة قبيلة سويد العربية ضد العثمانيين، كانت قاعدتها أحياء مدينة تنس البحرية باعتبارها لهم قبل مجيء الأتراك[4].

وعن المعارك بين الطرفين كتب الشاعر ابن السويكت السويدي قائلا :

الترك جاروا واسويد عقابهم طافحين والترك شاربين الهبال في سطل

داكم الطمع في مطافل امتمقين اسويد مايطيبوا الترك قتالة[5]

لقد روى ما ارتكبه القائد التركي ضد أهل تلمسان وهو محمد بن سوري من الفظاعة والجور حتى كان العلماء والمرابطون يتدخلون لديه ويوسطون شيوخهم مثل الشيخ محمد العبدلي السابق الذكر للتخفيف من غضبه، إذ اشتكى الناس من ظلمه حتى أهل الذمة و قد روى ذلك بشيء من التفصيل والتأثر من خلال نظمه لقصيدة استهلها بقوله :

ترقب يوم موتك يا فلان وراهقك الرحيل من الديار[6]

1. Laugier de Tassy, Histoire du Royaume d'Alger, p. 201.
2. Auguste Cherbonneau, Inscriptions arabes de la province de Constantine, annuaire archéologique de Constantine 1856-1857. p. 112.
3. (E) Vayssette, Op. cit, p. 229.
4. (D) Haedo, Topographie d'El Argel, p. 206.
5. ابن مريم، المصدر السابق، ص. 292.
6. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء، المرجع السابق، ص. 171.

فمن خلال رؤيته لجبروت الأتراك ضد الأهالي، قد توعد القائد بمغبة الأمور عند الله وفي الدنيا أيضا ولم يذكره بصراحة وإنما استعمل التورية والكناية فعبر عنه «بفلان وفرعون»، ويرى أبو القاسم سعد الله أنه استعمل عبارة الرحيل من الديار بمعناه الديني والسياسي، فقد تعنى الموت أو الخروج من الجزائر، ولاشك أن هذا الموقف يكشف أيضا عن أهمية المؤلف عند قومه فلو لم يكن كذلك لما رافق الشيخ العبدلي بالدخول على القائد التركي ليعضه.

وتذكر المصادر في هذا السياق إبن للو الذي كان من أهل العلم المتذمرين من تصرفات الحكام العثمانيين لما كثر استيلائهم على ثروات الأهالي وإثقال كاهلهم بالضرائب وهو ما تسبب في هجرته التي كانت داخلية فيذكر أن القائد العثماني «حفيظ» حاكم تلمسان قد أساء معاملة ابن للو التلمساني، ثم حاول استرضاءه بالهدايا (الدقيق والسمن) لما ثار أنصاره ضدهم وخوفا من تصاعد الوضع إلا أن هذا الشيخ أبى ورد كل تلك الهدايا، وتذهب الرواية إلى أن ابن للو قد أمسك بلحية القائد العثماني الذي أحضر له الهدايا وجذبه منها إلى أن أخدمنها شعرا ثم أقسم أن يخرج من تلمسان ويسكن بلد النصارى (بلاد غير عربية)[1] لكنه استقر في الجزائر لذلك لم تتعرض إليها المصادر ولا الدراسات، وقد خرج ابن للو مع أهله من تلمسان نحو وادي أغريس.

4- رفض رجال الدين للوجود العثماني في الجزائر واعتبارهم عجم :

إن الوجق العثماني يضم أجناسا مختلفة اللسان والعرق والجغرافية ولكنها جميعا تجتمع على الولاء للإسلام والسلطان[2] إذ كان يتشكل من الأوربيين والأسرى المسحيين الذين أسلموا وهم من أجناس مختلفة : يونانيين، ألبان، أرمن، بولونيين، من أناضوليا ومن البلقان ...[3].

مما جعل الكثير من الجزائريين يرفضون هذا الوجود وأن يسيروا من طرف أغراب و سارعوا إلى إصدار فتاوى ترفضهم وتصفهم بالغرباء.

1. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر ج1، المرجع السابق، ص. 428.
2. (E), Vayssette. Op. cit, p. 312.
3. De Grammont, La domination Turque en Algérie, p. 202.

كصدور فتوى من مرابط جنوب الجزائر وهو سلطان بني جلاب في تقرت وقاضيها والذي نظم حملة مضادة للعثمانيين، وأفتى بوجوب محاربتهم محتواها : «..من يقتل أحد الأتراك سوف ينال رضا من اللّه، وهو في مرتبة من قتل ملحد أو كافر»[1]، وقد اعتمد في فتواه عما ورد في محاربة الترك، عن عمر بن تغلب الذي قال : قال النبي (ﷺ) : «إن من أشراط الساعة أن تقاتلوا قوما ينتعلون نعالا الشعر، ومن أشراط الساعة أن تقاتلوا قوما عراض الوجوه كأن ووجوههم المجان المطرقة»، ويقال شبه وجوههم بالترس لبسها وتدويرها وكثرة لحمها[2].

وعن ابن المغوفل كان يصف العثمانيين بالأجانب، ويؤكد على أنهم يدعون فقط بأنهم جاؤا إلى الجزائر من أجل الجهاد إلا أنهم يتخذون بذلك ذريعة للسيطرة على الجزائر وثرواتها، وقد قام بابا عروج برد سريع على هذه الفتوى وقام بأسر اثنين من أبناء المرابطين واصطحابهما إلى تلمسان[3] وفي نفس الوقت كان هناك رد فعل رسمي إذ قام سيد أحمد بن ملوكة الندرومي (نسبة الى ندرومة) بالدعاء على بابا عروج عندما غادر تلمسان بأن لا يعود إليها أبدا، وبالفعل وكما تروى الأسطورة بأن عروج اغتيل أثناء عودته ولم يدخل تلمسان أبدا بعدها[4].

أما المرابط سيد محمد بن الشريف الباجلي فقد وصف الأتراك بأنهم أجانب يتمتعون بحق ليس لهم[5].

هذا ونجد في مختلف المصادر المعاصرة إشارة لذلك منهم ابن الفقون في منشور الهداية الذي وصف العثمانيون بالعجم واستعمل نفس المصطلح ابن المفتي[6]، كما ساوو بينهم وبين المسيحيين فيصنفونهم في نفس المرتبة، فكان سيد تلمسان سيدي محمد بن يوسف السنوسي يؤكد أنه لا يوجد شيء أصعب من العيش مع مسيحي وتحت السلطة العثمانية، فلا يتوقف عن ترديد عبارة «الترك والنصارى الكل في زمرة واحدة»[7].

1. (CH) Feraud, les Ben-djallab, p. 140.
2. مصطفى محمد عمارة، جواهر البخاري، ص. 323.
3. (K) Filali, L'Algérie, Mystique, p. 60.
4. محمد ابن عسكر الحسين الشفشاوني، المصدر السابق، ص. 112.
5. ابن مريم، المصدر السابق، ص. 15.
6. أنظر، منشور الهداية وكتاب صفحات.
7. (K) Filali, L'Algérie, Mystique, p. 64.

وعلق عن ذلك الرحالة Shaw قائلا : «...ليس هناك أسوء من علاقة الترك بالعرب في الجزائر...».[1]

أما الأديب العالم أبو عثمان المنداسي بن عبد الله التلمساني فقد نظم قصيدة أسماها العقيقة وصف فيها جور الترك، واتهم من ولاهم من العلماء بتهم شنيعة مشيرا إلى ادعاءات العثمانيين بأنهم إخوانهم لكنهم أشد أعدائهم وهم في نفس مرتبة المسحيين.

وعبر عن ذلك قائلا :

أمن قادر بالله يحمي تلمسان فإن بها من قوم ياجوج إخوانا

بنى السد ذو القرنين للناس رحمة فياليته من شوكة الترك هنانا

سمعنا حديثا صادق النقل ربه بأن لجنس الترك في الأرض إخوانا

ولكن وراء السد عم فسادهم وهم أفسدوا في الغرب كفرا تلمسانا[2]

ومن ثم ساد شعر الهجاء السياسي في مجتمع تستحوذ عليه السلطة السياسية، وقد خلدت لنا المصادر قصيدة مسلم بن عبد القادر الذي مدح الترك ثم انقلب عليهم، وشمت بهم بعد انهزامهم في إحدى المعارك قائلا :

أدبهم ربهم لما طغوا عرفهم بغدرهم لما بغوا

وقال فيهم المنداسي أيضا :

فما دب فوق الأرض كالترك مجر ولا ولدت حواء كالترك إنسانا

ولما ضاق الوضع بالجزائريين فر الكثير منهم تاركين البلاد للعثمانيين أمثال العالم إبن جلال الذي هاجر إلى فاس مع أكبر موجة هجرة نحو المغرب الأقصى حدثت بعد فشل الحملة السعدية على تلمسان، إذ رافق السلطان السعدي عند عودته إلى بلاده رفقة الكثير من علماء الجزائر الذين كانوا قد أيَّدو تدخله بتلمسان، وكان ذلك سنة ثمان وخمسين وتسعمائة(958هـ)[3]، «...انتقل منها (تلمسان) لفاس سنة ثمان

1. (T) Shaw, Voyage dans la Royaume, p. 214.

2. أحمد بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص. 54-55.

3. محمد ابن عسكر الحسيني الشفشاوني، المصدر السابق، ص. 104.

وخمسين وتسعمائة في أوائل أيام السلطان أبي عبد الله محمد الشريف السعدي ...»[1].

5- انتشار الفساد في عهد الأتراك :

لقد انتشر في ظل النظام العثماني الفساد بمختلف أشكاله، حيث عم الخمر والزنا والرشوة وأشارت إلى ذلك مختلف المصادر فيؤكد الزهار أنه من أعمال حسين باشا (1233هـ) أن قام بعدة أعمال خسيسة فبنى قنطرة الزنا، أي حارة خاصة للمومسات وذلك عندما رأى تفشي الاتصالات المخالفة للطبيعة بين جنود الأتراك إثر نفي علي باشا للمومسات إلى شرشال، وقام بهدمها، فعمل حسين باشا على إباحتها لأبناء جنسه[2].

ومن المخالفات التي كانت تحدث ما ذكره في ملاحظاته أب إسباني يزور وهران في عهد مصطفى بوشلاغم الذي روى لنا حادثة لأحد الأطفال : «حدث أن نزل غلام من سفينة إنجليزية إلى الأرض للحصول على بعض الماء، فلما رآه الأتراك الموجودين في حصن المرسى جروا وراءه كمثل الكلاب وراء الأرانب وأجبروه على المضاجعة المقيتة، وخرج من ذلك في حالة يرثى لها، ... وكان ذلك التركي معنا فأخذ يغني و يقول أنه إذا وجد الغلام مرة ثانية سوف يفعل معه نفس الشيء»[3].

هذا وقد انتشر أيضا شرب الخمر وتعاطي المخدرات بمختلف أنواعها، حيث شاع في الجزائر مضغ الدخان وتدخينه في السبسير أو الغليون، فكان الجنود والشباب الترك بصفة عامة يشربون بكثرة حتى يعربدوا، وهم إذا عربدوا فقدوا كل السيطرة على أنفسهم حتى أنه يصبح من الخطر الاقتراب منهم لأنهم قد يقتلون ويعتدون على النساء والصبيان[4]، وأشار إلى ذلك أحمد بن ساسي البوني في كتابه «المجالس» إذ قال «بعض الشبان خرجوا من دار بعض الأتراك وهم سكارى يتمايلون وقد خلعت عنهم خلع الأستار»[5]، وكانت تكثر هذه الظاهرة عند توجههم في حملاتهم السنوية

1. محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص. 70.
2. محمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص. 144.
3. ميكال دي ايبزا والهادي الوسلاتي، ملاحظات أب اسباني يزور وهران في عهد مصطفى بوشلاغم، مجلة الأصالة عدد 28-1987، ص. 200-201.
4. (E) Vayssette, Op. cit, p. 601.
5. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج1، المرجع السابق، ص. 157.

في الربيع نحو الشرق والغرب والجنوب لذلك يخرج البراح وينادى بابتعاد النساء والصبيان من طريقهم[1].

فالباي مصطفى الإنجليزي عزل بسبب تصرفات ولده الذي اشتهر بالزنا فكان يغتصب نساء الناس في ديارهم من غير رضا منهم والمرأة التي ترفض تقتل، مما كان سببا في مقتل عدد منهم إذ كان زنديقا من أكبر المجرمين كثير الفسق والزنا وشرب الخمر[2].

هذا ولم يقتصر الأمر على الأتراك فقط بل شمل الفساد والفسق حتى بعض رجال الدين المدعين للولاية (المقربين من السلطة)، فقد ولع بلقاسم الحيدوسي بالنساء وصار يدخل الدور ويجتمع بنساء المسلمين غيبا وحضورا ويتكلم بكلام سخيف لا يرضي، ويجهر بقول لا ينال به من المولى الرضا[3]. وقد قيل عن هذا الوضع :

فسد الزمان فأين أين المهرب	وفشا الحرام فأي كسب أطلب
وتعامت العلماء عن شبهاتها	فلمثل ذا فليعجب المتعجب
من ذا نشاور في مراتب ديننا	ومزلنا في ذا الزمان مؤدب

وكان الناس والحكام يقابلون كل هذا الاستهزاء الخلقي بالرضى لأن الأولياء في عرف الكثير منهم سقطت عنهم التكاليف الدينية[4].

وقد تمادى الأتراك في ذلك فكل إنسان يريد التخلي عن سمعته بجمع المال ويلعب الأدوار، ما عليه إلا أن يقدم الهدايا لأهم الشخصيات في بلاط الجزائر ليعين وكيلا في تونس ولأبسط الأسباب كان قايدان القراصنة يدخل الميناء ويعيث فيه فسادا[5].

في نفس السياق نلاحظ أنه من أكبر التجاوزات التي وقعت في عهد حكومة الأتراك بالجزائر هو إعطاء منصب الباي لأشخاص بلا مروءة ولا كفاءة إذ عين مصطفى بايا على وهران وللحصول على المنصب وعد بتقديم مبالغ ضخمة من المال ولم يكن لذلك الرجل أية علاقة بالمشايخ،

1. De Grammont, Op. cit, p. 301.
2. مؤلف مجهول، تاريخ بايات قسنطينة، المصدر السابق، ص. 23.
3. مؤلف مجهول، تاريخ بايات قسنطينة، المصدر نفسه، ص. 26.
4. أحمد بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص. 144.
5. حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 164.

كما أنه لم يكن يعرف أنحاء تلك المقاطعة وميزته الوحيدة هي نهب الشعب، وعلى أثر هذه الأوضاع السيئة غضب الشعب وثار وكان على رأس الثوار المسمى درقاوى الذي قاد ثورة ضد السلطة[1].

لقد انتشرت ظاهرة التنافس على المناصب حتى بين الأصدقاء مثلما حدث من تنافس بين عبد اللطيف بن عبد الكريم بن بركات وصديقه أحمد الغربي (أبي العباس) حول منصب النيابة، وما نتج عنه من هجران فضيع والترصد بكل المكاره كل منهما لصاحبه، وكان عبد الكريم لفقون غير راض بالحالة العلمية التي كانت عليها بلاده من شيوع الجهل والانحطاط الأخلاقي وموت الضمير في معظم من خالط ورأى وهذه جمل توضح ذلك : « فلان كان يأخذ الأجر على فتواه، فلان اعتراه بعض النقص في إدراكه ويقال أنه ذلك من أجل أكله حشيشة البلادر ولم يتقن صنعه، فلان كان كثير استخدام الروحانيات، فلان كان عامي القلم والفكر لا يعرف ما يصلح به وضوءه وصلاته فلان يده منطلقة بالأخذ من أهل البادية وأهل البلد طعاما وعينا»، حتى أنه أبدى نية في الهجرة والخروج عن البلاد لولا تدخل والده الذي حذره من مغبة الدخول إلى بلد فيها فساد أكثر[2].

وبسب هذا الفساد أيضا هاجر الشيخ التواني من قسنطينة واستقر باجة بتونس وعندما طلب منه العودة إلى قسنطينة قال : «لا أرجع إلى بلد محمد المسبح بها نائب أو قاضى»، وهذا يعبر عن إدراك التواتي للفساد الذي تنجر عنه تقليد المناصب للجهلة، كما أن الشيخ عمر الوازان رفض منصب القاضي 1541م في حكومة العجم (أي الأتراك)[3].

أما ابن عمار الذي كان عالما صالحا في عصر انتشر فيه الفساد والخرافات والانحلال الخلقي والجمود الفكري وهو الذي انتقل إلى حاضره العلم بالمشرق وزار مقام الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو الذي قال عنه أبو راس الناصري : «شيخنا الذي ارتدى بالنزاهة يافعا كهلا وكان للتقليب بشيخ الإسلام كهلا، كما خصه بتخريج الأسانيد من

1. حمدان خوجة، المصدر نفسه، ص 168.
2. عبد الكريم لفقون، المصدر السابق، ص 78-79.
3. أبو القاسم سعد الله، عبد الكريم لفقون، المرجع السابق، ص 24.

التلاميذ والفقهاء النحارير والعلماء الجماهير»[1]، فيبدوا أن ما شاهده من فساد في الحكم بحكم وظيفته وكثرة حساده هو ما دفع به إلى الهجرة سنة 1195هـ إلى تونس قصد استيطانها وهو ما أكده تلميذه إبراهيم السيالة والملاحظ أنه أقام فترة وجيزة في تونس بعد تغير الظروف السياسية المتمثلة في وفاة علي باشا بن حسن الذي ألف فيه ابن عمار كتب كثيرة وكان قريبا منه، لذلك هاجر منها وواصل هجرته إلى المشرق، وتوفي هناك يوم الجمعة السادس عشر من ربيع الثاني سنة 1213هـ مخلفا عدة مؤلفات منها «نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب» التي تعرف بالرحلة الحجازية، وكذلك «لواء النصر في علماء العصر»[2].

لقد انتشرت الفوضى وعم الخوف في العهد، فلو تتبعنا الألفاظ التي وردت عند لفكون في وصف حالة الخوف لخرجنا بقاموس هام ومن ذلك هذه التعابير الموحية أشد الإحاء : «الظلمة (جمع ظالم) الحرابة (الأشرار، اللصوص، الأعراب)، (أهل البادية) غمريان (جماعة أتباع قاسم بن أم هاني) العلمة (جماعة – أتباع أحمد بوعكاز) الذي جعل لنفسه أعوانا وتلامذته وأطلقهم في البلاد شرقا وغربا يجيبون له الجبايات ويأتون بالزكوات وينسبون له الكرامات[3]، فضلا عن العبابسة فهم قوم نزل عندهم أحمد الفاسي وزعيمهم العباسي الغازي، أولاد عيسى وهم جماعة من اللصوص والحرابة ريغة جماعة متلصصة أيضا، كما أن لفقون ودلالة على تسلط الأتراك يفرق في ذكرهم وذكر خاصة البلد إذ يصفهم بأعيانها أو سكانها أو حضرها أما عن ذكر أهل القصبة (مقر الباي) فيذكر (السلطة، الظلمة، دار الإمارة، العسكر»[4].

لكل ذلك لم يكن راضي عما وصفه بالنفاق الاجتماعي من أعيان البلاد وفسادهم ووصفهم في قصيدة له كما يلي :

ألا فاحذر أنا ساقد تبرأ   اله العرش منهم والملائــــك

لقد جلبوا على غش البرايا   كما جلبت يهودعلى الأفائك

1. محمد بن أحمد أبو راس الناصري، فتح الإله، المصدر السابق، ص. 67.
2. ابن أبي ضياف، المصدر السابق، ص. 36.
3. أبوالقاسم سعد اللّه، عبد الكريم لفقون، المرجع نفسه، ص. 25.
4. أبوالقاسم سعد اللّه، عبد الكريم لفقون، المرجع نفسه، ص. 29.

وسيما هم فحور ليس يبدء مدى الأزمان إلا من أولئـــك

وقد وجد الفريقين تأييد من السلطة حتى أنه كان يقول عن حصول أمور لا ترضى الله ورسوله : (لوكان في زمن محتسب لله لكان له معه شأن و أي شأن)[1].

وكرر النكير على تواطىء السلطة المحلية مع من يسميهم اللصوص والحرابة في الأرياف، ومن يسميهم أهل نوادي الفساد والخنا والخمور والدخان ونحوها في المدينة حتى أنه ألف كتابه في ذلك وهو «محند السنان في فجور إخوان الدخان» وهو بيان الحكم الشرعي في تناول الدخان.

وعن هذه الأحوال السيئة عبر أيضا والي تلمسان محمد الشريف الباجي قائلا : «... ماذا نقول عن وطن تكبب وتكاثر فيه ظاهرتي العنف والجهل وأصبح الظلم والخمر فيه أمر عادي فالمسلمون يعذبون ويقمعون والأجنبي محاط بالفخر...»».

6- تمكين اليهود من الاقتصاد والمناصب السياسية :

يشكل اليهود أحد العناصر البشرية الهامة في الجزائر إذ استقروا بها منذ العصور التي سبقت الإسلام بالإضافة إلى يهود الأندلس القادمين إليها هروبا من اضطهاد النصارى في القرن الخامس عشر الهجري وكذلك يهود ليفورن[2].

وعلى ما يبدوا أن لهذه الجالية اليهودية دورا فعالا في الاقتصاد والسياسة في الجزائر عبر مختلف الفترات التاريخية.

كما أنهم كانوا يتقلدون مختلف المناصب السياسية لدى الأتراك، حتى أن البعض منهم كان أقرب للسلطة من الأهالي، وقد أكدت المصادر عن دورهم بين إعادة الكراغلة المجندين في الجيش والسلطة فبعد إعادة إقحام الكراغلة في الجيش الانكشاري أصبحوا يحصلون على مرتبات شهرية وأشرف اليهود على تلك المهمة، فكان الجندي يأخذ هذا الراتب سنويا من دار باشا الجزائر وقدره مئة ريال جزائري سكة ويمون عائلته

1. عبد الكريم لفقون، المصدر السابق، ص 134.
2. Eisenbeth Maurice, les juifs en Algérie et en Tunisie durant l’époque turque in R.A/N 93, 1952, p. 147.

بالقمح والسمن وخليع وزيت وكسوة وكراء ومسكن وغير ذلك من المصاريف اللازمة في السنة كلها[1].

كما سيطر اليهود على معظم القطاعات الاقتصادية كالاستيراد والتصدير واحتكروا عدة تجارات أهمها تجارة الحبوب التي كانت تذر عليهم أموالا طائلة حصلوا بها على عدة امتيازات[2]، ومواد أخرى أهمها الصوف، القمح، حبوب الذرى، الكتان، العبيد السود، ريش النعام، التمور الأغطية الصوفية والحياك ...الخ[3].

هذا وتؤكد معظم المصادر الخاصة بدراسة حول يهود الجزائر عن سيطرتهم على تجارة الرقيق التي كانت هي الأخرى تذر عليهم أموال طائلة[4]، كما كان لهم أيضا نصيبا من الواردات التي تعددت واختلفت أنواعها بين أفيون (كان محرما في المجتمع الجزائري المسلم) والخمر والصمغ والصابون والقسطل[5].

وعلى ما يبدو أن الأهالي كان لهم موقفا معاديا من سيطرة اليهود واحتكارهم للاقتصاد ففي فيفري 1820م قامت قبيلتي بن صالح وبنو العباس بتنظيم حملة اعتدائية ضد التجار اليهود في البليدة فحطموا محلاتهم التجارية ولم تتوقف هذه الاعتداءات إلا بتدخل الأولياء سيدي العابد وسيدي بن صالح وسيدي بلقاسم، حيث قطع لهم سيدي العابد الطريق وحذرهم من أن اللّه ينهى على الاعتداء ضد أي كان لم يبادر بالهجوم، وأمرهم بإيقاف هذه الأعمال وهددهم بإنزال لعنته عليهم وعلى عائلاتهم كما هددهم بأن سيدي أحمد (مؤسس مدينة البليدة) سيرفع عنهم حمايته وبركته التي يتمتعون بها منذ قرون[6].

والواقع أن اليهود لم يتمكنوا من الاقتصاد فقط بل منحوا امتيازات

1. عبد القادر المشرقي، المصدر السابق، ص. 11.
2. حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 156.
3. صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح وتق، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974، ص. 36.
4. وداد بيلامي، النفوذ الإقتصادي والسياسي ليهود الجزائر (1516-1830)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، تحت إشراف الدكتور أحميدة عميراوي، قسنطينة، 2004، ص. 75.
5. F. Brandel, la méditerranée et le monde méditerranéen a l'époque de phillipe II, TI Paris, 1996, p. 519.
6. Eisenbeth Maurice, Op. cit, p. 150.

في المجال السياسي من خلال حصولهم على بعض المناصب، فعلى عهد «الباشا حسين» كان اليهود المستشارين المفضلين بينما تعرض عمال الدولة والموظفين القدماء للمصادرة والتغريم والقتل، فمحمد الدباح الذي كان بايا على التيطري وقائد بإقليم سابا صودرت أملاكه سنة 1791م، ومصطفى الوزناجي عزل هو الآخر عن بايلك التيطري بعد حكم دام عشرين سنة[1].

وقد بلغت مكانة اليهود بأن تدخلوا في السياسة الداخلية للحكام وإلحاق الأذى بهم، فيرجح أن أهم الأسباب لنهاية المأساوية لصالح باي تآمر الاحتكارات اليهودية ضده بعد أن انتهج سياسة مراقبة الصادرات والتحكم في الواردات وعدم السماح بالصفقات التي كان يعقدها بعض الموظفين مع اليهود قصد تصدير الحبوب إلى أوروبا[2].

II- الأسباب الإقتصادية :

1- إثقال الجزائريين بمختلف الضرائب لصالح دون مراعاة لظروفهم المزرية :

لقد هدد النظام الضريبي العثماني في الجزائر مصالح رجال الدين والعلم، الذين تمتعوا لفترات طويلة بهذه الأموال إذ تؤخذ في شكل هبات تقربا من المرابط، وقد أورد ناصر الدين سعيدوني من خلال «كتاب النظام المالي» تفصيلا عن أنواع الضرائب والسياسة المالية للعثمانيين في الجزائر، وقسم نظام الضرائب في الجزائر إلى صنفين ضرائب الريف والمدن واستعملوا في جمعها على مختلف الوسائل السلمية والوحشية.

وقد عبر عن هذه الوحشية وما تخلفه الحملات العسكرية الشعر الشعبي على النحو التالي :

«التل يخلى وتزول منه الذخائر وتطير النخلة برخلة ولا شك تخلى الجزائر»

كما أشار إلى ذلك نقيب الأشراف قائلا : « ... والأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغرم والظلمات ونهب أموال المسلمين، وما وقع هذا حتى صار الناس فجارا والأمراء ظالمين ...»[3].

---

1. ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص. 77.
2. محمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص. 49.
3. محمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص. 35.

أي أن الضرائب من أهم أسباب العداء بين العثمانيين ورجال الدين (السلطة السياسية والدينية) وبالتالي الهجرة.

فوالي فرجيوة «الزبوشي» اتجه يوما إلى قسنطينة للحصول على ما كان يضنه حقا شرعي له (الجزية) فاصطدم مع عصمان باي وبالتالي تحالف مع بنو الأحرش زعماء الثورة ضد السلطة العثمانية[1] «وقد كانوا يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب ... وهذا الظلم لا يطاق جعل الناس يهجرون البلد»[2].

2- إهمال العثمانيين للاقتصاد واحتكارهم للمواد الأولية :

اهتمت الدولة العثمانية بالميدان الاقتصادي لما يوفره من إيرادات مالية لذلك يلاحظ سعيها المستمر للسيطرة على المواد الأولية في المجالين الصناعي والزراعي.

ولتحقيق هدفهم اتبعوا أسلوب الاحتكار وتوجيه الإنتاج الزراعي فبمجرد أن تضاءلت مداخيل الجهاد البحري وأقبل موظفو الدولة على استهلاك السلع والبضائع الأوربية وأنشئت المطامير للبايلك في مراكز الحاميات وأقيمت المطاحن الهوائية والمائية بالقرب من المدن وخصص جزء من تحصينات مرسى مدينة الجزائر لحفظ فائض المواد الأولية (الزيت، الزبدة، الحبوب) وخصص ما بين ثمانية إلى عشرة مخازن لحفظ الحنطة سعتها الإجمالية من مائة وستون إلى مائتين ألف قيسة[3].

هذه السياسة أدت الى انخفاض سعر المحصول وتراجع الإنتاج فكثرت المجاعات والفقر والأوبئة، كما أكدها القنصل الأمريكي وليام[4].

إن نظام الاحتكار المعتمد في جميع المرافق وخطر تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج أدى إلى خراب التجارة الجزائرية وقضى على الزراعة في البلد قضاء مبرما، لأن الدولة لم تتدخل لتحسن وسائل الزراعة البدائية ولم تهتم بالوقاية من الأضرار الطبيعية أو الآفات الزراعية التي كانت

1. (K) Fillali, l'Algérie, Op. cit, p. 122.
2. وليام شارل، المصدر السابق، ص. 59.
3. Gabriel Esquer, la prise d'Alger, Paris 1929, p. 67.
4. وليام شالر، المصدر السابق، ص. 101.

تتعرض لها البلد بصورة مستمرة، أو في التعويض أو المشاركة لتحمل الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والأوبئة والمجاعات المتتالية، وكذلك عجزت عن القيام بواجبها الأساسي وهو توفير الأمن فكان إسهامها سلبيا مدمرا إذ احتكرت شراء المحاصيل وبيعها كما بالغت في فرض الضرائب وجبايتها[1].

وقد وصف ذلك العنتري : «حيث لا تجد في ذلك الزمان ولا الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا من أجل بخس قيمته... وكانت الحراثة زمن الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس كوقتنا هذا...»[2].

III- الأسباب الاجتماعية :

- تردي المستوى المعيشي (الأمراض والأوبئة والمجاعات والفقر) :

أشار Venture de Paradis معبرا عن وضعية الجزائريين قائلا : «ليس هناك حياة أكثر بؤسا من سكان الأرياف وجبال الجزائر...»[3]، كما عبر عن هذه الوضعية أسير الداي كاتكارت قنصل أمريكا في المغرب بأن الشعب الجزائري كان يعاني من الإهمال والإرهاق بالضرائب والظلم والجوع والأمراض تحت نيرا الحكم التركي[4].

إن معظم المصادر والدراسات تجمع عن التفاوت الموجود بين العثمانيين والجزائريين في مختلف المجالات لا سيما الجانب الاجتماعي، فالنظر إلى الحالة الصحية والمعاشية نلاحظها سيئة خاصة في أواخر القرن الثامن عشر مما يؤثر سلبا على نمو السكان[5].

إن وقوع الجوائح في العهد العثماني والنتائج السيئة التي خلفتها في الأرواح وعلى الحالة المادية لم يكن مقتصرا على منطقة فقط بل كان شاملا لجميع أنحاء البلاد، وشمل هذه الجوائح الطاعون الذي يذكره البعض باسم الوباء والزلازل والجفاف والمجاعات والجراد[6].

1. محمد خير فارس، المرجع السابق، ص. 99.
2. صالح العنتري، المصدر السابق، ص. 60.
3. Venture de Paradis, Op. cit, p. 106.
4. إسماعيل العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 79.
5. (A) Nettement, Histoire de la conquête d’Alger, (J), le coffre Paris 1856, p. 100.
6. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج1، المرجع السابق، ص 89.

أما عن الوباء (الطاعون) فقد انتشرت هذه العدوى من الأقطار المجاورة وذلك لصلة الجزائر بعالم البحر الأبيض المتوسط وانفتاحها على أقاليم السودان وعلاقتها بالبلاد الأوروبية وارتباطها بالمشرق (مصر، اسطنبول، الحجاز)، أما عن هذه الأمراض فتتمثل في الكوليرا، التيفوس، الجذري، السل وغيرها، تم انتقالها بينهم بواسطة التجار والبحارة والحجاج[1].

وقد أورد لنا الزهار سنوات الوباء وكيفية وصولها إلى الجزائر، «ففي سنة 1201هـ جاء الوباء إلى الجزائر حتى وصل عدد الأموات أحيانا خمسمائة جنازة في اليوم، وسمي بالوباء الكبير قيل أنه أتى من بر الترك في مركب مع رجل يدعى «ابن سماية» وطال بها إلى غاية 1211هـ»[2].

وفي رحلة ابن حمادوش أشار إلى ظهور الطاعون في عدة سنوات وفي هذا الصدد ألف كتابه الطاعون.

وفي نفس الموضوع تحدث عبد القادر مسلم مشيرا إلى ما حدث على عهد الباي أبو عثمان المجاهد محمد بن عثمان الباي الكبير قائلا: «وفي أيامه فتك العباد فتكا شديدا بالطاعون وخرج الباي هو ورجاله فارا منه»، وعلى عهد عثمان باشا أيضا حدث طاعون جارف مات به جل الناس وكثيرا من الشخصيات العلمية كالسيد عبد القادر بن السنوسي بن دحو بن زرفة والسيد الهاشمي وابن عمه الفقيه مؤلف الرسالة القمرية مصطفى بن عبد اللّه[3].

إن السنوات التي عرفت فيها الجزائر الوباء تؤكد بأنه يتكرر كل عشرة أو خمسة عشر سنة يستمر أحيانا عدة سنوات أهمها:

- وباء 1654 م المعروف بالكونية قضى على ثلث السكان الجزائر.
- وباء 1664 م تناقص فيه سكان الجزائر إلى النصف.
- وباء 1787 م هلك فيه ستة عشر ألف وسبعمئة وواحد وعشرون نسمة من مدينة الجزائر وثلثي سكان عنابة[4].

---

1. ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص. 88.
2. محمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص. 51.
3. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج1، المرجع السابق، ص. 90.
4. أبو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا، تع، عبد الكريم الفيلالي، الجزائر 1967، ص. 146.

- وباء 1794 م أضر على كل الجهات خاصة وهران، الجزائر، عنابة، قسنطينة.

- وباء عام 1817-1818 م قضى على أربعة عشر ألف من الجزائر وثلثي سكان عنابة كما تضررت أغلب الجهات الجبلية والصحراوية[1].

أما عن العوامل المساعدة في انتشار هذه الأوبئة كما أكد «هايدوا» فترجع إلى انعدام العناية الطبية التي لا تكاد تتعدى بعض العقاقير المحضرة، خاصة وأن الحكام العثمانيين لا يهتمون بأمور الصحة بالتالي اعتمد الأهالي على وسائلهم الخاصة واستعملوا الطب التقليدي بما في ذلك الشعوذة، حتى أن الصيدلية الوحيدة الموجودة بالجزائر لم تكن تتوفر إلا على بعض العقاقير والقائم عليها لا يدرك فوائدها بالتالي فإن المتضررين من هذه الأوبئة هم العامة، بالدرجة الأولى[2].

أما الحكام العثمانيون فقد كان لهم أطبائهم الخاصين يختارونهم عادة من الأسرى الأوربيين الذي يقعون في قبضتهم أو يستجلبونهم بالأموال، أو يفرون بأنفسهم كما فعل الباي عصمان حاكم وهران سنة 1794م الذي تخوف من انتشار الوباء فخرج عنها لمدة ثلاثة أشهر دون أي اتصال بالناس[3] واقتصرت مساعيهم للتخفيف من حدة هذا الوباء على بعض المحاولات في حجر دخول بعض السفن الواردة من العالم الخارجي، فأشار إبن حمادوش إلى حجر سفينة حجاج قادمة من الإسكندرية، كما حاول صالح باي سنة 1787م فرض حزام صحي على منطقة عنابة ليمنع انتقال العدوى إلى مدينة قسنطينة[4].

ونظرا لخطورة الوضع في الجزائر فقد أورد «الأمريكي ناتانيال كاتينق» نقلا عن سعد اللّه والذي أرسله الرئيس جورج واشنطن في مهمة خاصة أن أوربا قد قطعت صلاتها بالجزائر إثر انتشار الطاعون فيها سنة 1793م[5].

هذا ويضاف إلى سوء الأحوال الصحية انتشار القحط والمجاعات التي كانت سببا في انتشار الأوبئة فعلى عهد عثمان محمد باي صاحب فتح

1. عبد القادر مسلم، المصدر السابق، ص. 30.
2. (D) Haedo, Op. cit, p. 213.
3. Laugie de Tassy, Op. cit, p. 214.
4. إبن حمادوش، المصدر السابق، ص. 201.
5. أبو القاسم سعد اللّه، تاريخ الجزائر ج1، المرجع السابق، ص. 163.

وهران وفي أول توليته عرفت البلاد مجاعة (مسغبة) عظيمة أهلك فيها ناس كثر حتى أكلوا الناس الميتة والدم ولحم الإنس والخنزير[1].

وفي نفس السياق أورد الزهار انتشار الجوع سنة 1184هـ «... وبعد ذهاب الإصبانيول أعطى الله القحط وهو الجوع في الناس... فكانوا يموتون جوعا وأن الرجل يأكل مقدار ما يأكل رجلان ولا يشبع وبعد الأكل يموت وهو يقول جعت...»[2].

والملاحظ أن أغلب من يفتك بهم في هذه الظروف هم الأهالي الجزائريين[3].

يقول الشاعر في وصف حالة المجاعة أنذاك :

فالزاد قد انقضى ومات كثير الناس

والحرب في كل يوم والجوع قد ضر الناس[4]

IV- الأسباب الثقافية :

1- تراجع المستوى الثقافي وإهمال منشآته :

كانت الحياة الثقافية في ظل الحكم العثماني في الجزائر خاصة طيلة القرنيين الأولين تعاني من الركود وهذا خلافا لما سبقها من عهود إذا اعتبر القرن التاسع الهجري (خامس عشر ميلادي) خاتمة للإنتاج فترة امتدت ثلاثة قرون مبتدئة بعهد الموحدين فهو حلقة بين إنتاج عاش في ظل إمارات محلية ضعيفة وآخر عاش في ظل احتلال إسلامي مركزي قوى[5].

يعتبر إنتاج القرن التاسع رغم ذلك من أوفر إنتاج الجزائر الثقافي ومن أخصب عهودها بأسماء المثقفين والمؤلفات ويؤكد الدكتور سعد الله من خلال الإحصاء الذي قام به بأن علماء هذا القرن يفوق أعداهم في القرون اللاحقة خاصة القرن العاشر[6].

إن انتشار العلوم في القرون السابقة للعهد العثماني كان ظاهرة بارزة

1. عبد القادر مسلم، المصدر السابق، ص. 65.
2. محمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص. 31.
3. Laugie de Tassy, Op. cit, p. 217.
4. صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، ص. 32.
5. (W) Esterhazy, domination, Op. cit, p. 61.
6. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر ج1، المرجع السابق، ص. 27-28.

في مختلف المجالات إذ احتفظ لنا التاريخ بنماذج عن انتشار العلم والعلماء ويعتبر كتاب «عنوان الدراية في ذكر من عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية» أهم وثيقة عن ذلك، حيث ترجم فيه مؤلفه لخمسين ومئة عالم في بجاية وحدها وهو من أنفس المصادر وأنفعها لتاريخ بجاية الثقافي[1].

كما وصفها تلميذ إبن خلدون محمد بن عمر الهواري دفين وهران قائلا :

لو وصفت لك ما رأيت في بجاية وهي هيا بلد ورع والعلم وترابي حقيقا

كما علق أبو عبد الله الشريف التلمساني أحد كبار مشايخ إبن خلدون مشيدا بعلماء بجاية «وجدت العلم ينبع من صدور رجالها كالماء الذي ينبع من حيطانها»، وفي نفس السياق علق إبن مخلوف الثعالبي دفين الجزائر عن انصراف علماء بجاية في نشر العلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» إذ لا يعرفون الأمراء ولا يخالطوهم»[2].

إضافة إلى ما تميزت به تلمسان من انتشار العلم والثقافة حيث اعتني بالمساجد والمدارس وظل العلم مزدهرا لما أولاه الحكام من عناية، كما تناول كتاب البستان في ذكر بعض علمائها[3].

أما بدخول العثمانيين إلى الجزائر فيبدو أن الحركة العلمية و الثقافية عرفت نوعا من الجمود واقتصرت الدراسات على الأخذ بما تركه السلف وقد عبر عبد الرحمن الأخضري دفين بن طيوش بالزاب من خلال قصيدة القدسية (357 بيت) عن حالة الركود الثقافي الذي صاحب الوجود العثماني قائلا :

لاسيما في عاشر القرون ذي الجهل والفساد والفنون

وأطلق على علماء ذلك العهد بعلماء السوء من المبتدعين المتزاحمين على قصور الملوك[4]، وهذا ما يذكرنا بما أسماهم عبد الكريم لفقون في منشور الهداية باللصوص.

---

1. أنظر عنوان الدراية.
2. المهدي بوعبدلي، الحياة الفكرية ببجاية في عهد الدولتين الحفصية والتركية وأثارها، مجلة الأصالة العدد 19-1974 ص. 134-140.
3. إبن مريم، المصدر السابق، ص. 41 ومايليها.
4. المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص. 144.

من هنا يلخص لنا شيخ الإسلام حالة الركود العلمي الذي لاحظه أنذاك فقدم لنا نماذج حية عن انحطاط مستوى أهل العلم وادعائه عن غير علم ولا إتقان.

وقد أجمعت معظم الآراء عن الركود الثقافي في هذه الفترة وحملوا مسؤولية ذلك إلى إهمال العثمانيين للمؤسسات الثقافية والعلمية، من بينهم الورتلاني مشيرا في ذلك إلى إهمال العثمانيين للمساجد والمدارس أو المراكز الثقافية مما دفع الجزائريين إلى الهجرة بحثا عن آفاق واسع للتحصيل العلمي، وعبر عن ذلك كما يلي «... غير أن الأتراك استولوا عليها استيلاء عظيما وما كان من المدارس والأحباس التي لم توجد في الأمصار هي في أيدهم يأكلون منها وينتفعون بها أتم انتفاع كالأملاك الحقيقية المباحة بل هي ليست لهم ولا أنهم من أهلها بل لما تمردوا وطغوا وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما وعدوانا وهذا والعياد بالله سبب اندراس العلم وأهله من كل وطن يوجد فيه ذلك...»[1].

فقد كانت أسباب الهجرة عديدة ومتعددة وشملت كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكن يبقى عامل الاضطهاد والفساد هو العامل الرئيسي كما أوضحه الأستاذ الدكتور كمال فيلالي في الفصل الأول من كتابه تاريخ الجزائر الباطني (l'Algérie Mystique).

أ. سعاد لبصير

1. الحسين الورتلاني، المصدر السابق، ص. 110-111.

الإنكشارية في الجزائر بين الهجرة والتهجير

د. معاشي جميلة
مختبر الدراسات والأبحاث السسيوتاريخية حول حركات الهجرة

ارتبطت المؤسسة العسكرية العثمانية المعروفة باسم «الإنكشارية» «يني جيري» «Yeni çeri»[1]، (وهو المصطلح الذي أطلق على نظام الجند الجديد الذي أحدثه «السلطان أورخان»، ثاني سلاطين آل عثمان، 1326-1362م)، بالهجرة والتهجير منذ بداية تكوينها، إذ تكونت بفضل عملية «الدفشرمة» أو «الدوشرمة» (Devsirme)[2]، (ومعناها اللفظي في اللغة التركية «يجمع أو يقطف» وهي عملية جمع الصبية المسيحيين من أوطانهم الأصلية وتهجيرهم إلى عاصمة الدولة العثمانية، لتربيتهم تربية إسلامية وعسكرية صارمة بعيدا عن الأهل والوطن مما يجعلهم عند الالتحاق بالعمل العسكري (الجهاد)، لا يعرفون أبا لهم غير السلطان ولا حرفة غير الجهاد في سبيل الله، ويهجّر هؤلاء الصبية عادة في سن مبكرة، بين 10 و15 سنة وأحيانا أقل من ذلك، مما يجعلهم سريعي الذوبان في النهج الإسلامي).

وكانت عملية «الدفشرمة» تتم كل خمس سنوات ثم تقلصت الفترة إلى ثلاث سنوات ثم إلى سنتين، ثم أصبحت تتم كل سنة، ويجمع الصبية من مختلف المناطق المسيحية الخاضعة للدولة

1. مصلح الدين لاري أفندي، بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان ، ترجمه من التركية إلى العربية حسين خوجة الحنفي، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم 227، تم تأليفه سنة 1138هـ.
2. أنظر دائرة المعارف الإسلامية، مادة «دوشرمة»، المجلد التاسع، ص. 193.

العثمانية وخاصة أوروبا الشرقية، مثل اليونان، مقدونيا، ألبانيا، صربيا، بلغاريا، البسنة والهرسك وأرمينيا[1]، وكان التجنيد في البداية يشمل الأسرى الذين اعتنقوا الإسلام والعبيد وأبناء الشهداء من الأتراك والأطفال المشردين واليتامى من الأراضي المفتوحة.

تخرجت أول دفعة من النظام الإنكشاري، حوالي سنة 736هـ (1335م)، ومنذ ذلك التاريخ بدأت عملية تهجيرهم إلى مختلف الولايات العثمانية للجهاد، وكانت الجزائر «جزائر الغرب»، من أهم الولايات التي استقطبت أعدادا كبيرة من الإنكشارية بسبب ما تعرضت له من هجمات صليبية في بداية القرن 16م.

هجرة الإنكشارية إلى الجزائر وتأسيس الأوجاق :

عرفت الجزائر أول تدفق للإنكشارية في سنة927هـ/1520م، إثر إرسال «خير الدين بربروس»، بموافقة من أهالي الجزائر، طلب الانضمام إلى الدولة العثمانية، حيث أرسل السلطان سليم الأول (1512-1520م) إلى الجزائر ألفين (2000) من الإنكشارية و4000 من المتطوعين الأتراك، لتدعيم قوة «خير الدين»، المؤلفة آنذاك، من 5000 جندي[2]، وذلك لتثبيت حكمه من جهة، وحماية الجزائر من الهجمات الإسبانية من جهة أخرى، ومنذ ذلك التاريخ أصبح للجزائر جيش إنكشاري خاص، عرف بـ «أوجاق الجزائر»[3]، بجميع هياكله ومؤسساته وكان استقراره بمدينة الجزائر، حيث بنيت له 8 ثكنات للإيواء ونظمت قوانينه وحددت أجوره[4].

وفي عهد السلطان سليمان القانوني (1520/1566م) خول لـ «خير الدين بربروس»، حق التجنيد من مناطق الأناضول، ابتداء من

1. WEISSMAN (Nahoum), Les Janissaires (Étude sur l'organisation militaire des Ottomans.), th. de Doctorat, F. des lettres de Paris, 1938, librairie orient Édition, Paris, 1964, p. 21
2. HAEDO (Fray Diego de), «Histoire des Rois d'Alger», in R.A 1880, p. 7.
3. عرفت كلمة «أوجاق» بالجزائر ثلاثة معاني : -1 وحدة عسكرية (أورطة)، -2الجيش النظامي، -3 الإيالة كلها (أنظر : حماش (خليفة)، العلاقة بين الإيالة الجزائرية والباب العالي من 1798 إلى 1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الإسكندرية 1988.، ص 96).
4. DENEY (J), «les Registres de Solde des Janissaires», in R.A 1920, pp. 212-260.

سنة 1525م[1]، ومنذ ذلك التاريخ أصبح للجزائر، وكالات خاصة[2] أهمها خان إزمير الذي كان يقيم به الموظفون المشرفون على جمع المتطوعين وإرسالهم إلى الجزائر وكانوا يعرفون بـ «الدائيات»، يرأسهم «باش دائي»[3]، وكان موكل إزمير، يسجل المتطوعين من شباب المنطقة ويقدم لهم كل المغريات المادية والأدبية للالتحاق بالعمل العسكري في إيالة الجزائر، وعلى رأس هذه المغريات إمكانية جمع الثروات الطائلة والوصول إلى المناصب العليا في الدولة[4].

وكان التجنيد للعمل بالجزائر يتم بطلب من حكامها وبترخيص من الباب العالي، وباستطاعة السلطان إيقاف التجنيد إذا أراد الضغط على ولاة الجزائر، خاصة فيما يخص السياسة الخارجية للأوجاق، لكن ونظرا لحاجة الدولة العثمانية لمزيد من الجند لحماية ولاياتها، وتضاءل دور عملية «الدوشرمة» في تغطية هذه الاحتياجات، أعطى السلطان العثماني لإيالة الجزائر الحق في تنظيم عملية التجنيد بين مسلمي الأقاليم العثمانية، وهو ما عبرت عنه رسالة السلطان محمود الثاني، بتاريخ 1231هـ/1815م، إلى عمر باشا، داي الجزائر، يسمح له فيها باختيار الجند التركي المتطوع من ميناء «إزمير»[5]، وفي نفس الموضوع وصلت رسالة إلى حسين باشا بتاريخ 1239هـ/1823م، للسماح له بالتجنيد مجددا من الأراضي العثمانية، بعد توقف هذه العملية بسبب الخلاف الذي وقع بين الإيالة والدولة البريطانية، وقد سمح له بذلك بعد تطبيق الداي للصلح مع بريطانيا نزولا عند رغبة السلطان[6].

1. M'HAMSADJI (K), Sultàn Djezàir , suivi de Chansons des janissaries turcs d'Alger (fin du XVIIIe siècle) Par Jean Deny, O.P.U, Alger, 2005, p. 40.

2. كان للجزائر 14 وكالة عبر العالم: -1 إسطنبول، -2 إزمير، -3 أوليسون، -4 قبرص، -5 طرابلس الشرق، -6 الإسكندرية، -7 رشيد، -8 طرابلس الغرب، -9 تونس، -10 مرسيليا، -11 جبل طارق، -12طانجة، -13 كوسوفو، و-14 بلغاريا.

3. DEVOULX (Albert), «Recherche sur la coopération de la Régence d'Alger à la guerre de l'indépendance Grecque», in R.A 1856-57, p. 209.

4. VENTURE (De Paradis), Tunis et Alger au XVIIIe siècle, Sindbad, Paris, 1983, p. 160.

5. رسالة بتاريخ 1231هـ (1815م)، سلسلة خط همايون، علبة 24، رقم 16872، الأرشيف الوطني، الجزائر.

6. سلسلة خط همايون، علبة 24، رقم 39544 الأرشيف الوطني، الجزائر.

لهذه الأسباب كان معظم إنكشارية الجزائر ينتمون إلى أصول مسلمة، وكان أغلبهم من فقراء الأناضول والشبان المغامرين من أجل الثروة والجاه، وبعض المتطوعين للجهاد، ويعد العلوج «les renégas»، المسيحيون الذين اعتنقوا الإسلام بغرض الدخول في نظام الإنكشارية والفوز بامتيازاته، من بين العناصر التي انضمت إلى إنكشارية الجزائر، وأصبحوا، حسب تعريف «هايدو»، «أتراكا بالوظيفة»[1]، وذلك عكس إنكشارية الأناضول الذين تكونوا عن طريق نظام «الدفشرمة».

وكان التجنيد في البداية يتم بين الشجعان والمستقيمين أخلاقيا، ثم أصبح يجمع من بين المشردين والمجرمين الفارين من العدالة، وهو ما اتفق حوله معظم المؤرخين للعهد العثماني بالجزائر ومنهم حمدان بن عثمان خوجة، الذي أعاد سبب انحطاط حكومة الجزائر إلى هذه النوعية من المجندين، قائلا : « كان من أسباب انحطاطها إرسال مندوبين إلى إزمير يجمعون الأجناد، وبدلا من أن يتبع هؤلاء الطريقة القديمة التي لم تكن تسمح بأن يجند من الميليشيا إلا الرجال النزهاء الذين لهم جاه ومكانة فإنهم كانوا يفتحون أبواب الميليشيا لأي كان حتى لأناس كانوا قد أدّبوا أو أدينوا وكان يوجد بين المجندين يهود ويونانيين ختنوا أنفسهم»[2]، ويبدو أن الباب العالي نفسه كان يشجع على ذلك لإبعاد العناصر المنحرفة عن أوطانهم محافظة على الأمن بالبلاد، وهو ما عبرت عنه بوضوح عريضة، بتاريخ 1219هـ (1804م)، تحث على إرسال «أشقياء يتراوح عددهم بين 40 و50 شقي»، تسببوا في أحداث شغب بقرية دومنجي بجزيرة قبرص، للجهاد بإيالة الجزائر، ومما جاء في العريضة : «إن الشيء الذي نلاحظه بشأن هؤلاء الأشقياء الذين استحقوا أشد الجزاء من الدولة العلية لارتكابهم أعمالا تبرر ذلك، أن يبعد هؤلاء من أوطانهم وأهليهم ويرسلوا إلى أوجاق جزائر الغرب المنصورة التابعة للحضرة الخاقانية من أجل الجهاد

1. HAEDO (F), Topographie…, Op. cit, p. 496 .

2. خوجة (حمدان بن عثمان)، المرآة، تعريب محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1975، ص. 149.

في سبيل الدين والدولة ومن أجل إصلاح النفس وتهذيبها أيضا في تلك الديار المجاهدة مع السفينة التي وردت إلى الجزيرة بأمر من قبطان البحار لجلب الجنود إلى الجزائر»[1].

وزيادة على التجنيد الرسمي، وصل إلى الجزائر الكثير من المتطوعين غير الرسميين، والمغامرين الذين وصلوا الجزائر بطرق مختلفة منها الاندساس بالسفن التجارية وسفن الحجيج، يدفعهم إلى ذلك الطمع في الثروة والمجد أو الهروب من العدالة، وبالتالي اختلفت أجناسهم فكان منهم التركي والأرنؤوطي (الألباني) والفارسي واليوناني والعربي وغيرهم من الأجناس التي تتكون منها الدولة العثمانية[2]، وقد جاء بعض المتطوعين من مصر عن طريق وكيل الجزائر في الإسكندرية[3].

وكانت عملية التجنيد، في بداية الحكم العثماني للجزائر، تتم تحت إشراف ونفقة السلطان العثماني، إذ أصدر السلطان سليم الأول (1512–1520م) فرمانا يقضي بمجانية نقل المجندين إلى الجزائر التي أصبحت إيالة «Eyalet» (إقليم حدود) عثمانية، وضمان انخراطهم في الأوجاق بأجور منتظمة، كما أمر بإصدار جواز مرور السفن الجزائرية بالموانئ العثمانية باعتبارها وحدات في الأسطول العثماني، إلا أن ذلك الوضع لم يدم، إذ أجبرت حكومة الجزائر، بعد استقلالها عن الباب العالي، سنة 1671م، على تحمل جميع نفقات التجنيد[4].

وكانت عملية التجنيد بالنسبة للجزائر مكلفة جدا، فبالإضافة إلى هدية السلطان التي ترسل كل ثلاث سنوات، وقدرها القنصل الأمريكي «شالر ***Sheiller*** » بـ 500 ألف دولار[5]،

1. رسالة بتاريخ 1219هـ، علبة 22، رقم 3374، ترجمة فكري طونة، الأرشيف الوطني، الجزائر.
2. حماش (خليفة)، المرجع السابق، ص. 173.
3. رسالة رقم 115، مجموعة 3190، المكتبة الوطنية الجزائر.
4. سبنسر(وليم)، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق د. عبد القادر زبادية، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980، ص. 36.
5. شالر (وليام)، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816–1824)، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص. 44.

والهدايا الموجهة إلى الموظفين السامين بالآستانة، أو رجال البحر أو حكام الأقاليم الذين كثيرا ما كلفوا بتسهيل عملية التجنيد[1]، كانت الجزائر تتكفل بدفع حق التجنيد ومستلزماته، من بداية نصب خيمة التجنيد (الأوطـاق) لجمع المتطوعين، حتى ساعة نقلهم إلى الجزائر بواسطة سفن أوربية كانت توفرها السلطة في الجزائر[2]، وحتى كـراء الأرض التي يقام عليها «الأوطـاق» كانت تدفعه الحكومة الجزائرية، كما كانت تتكفل بدفع أجور جميع الموظفين بالخان، بالإضافة إلى أجور الجند، وحسب «M.Colombe»[3] كانت السفن التي تنقل المجندين إلى الجزائر تعود محملة بالأموال النقدية المخصصة لعملية التجنيد بالإضافة إلى المبالغ المحصلة من عملية بيع حمولة الحبوب التي تجلب من الجزائر لتباع في المدن التي يتم فيها التجنيد، وقد قدرت تكلفة 933 مجند وصلوا إلى الجزائر على متن 7 سفن في عهد عمر باشا، 1231-1233هـ/1815-1817م، بـ 240.249 قرش[4]، ويقول حمدان بن عثمان خوجة أن بعض الكراغلة الجزائريين كانوا يتطوعون إرضاء لآبائهم لإحضار المجندين على نفقتهم.[5]

وتتم عملية التجنيد للعمل بأوجاق الجزائر حسب الحاجة، فهي تخف عند توفر العدد الكافي من الجند بالبلاد و تتضاعف عندما يقل عدد الإنكشارية بالجزائر، بسبب الوفيات من جراء الحروب أو بسبب الأوبئة التي كانت تضرب الإيالة من حين إلى آخر، فترسل السفن إلى الآنضول لتعويض ذلك النقص، وقد جاء في تقرير لسفير البندقية بالجزائر أن حكومة الداي أرسلت، سنة 1754م، «حاجي عصمان» بهدايا إلى الباب العالي لأخذ الإذن

1. جاء في سجل التجنيد رقم 78 أن رئيس البحرية العثمانية «خصرو باشا» تلقى من داي الجزائر سنة 1233هـ (1817م) «قفطانين من النسيج الأرجواني و مسدسين وثلاث مسابح من المرجان وثلاث مسابح من العنبر وحزام وساعة وجلد أسد وجلد نمر وعبد أسود»، وهدايا مماثلة لمختلف الموظفين التابعين له (أنظر : (M. Colombe, Op.cit, pp. 175-176.)

2. VENTURE (De paradis), Op. cit, p. 160.

3. COLOMBE (M), «Contribution à l'Étude du Recrutement de l'Odjaq d'Alger, dans les dernières années de l'histoire de la Régence», in R.A. 1943, p. 175.

4. سجل رقم 78عن»، المصدر السابق، ص. 175.

5. المصدر السابق، ص. 155.

بتجنيد 5000 جندي من أراضي الإمبراطورية وذلك، بعد الحرب مع القبائل ومرور وباء بالبلاد[1]، وهو ما يعني أن عدد الجيوش العثمانية بالجزائر كان غير قار، بل يختلف من فترة إلى أخرى.

ولعل ذلك هو السبب في عدم اتفاق الرحالة والمؤرخين حول تحديد عدد أفراد الإنكشارية في الجزائر، إذ بينما حدده «Haédo» (1578/1581م) بـ 6000 جندي[2]، قدره «Shaw» (ق 18م) بـ «25 إلى30 ألف مجند، وقد تصل إلى100 ألف جندي منهم 15.000 إلى 16.000من الأتراك»[3]، وهو نفس العدد، تقريبا، الذي أشار إليه «L. De Tassy»، الذي حدد القوات التركية بالجزائر بـ 12.000 جندي[4]، أما «De Paradis»، في 1778م، فيقول أن عدد المجندين في الجزائر يصل بين 000 7 أو000 8 مجند، منهم 3000 يسكنون داخل مدينة الجزائر، في حين حدد «M. Colombe» عدد المجندين الذين وصلوا الجزائر، منذ سنة 1800م حتى الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، بـ8533 مجند، أي بنسبة 285 مجند في السنة، أما «شالر»، 1816/1824م، فيقدر عدد المجندين بالجزائر بـ 15 ألف جندي وضابط أغلبهم من المشاة (إنكشارية)[5]، في حين تذكر المصادر الرسمية أرقاما أكبر، وهو ما أشار إليه داي الجزائر عمر باشا (1815-1817م) في رسالة إلى السلطان العثماني محمود الثاني، بتاريخ 5 جمادى الثانية 1230هـ/16 ماي 1815م، بقوله: «وفي ذلك الوقت (بداية الحكم العثماني للجزائر) كان اثنا عشر ألف إنكشاري يتقاضون أجورهم... ومنذ بضع سنين كان علينا تسديد أجور ما بين ثلاثين وأربعين ألف إنكشاري»[6].

1. SHUVAL (Tal), La Ville d'Alger Ver la Fin du XVIIIe Siècle, CNRS Édition, Paris, 1998, p. 64.
2. Op. cit, p. 509.
3. SHAW (Thomas), Voyages dans la régence d'Alger, traduit de l'anglais par J. Mac Carthy, Éditions Bouslama, Tunis, 2ème Édition, p. 182.
4. LAUGIER (De Tassy), Histoire du Royaume d'Alger (1724), Amsterdam, 1815, p. 204.
5. المصدر السابق، ص. 61.
6. التميمي (عبد الجليل)، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871، الدار التونسي للنشر ط1، 1972، ص. 245-247.

ويعود تزايد عدد الإنكشارية بالجزائر إلى استقرار معظمهم بالإيالة بعد التقاعد، وهو ما لاحظه الباحث الفرنسي «J. Deny»، عند دراسته لسجلات الإنكشارية بالجزائر، إذ قدر عدد المسجلين في سنة 1158هـ/1745م، بـ 11897 رجل، منهم 9322 مقاتل و2575 خارج الصف «Hors rang»[1]، ولعله يعني بـ «الخارجين عن الصف»، الخارجين عن الخدمة العسكرية، أي المتقاعدين والمحولين إلى العمل الإداري والعاملين في القضاء والمؤسسات الدينية، وغيرهم من الأتراك العثمانيين المقيمين بالجزائر، وجميعهم يتقاضون أجورا من الدولة، وقد علق الكاتب على ذلك الوضع بقوله : «وإذا كان الوضع كذلك فالمفروض أن يكون العدد أكبر لذا يبقى الأمر محيرا»[2].

تمكن الإنكشاريون المهاجرون إلى إيالة الجزائر من تكوين حكم جمهوري عسكري، انحدر معظم حكامه من مؤسسة الإنكشارية، سواء كانوا دايات أو بايات، أو غيرهم من الموظفين السامين في الدولة[3].

ونتيجة لسيطرة أفراد الإنكشارية على الحكم بالجزائر وزيادة حضوضهم في الجاه والثروة بالبلاد تزايد عدد المهاجرين إلى الجزائر وتعاظم نفوذهم وسيطرتهم على الحكم خاصة بعد استقلالهم عن الباب العالي سنة 1671م، إذ تعددت الإنقلابات وزاد جشعهم لجمع المال والوصول إلى المناصب العليا بأسرع وقت مما جعلهم عرضة لانتقام بعض الحكام منهم الداي «علي خوجة»، الذي قام سنة 1817م، بتصفية عدد كبير منهم[4]، وقد قدر «de Grammont دوقرامون» عدد ضحايا هذه التصفية بـ 1200 جندي و150 من الضباط[5]، أما «شالر» فيقول أن علي باشا قام بتصفية حوالي 1500 إنكشاري، ونظم فرقة من حرس قصره تتكون

1. DENY (J), Op. cit, p. 36.
2. Ibid, p. 40.
3. أنظر كلا من : «وليام شالر»، ص. 49 و L. De Tassy , p 206.، وغيرهما.
4. الزهار (أحمد الشريف)، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، 1980، ص ص. 135-137.
5. GRAMMONT (H.D de), Histoire d'Alger sous la domination Turcs, (1515-1830), paris, 1887, pp. 381-382.

مــن الجزائريين وظل يحذر من الأتــراك[1]، هذا بالإضافة إلى نفي العديــد منهم إلى الأراضي التركية وخاصة المشــكوك فيهم من زعماء الإنكشارية والموظفين السامين[2].

بهذه العملية تسبب الداي علي خوجة في توقف هجرة شباب الأنضول إلى الجـزائـر، بل جعل عـددا كبيرا منهم يفرون من الجزائر إلى غيرها من الولايات العثمانية وهو ما أكده «سيمون بيفايفر»، أسير خزناجي الداي حسين، بقوله أن عدد الإنكشارية الفارين من الجزائر يقدر بالمئات، إذ فرت عدة فرق يتراوح عدد أفراد كل منها بين 50 و60 فردا، فروا إلى كل من تونس والمغرب ومصر[3]، وبذلك تحولت الجزائر من نقطة جذب للمهاجرين إلى نقطة طرد لهؤلاء.

رغم تراجع عدد الإنكشارية بالجزائر[4] بعد التصفية التي تعرضوا لها على يد علي خوجة، وتوقيفه لعملية التجنيد من الأراضــي التركية معوضا إياهـم بالعناصر المحلية من زواوة والكراغلة، ورغـم اتباع خليفته الـداي حسين نفس السياسة بفتحه باب التجنيد أمـام العناصر المحلية للتخلص النهائي من أخطار الإنكشارية، استمر وجود مؤسسة الإنكشارية بالجزائر حتى الإحتلال الفرنسي، سنة 1830م، إذ أن التهديدات الفرنسية للجزائر جعلت الـداي حسين يلجأ مرة أخـرى إلى الباب العالي لطلب الموافقة على إعـادة فتح باب التجنيد من إزمـير والمناطق

1. مذكرات وليام شالر، المصدر السابق، ص. 176.
2. الشريف الزهار، المصدر السابق، ص. 137.
3. بيفايفر(سيمون)، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب الدكتور أبو العيد دودو، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974، ص. 73-74.
4. تراجع عدد المجندين للعمل بالجزائر من 1312 مجند سنة 1232هـ (1816م) إلى 181 مجند في سنة 1233هـ (1817) ليعود إلى الصعود مرة أخرى إلى 1361 مجند سنة 1235هـ (1819م)، ثم يعود إلى الانخفاض ليصل 17 مجند سنة 1237هـ (1821م) ليبقى التجنيد في تذبذب، أقصاه 569 رجل سنة 1241هـ (1825م) و أدناه 76 مجند سنة 1245هـ، وتخلل هذه الفترة سنوات لم يتم فيها التجنيد نهائيا، وذلك في سنتي 1243/1244هـ (1827-1828م) وسنة 1246هـ (1830م)، (أنظر حماش (خليفة) : تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد الثاني محرم 1424هـ/ مارس 2003م، ص. 37.

الساحلية العثمانية الأخرى[1]، وهو ما تمت الموافقة عليه من قبل السلطات العثمانية.

ففيما بين 1820–1830م، وصل إلى الجزائر، 4154 مجند، أي بنسبة 415 جندي في السنة[2]، فالإمدادات العسكرية إذن، رغم قلتها، لم تنقطع عن الوصول إلى الجزائر، وبالتالي استمر نظام الإنكشارية بالجزائر، ولعل السلطة العثمانة بالباب العالي وجدت، في إلحاح داي الجزائر على السماح له بالتجنيد، فرصة للتخلص ممن تبقى من العناصر الإنكشارية بالأراضي العثمانية، بإرسالهم إلى الجزائر، وهو ما توضحه رسالة من وكيل الجزائر بإزمير إلى الدي حسين يعلمه بسماح السلطان بإرسال حوالي خمسين عنصرا من بين الجنود المسرحين من الجيش، إثر «الواقعة الخيرية»[3].

ويبدو أن عدد الراغبين في التجنيد للعمل بالجزائر من الأراضي العثمانية قد تقلص ويعود ذلك، بالدرجة الأولى، إلى تغير الوضع بالمنطقة وزوال المغريات المادية والسلطوية التي كانت تحفز الشباب على المغامرة والهجرة للعمل بالجزائر، ولم يؤد هذا التغير إلى توقف الإقبال على التطوع للجهاد بالجزائر فحسب، بل أدى إلى فرار العديد من المجندين من الجزائر إلى مواطنهم الأصلية أو إلى الإيالات الشرقية، عبر إيالتي تونس وطرابلس، وكثيرا ما استقر هؤلاء في تونس، لما كانت تشهده هذه الإيالة من استتباب للأمن، وهو ما تسبب في العديد من المشاكل الديبلوماسية بين الإيالات الثلاث، وخاصة بين الجزائر وتونس، إذ كثيرا ما طالبت حكومة الجزائر الحكومة التونسية بتسليم الجند الفارين إليها، وهو موضوع العديد من الرسائل التي أرسلها الداي حسين إلى باي تونس[4]، و قد تدخل السلطان محمود الثاني نفسه بإرسال فرمان إلى محمود باشا باي تونس، في 11 ربيع الأول

1. KURAN (Ecument), «La lettre du dernier dey au grand vizir de l'empire ottoman», in R. A, 1952, p. 192.
2. COLOMBE (Marcel), Op. cit, p. 180.
3. رسالة بتاريخ 13 جمادى الثانية 1242هـ/ ديسمبر 1826م، مجموعة 3190، ملف 1، ورقة 196، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.
4. الأرشيف الوطني التونسي سلسلة تاريخية.

1242هـ/أكتوبر 1826م، يطلب فيه عدم السماح للجند الفارين من الجزائر بعبور الأراضي التونسية أو الإقامة بتونس، وضرورة القبض عليهم وتسليمهم إلى السلطات الجزائرية[1]، وقد تعهدت السلطات التونسية بتنفيذ ما جاء في الفرمان وهو ما عبرت عنه رسالة حسين باي تونس إلى حسين داي الجزائر بتاريخ 19 رجب 1243هـ/ جانفي 1828م[2].

رغم كل الاحتياط المتخذة من طرف الحكام العثمانيين بالجزائر للإبقاء على مؤسسة الإنكشارية حفاظا على قوة الأوجاق وهيبته، انخفض عدد أفراد هذه المؤسسة إلى أدنى حد، حيث قدر «شالر»، 1824-1826م، عدد هذه القوات في كامل التراب الجزائري بـ5000 جندي وضابط، قبل أن يتراجع «لأسباب معينة» إلى 4000 رجل[3]، ولعل من الأسباب التي لم يصرح بها القنصل الأمريكي هي عزوف شباب الأناضول عن التجنيد للعمل بالجزائر بسبب الوضع المتردي بالجزائر، بل وفرار البعض منهم إلى تونس وقد وصل ببعضهم الحد إلى الانتحار هروبا من العمل بالجزائر، من ذلك انتحار «أحمد يولداش» أحد أفراد نوبة تبسة، الذي «ألقى نفسه في البحر»[4].

ولعل ما زاد من تفاقم ظاهرة فرار الإنكشارية من الجزائر ما قام به الحاج أحمد باي في حق هؤلاء بسبب ثورتهم ضده سنة 1831م، إذ تؤكد المصادر الفرنسية أن الباي قام بقتل ما يزيد عن 2000 إنكشاري[5] وعلى رأسهم الباش آغا، وعوضهم بعناصر محلية جعل على رأسها القائد البربري «أحمد بن عيسى»[6].

1. مجموعة 3190 الملف الأول، ورقة 190، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.
2. مجموعة 3190 الملف الأول، ورقة 246، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.
3. شالر، المصدر السابق، ص. 51.
4. ع 148-149، م5، ق69، سنة 1222هـ (1807م)، عن حماش (خليفة)، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص. 93.

5. A.M.G. H 227 «Notice sur la Province de Constantine».

6. A.M.G. H228, Renseignements sur l'organisation et l'administration de la province de Constantine avant la prise de la ville par l'armée française, sans nom d'auteur 1840, p. 8-9.

أما الباي نفسه فلخص أحداث هذه الثورة وقيامه بالقضاء على مؤسسة الإنكشارية بقوله : «أراد هؤلاء الأجناد أن يقلدوا ما كان قد جرى في مدينة الجزائر وأعلنوا العصيان وعينوا مكاني القائد سليمان، الباي الذي قاد المؤامرة بمساعدة خليفته ولد شكال محمود (محمود ابن جاقرباي)... تم القضاء على التمرد من طرف السكان تحت قيادة الباشحامبة... أردت أن أضرب مثلا، فوضعت يدي على المجرمين، ووفقا للقانون حكمت عليهم بالإعدام ونفذت الحكم فيهم»[1]، وهو ما شهد به أسير الحاج أحمد باي البونباجي «شلوصر» بقوله : «حل (الباي) المليشيا التركية باستثناء 30 رجلا..»[2].

والغريب أن أفراد الإنكشارية احتموا، حسب الحاج أحمد نفسه، بالعرب من أهل الريف، الذين عرفوا بنفورهم من القوات العثمانية، ولحث العرب على تسليم الفارين من الجند إلى السلطة المركزية، وجه إليهم الباي دعوة بتسليم جميع العناصر التركية قائلا: «تحللوا من هؤلاء الأجانب الذين لا يحملون إليكم سوى البلبلة ويمنعون الحاكم من أن يحقق الخير الذي يريده لكم»[3].

ويبدو أن بعض شيوخ القبائل رفضوا تسليم أفراد الإنكشارية للحاج أحمد باي واستاؤوا لفعلته وهو ما عبر عنه الشيخ «المسعود بن الشيخ سعد» (؟) في رسالة، بدون تاريخ، إلى حسين باشا تونس يقول فيها : «... وقع فيهم (الأعراش) الهرج من ما صدر من هذا الرجل الحاج أحمد باي وما فعله بأهل المدينة ومن بها وما قتل من العساكر وما شتت (كذا) من شملهم وتفريق جمعهم وتزويج نسائهم من رقابهم كما لا يخفاك وعزم تصرف فرقة طاغية فينا يقال لهم السحاري[4] أراد أن يصرفهم في وطننا وملكنا واستنصر بزواوة وقطع دابر الأتراك مع أن وطننا لا يستقام إلا بإقامتهم ولا يصلح حالنا إلا بالعساكر وهذا معلوم غير مجهول

1. مذكرات الحاج أحمد باي، ص. 18-19.
2. شلوصر (فندلين)، قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837)، ترجمة وتقديم الدكتور أبو العيد دودو، ش.و.ن.ت، 1977، ص. 29.
3. مذكرات الحاج أحمد باي، ص. 19.
4. قوات مخزنية خاصة تابعة لشيخ العرب من أسرة ابن قانة.

(كلمة غير مفهومة) عليك بتدبير أحوال الأمة ونحن عليكا (؟) والطاعة والسمع العجل العجل... (ملاحظة على الهامش) الوارد عيك أحد كبراء قسنطينة السيد ابراهم بن السيد علي بن قارة علي هو الذي يفهمكم في جميع أمورنا لأنه عارف بجميع الأحوال والسلام.»[1]

بهذه الطريقة تم حل مؤسسة الإنكشارية ببايلك قسنطينة بعد أن انتهى وجودها بمدينة الجزائر باحتلال القوات الفرنسية للمدينة في 5 جويلية 1830م، والأمر بتهجير جميع من تبقى من أفراد هذه المؤسسة العسكرية إلى الأراضي العثمانية.

التهجير نحو المشرق :

ما أن تم إمضاء معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830م، بين الداي حسين والقائد الفرنسي «دوبورمون»، حتى بدأت القيادة العسكرية الفرنسية بتطبيق المادتين الثالثة والرابعة من شروط المعاهدة[2]، وتنص الأولى على ضرورة خروج الداي من الجزائر ومنحه حرية اختياره لمكان منفاه رفقة عائلته ومقربيه، والثانية تخص عملية تهجير عناصر الإنكشارية، وقد تم ترحيل الداي رفقة حريمه وخدمه، في 10 جويلية 1830م، على متن باخرة فرنسية «جان دارك» إلى نابولي[3]، أي أن ترحيله تم بعد خمسة أيام من إمضاء معاهدة الاستسلام.

وبعد ترحيل الداي حسين بيوم واحد، 11 جويلية، بدأ ترحيل أفراد الإنكشارية بعد تجريدهم من السلاح، فجمع 2500 انكشاري داخل ثكناتهم لتسليم أسلحتهم المتمثلة في «اليطغانات (الخناجر)» و«المسدسات» و«البنادق»، وكان يوم 15 جويلية آخر يوم لتسليم جميع الأسلحة[4]، وتم ترحيل العزاب من الإنكشارية على أربع

1. سلسلة التاريخية، حافظة 223 ملف 384 رسالة رقم 118، الأرشيف الوطني التونسي.
2. حمدان خوجة، المصدر السابق، ص. 203.
3. ROUSSET (Camille), La conquête d'Alger, E. Plon, Paris, 1879, pp. 239-240.
4. بودخانة (سليمة)، نفي رواد المقاومة الجزائرية إلى الخارج من 1830 إلى 1871م، مذكرة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص. 75.

دفعات، ابتداء من 11 جويلية، باتجاه ميناء «سميرن» (إزمير) بآسيا الصغرى، بعد أن قدم لكل فرد منهم أجرة شهرين قبل ترحيله[1].

وتقول التقارير الفرنسية، التي سجلت تفاصيل هذه العملية بدقة، أن عدد الإنكشارية، الذين رحّلوا من الجزائر قدر مابين 12 و15 ألف إنكشاري، ولم يبق بالجزائر سوى الكراغلة الذين قدر عددهم بين 5 و6 آلاف فرد، وكذا عدد من العلوج (Renégats) الذين فضلوا الإستقرار بالبلاد[2].

أما «سيمون بيفايفر» أسير وطبيب خزناجي الداي حسين، وهو من أدق من وصف الأحداث التي أعقبت الغزو الفرنسي لمدينة الجزائر، لأنه عايش هذه الأحداث وشارك الإنكشارية مآسيهم[3]، فيحدد عدد الإنكشارية في هذه الفترة بـ «أقل من ستة آلاف»[4]، وقد رُحّل منهم، حسب نفس المصدر، 2500 رجل من العزاب «فقد أمر العزاب من الإنكشارية وعددهم ألفان وخمسمائة بالحضور إلى الميناء وذلك لتنقلهم السفن الحربية الفرنسية إلى إزمير»[5].

ومهما كان تضارب الأرقام حول عدد الإنكشارية المتبقين بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، فإن مصير هؤلاء كان مأساويا، إذ رحل بعضهم، وخاصة العزاب في ظروف سيئة كئيبة، وصفها البارون «Barchoude Penhoen» بقوله : «كانت فرق من قوات الاحتلال تذهب إلى الثكنات أو إلى سكنات الإنكشاريين فتجمعهم لتسوقهم في صفوف عديدة إلى المرفأ، وكانوا ينتظرون هنا، تحت حراسة مشددة، دورهم للرحيل بواسطة عدد من القوارب التي كانت تقوم برحلات متكررة ذهابا وإيابا، وكان هؤلاء محمّلين بالكثير من الأمتعة والثياب، وبعضهم يحمل سلالا من التمر والتين المجفف وبعضهم جرارا من

1. يقول «سيمون بيفايفر» أن سيده الخزناجي قدم له «حفنة من القطع الذهبية لتوزيعها على الجند» المصدر السابق، ص. 105.

2. LE CHATELIER (A), Les Musulmans Français du Nord de l'Afrique, Paris 1906, p. 106.

3. تكفل «بيفايفر» بالإشراف على معالجة الجرحى من الإنكشارية، وكان وصفه لمعانات هؤلاء داخل الثكنات التي تحولت إلى مستشفيات مروعا (أنظر ص ص. 84-100).

4. المصدر السابق، ص. 73.

5. نفسه، ص. 109.

الماء يحاولون إبقاءها مليئة وسط ذلك الزحام، وفي تلك الأجواء الساخنة... ويتكون متاع معظمهم من غليون في فمه وكيس من التبغ معلق في سترته، وكان أحدهم يحمل تحت إبطه نسخة ممتازة من القرآن وفي حزامه قلم جميل جدا... بقي هؤلاء يتمتعون بالكثير من الأنفة والكبرياء، فلم يطلب أحدهم منا أي شيء ولم يتوسلوا إلى أي أحد، وحتى النساء اللائي كن يرافقن هؤلاء الرجال في الرحيل، كن يتمتعن بعزة النفس، فكن يجلسن على الحجارة أو «الكور» ينتظرن بجانب أزواجهن دورهن في الرحيل وكان الأطفال يلعبون حولهن ببراءة تارة وبخوف تارة أخرى...»[1].

من خلال هذا الوصف يتضح أن أغلبية الإنكشاريين المهجرين، في بداية الاحتلال، كانوا من العزاب، الذين أجبروا على العودة من حيث أتوا أو شردوا بمختلف الموانئ العثمانية، وهو ما أشار إليه حمدان بن عثمان خوجة في رسالة إلى السلطان محمود الثاني بقوله : «أنتم على علم بتاريخنا وبما حدث لنا عندما تفرق شمل الإنكشاريين ووقعوا تحت عبودية الفرنسيين، ... ويبدو أن هذا الأخير لا يرغب في الاحتفاظ بهم، وسوف يعهد بتبعيتهم للباب العالي»، كما أشار نفس المصدر إلى سجن الإنكشاريين من طرف القوات الفرنسية وتشتيتهم وتجريدهم من السلاح[2].

أما الأمير عبد القادر فأشار إلى مصير إنكشارية الجزائر بقوله في رسالة إلى السلطان العثماني : «... وذلك أن الينيشارية (كذا) الذين كانوا بالجزائر لما خرجوا عن طاعة أمير المؤمنين والدك المرحوم عاقبهم الله بسوء فعلهم وسلط عليهم من لا يرحمهم، العدو الكافر الغشوم، فبدد شملهم واجتث أصلهم...»[3].

بذلك اتفق الجميع، كل بأسلوبه، على أن مؤسسة الإنكشارية بالجزائر انتهى أمرها بفعل الاحتلال الفرنسي.

فما موقف الدولة العثمانية من مصير أفراد جيشها ؟ وهل وفرت للمبعدين ما يحفظ كرامتهم ؟

1. Mémoires d'un officier d'État-Major, Expédition d'Afrique, Charpentier édition, Parie, 1835.

2. التميمي (عبد الجليل)، المرجع السابق، ص. 168.

3. نفس المرجع، ص. 197.

ما جاء في رسالة من السلطان محمود الثاني حول العرائض التي تقدم بها كل من «عمر أفندي»، محتسب أزمير، و ناظر «مرللو»، سنة 1246هـ/ 1830م، تؤكد أن الباب العالي لم يحرك ساكنا لتأمين حياة هؤلاء المشردين، بل أن السلطات العثمانية كانت تخشى منهم نشر الفوضى والاضطرابات في المناطق التي يرحّلون إليها، فقد جاء في هذه الرسالة : «إن العزاب الذين كانوا يرابطون في قلعة الجزائر التي سقطت حسب القدر على أيدي الفرنسيين أخرجوا من الجزائر بعد سقوط القلعة ووجهوا في ثلاث سفن إلى مدن مختلفة، وحسب المعلومات التي وصلتنا سابقا من السلطات الفرنسية فإن إحدى هذه السفن المقبلة بهم سوف تتجه نحو سلانيك أما الأخريان فتتجهان إلى مدينتي «أورلة» و «فوجة»، ويتحدث في نفس الرسالة عن وضعية وسلوك الجنود العزاب الذين هجّروا من الجزائر، وقد أمر السلطان بحسن معاملة هؤلاء ما لم يتجاوزوا حدودهم «دون إضرار بغيرهم»، كما أشير إلى تقرير من «عمر لطفي أفندي»، يطلب فيه من السلطان بعدم السماح لهؤلاء الجند بالاتجاه إلى إزمير لما اتصفوا به من الفوضى وسوء الأخلاق، «وهؤلاء العزاب بما أنهم يعدون من الأرذال والأوباش والفوضويين فإن الأمر يقتضي أن لا يسمح لهم بالتوجه نحو مدينة إزمير»[1].

وهذا يعني أن هؤلاء العزاب كانوا يوجّهون إلى مهجرهم الجديد، حسب إرادة الباب العالي وليس حسب رغباتهم، كما أن السلطات العثمانية لم تهيء لهم ظروف الاستقبال والعيش في مواطن تهجيرهم، بل شتتوا بين الموانئ العثمانية دون أي توجيه مما يوحي بالمستقبل الغامض لهؤلاء، ولعل ذلك ما جعل الكثير منهم يفضلون النزوح إلى المدن الداخلية وخاصة قسنطينة للاستقرار بها أو جعلها معبرا لهم إلى تونس وطرابلس، كما «أبحرت كثير من الأسر على متن قوارب الترسانة قاصدة بلاد القبائل وبجاية»[2].

بعد تهجير العزاب بقي بالعاصمة نحو 1000 إنكشاري متزوج سمح لهم الجنرال «دوبورمون» بالبقاء في الجزائر، إلا

1. سلسلة «خط هميوني» عدد 22530 الأرشيف الوطني الجزائري.
2. حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق، ص. 233.

أنه سرعان ما أمر بترحيل جميع الأتراك من الجزائر[1]، بتهمة التحريض على مقاومة الوجود الفرنسي[2]، وبقرار النفي العام لأتراك الجزائر عمت الفوضى والمآسي بين الأسر الجزائرية، إذ حددت مدة أربعة أيام لتسجيل المبعدين أنفسهم للرحيل، ففي 28 جويلية خرج المنادي على الساعة السادسة صباحا إلى شوارع العاصمة ينادي لإخبار المبعدين بالتوجه إلى الميناء للرحيل، ولم يستثن منهم سوى العجزة والمكفوفين، وقد وصفت المصادر الفرنسية مشاهد الترحيل بالمأساوية[3].

بذلك لم يستثن الإنكشاريون المتزوجون من التّهجير، وهو ما أشارت إليه مختلف التقارير الفرنسية، التي وصفت انتشار النساء والأطفال على مرفأ ميناء الجزائر في انتظار دورهم للرحيل والفوضى التي عمت بسبب ضياع الأطفال من آبائهم والزوجات من أزواجهم لسرعة عملية الترحيل، وفي 9 أوت نشرت قائمة نهائية بأسماء الأتراك المرحّلين عن الجزائر وألحقت بهم عائلاتهم في 16 أوت، وكان الرقم النهائي للأتراك المهجرين، في سنة 1830م، إلى المشرق 10000 تركي، تم نفيهم إلى «سميرن»[4]، وقد استاء حمدان خوجة لهذه الأعمال اللاإنسانية والتي مست أفراد أسرته نفسها.

- الهجرة إلى تونس :

إذا كانت هجرة إنكشارية الجزائر إلى بلاد المشرق قصرية وبسفن فرنسية، فإن الهجرة إلى تونس كانت اختيارية، بل كانت أمل كل الأتراك بالجزائر، عسكريين وإداريين، وأمل كل جزائري يرفض العيش في كنف الاحتلال الفرنسي (الكافر)،

1. تعيد المصادر الفرنسية ذلك إلى فقدان «دوبورمون» للأعز رفقائه وهو «TRELAN» في حربه ضد باي التيطري بالبليدة، في 24 جويلية 1830، مما جعله يعمل بكل وحشية على الانتقام من جميع الأتراك بالجزائر فقرر نفيهم جميعا من الجزائر.
2. يقول حمدان خوجة أن بعض سكان الجزائر كانوا وراء هذه الوشاية ويستنكر ذلك، (أنظر، المرآة، ص. 227-229.)
3. بودخانة (سليمة)، المرجع السابق، ص ص. 76-77.
4. نفس المرجع، ص ص. 78-79.

وقد فضل معظم أتراك الجزائر الهجرة إلى تونس لثلاثة أسباب أساسية :

1- قرب المنطقة وسهولة الوصول برا ونقل ما خف من ممتلكاتهم إليها عن طريق القوافل، وهو ما حرم منه الإنكشاري المهجر قصرا عبر البحر.

2- استمرار الحكم العثماني بتونس وموالاته للدولة الفرنسية مما يبعد شبح الحرب عن هذه الإيالة التي عمرت طويلا، حيث امتد حكم البايات في تونس، ولو صوريا، إلى ما بعد سقوط الدولة العثمانية نفسها.

3- كونها معبرا سهلا للوصول إلى الولايات الشرقية ومنها إلى مواطنهم الأصلية، إذ كانت تونس معبرا إلى إيالة طرابلس ومنها إلى مصر ومن مصر يسهل الوصول إلى بلاد الشام، أقرب ولاية عربية إلى الأناضول، فقد وصل إلى مصر، سنة 1831، 436 عائلة مهاجرة، انضم عدد كبير منهم إلى جيش محمد علي، الذي كان يتأهب لاحتلال بلاد الشام، وعند وصولهم إلى بلاد الشام استقروا بها، وبذلك كان وصولهم إلى هدفهم سهلا وآمنا[1].

وكان المتجهون نحو تونس عادة من الأتراك المتزوجين، مدنيين وعسكريين، ويضم الأرشيف التونسي عشرات الرسائل من قادة الإنكشارية يطلبون الالتجاء إلى تونس منها رسالة، بتاريخ أواخر ذي الحجة 1259هـ (جانفي 1844م)، من آغا عمالة التيطري وآغا عمالة سباو وآغوات العسكر، الذين كانوا، حسب نفس الرسالة، في صراع مع قوات الأمير عبد القادر، إلى أحمد باشا تونس، ومما جاء فيها : «... هو يكاتبهم ويقول لهم إن لم تطردوهم من عندكم نخلي بلادكم كغيركم ونصتوا لكلامه وان حل بهم ألم منه ينسب تأثيره إلينا وإن خرج الكافر إليهم الغالب يعطوننا ليفكوا بلادهم وهاذا (كذا) هو زعمهم يامولانا والآن رفعنا أمرنا إليك أن تفك أسرنا وترفعنا إليك بأن تكتب له وتبعث لنا مراكب وترفعنا ولا يتعرظ (كذا) لك لأنه يروم الراحة منا

1. بودخانة (سليمة)، المرجع السابق، ص. 63.

فقط والمزية لمن يرفعنا عنه...»[1]، ومنهم من كان يتصل بالباب العالي لتسهيل عودتهم إلى الجزائر لجلب أسرهم وهو حال «حسن آغا» الذي توسط له الصدر الأعظم لتسهيل دخوله إلى الجزائر «لأجل جلب عائلته المقيمة بالجزاير...»[2]

والواقع أن الهجرة إلى تونس لم تقتصر على العناصر التركية بل شملت مختلف القبائل الحدودية[3] وغيرها من العناصر العربية ومن هؤلاء نقيب أشراف مدينة الجزائر الحاج أحمد الشريف الزهار وغيره كثيرون من أبناء الجزائر[4].

ومن الأسر التي هاجرت إلى تونس بعد احتلال الجزائر، أسرة المؤرخ الجزائري توفيق المدني، ذات الأصول التركية، وقد عاد بعض أفرادها إلى موطنهم الأصلي، تركيا، انطلاقا من الموانئ التونسية، والبعض الآخر استقر بتونس حتى استقلال الجزائر ليعودوا مرة أخرى إلى الأرض التي آمنوا أنها موطنهم الأصلي، وهو حال شيخ المؤرخين الجزائريين «توفيق المدني»[5]، الذي بقي حتى نهاية حياته (1899-1985م) يعتز بأصوله التركية ويتمسك بوطنه الجزائر، ويدعو في كتاباته إلى إنصاف العثمانيين وحكمهم بالجزائر والتعاون بين العرب والأتراك باسم الدين ويتهم الصليبية الأوربية بالعمل على التفرقة بين العرب والأتراك لتكريس سياسة الاستعمار، ونفس المصير عرفه المفتي الحنفي ابن العنابي الذي نفي إلى مصر، حيث عينه حاكمها «محمد علي باشا» مفتيا للأحناف بالإسكندرية[6].

1. رسالة رقم 183، بتاريخ أواخر ذي الحجة 1259هـ (جانفي 1844م)، ساسلة تاريخية، حافظة 223 ملف 384، الأرشيف الوطني التونسي.
2. رسالة رقم 155-156، بتاريخ 9 ربيع الثاني 1260هـ (21 أفريل 1844م)، سلسلة تاريخية، حافظة 223 ملف 384، الأرشيف الوطني التونسي.
3. تضم السلسلة التاريخية من الأرشيف التونسي العديد من الرسائل الخاصة بهذا الموضوع.
4. مذكرات الشريف الزهار، ص. 9.
5. أكمل الدين (أحسن أوغلي)، صفحات مجهولة من حياة المدني، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، عدد 18، الجزائر 1985، ص. 35-39.
6. سعد الله (أبو القاسم)، المفتي الجزائري المصري ابن العنابي وكتابه السعي المحمود في نظام الجنود، مجلة الأصالة، عدد 31، الجزائر 1976، ص. 40.

من هذا العرض يمكن القول أن تاريخ أفراد الإنكشارية ارتبط بالهجرة والتهجير منذ بداية تكوين مؤسستهم العسكرية، وإذا كانت هجرتهم إلى الجزائر في بداية الحكم العثماني إرادية ومكثفة، لما كانت تتوفر عليه الإيالة من إغراءات مادية بسبب نشاط أسطولها البحري، فإن هجرتهم إليها في نهاية العهد العثماني كانت قليلة ومتقطعة وأحيانا إجبارية، لما أصبح يعاني منه الحكم في الجزائر من هزات سياسية وتقلبات أمنية كان المتسبب فيها أفراد الإنكشارية أنفسهم، الأمر الذي أدى إلى عدة محاولات لتصفيتهم جسديا، وهو ما حول إيالة الجزائر من نقطة جذب ممتازة للمهاجرين من الإنكشارية إلى نقطة طرد لهم بسبب الوضع الأمني والاقتصادي للإيالة وخاصة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م وما نجم عنه من تهجير جماعي لعناصر الإنكشارية والأتراك عامة من الجزائر.

د. معاشي جميلة

هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي
بين السياسة والدين 1848-1912

نورالدين ثنيو، أستاذ/باحث

مختبر الدراسات السسيوتاريخية حول حركات الهجرة - جامعة قسنطينة

لم تكن هجرة الجزائريين، نهاية القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين بمنأى عن الصراعات الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فقد شهدت المنطقة تدافعا حادا نحو امتلاك مجالات حيوية بين القوى الأوروبية الصاعدة، الباحثة عن نفوذ ومصادر جديدة للاقتصاد الرأسمالي المتنامي. كانت البداية، احتلال فرنسا للجزائر عام 1830 [1]، في خضم التحرش الأوروبي ضد الإمبراطورية العثمانية، الموصوفة في ذلك الوقت بالرجل المريض، والذي كان (التحرش) يضمر ويبطن قرونا من العداء الديني والحروب العسكرية والخلافات السياسية، بلغ أوجها في مؤتمر فيينا عام 1815، الذي بسط خريطة جديدة لأوروبا

1. حاولت السلطات الفرنسية، منذ البداية، أن تفصل بين النظام التركي وممثلي السياسة العثمانية وبين الأهالي العرب والمسلمين، كما أنها ربطت بين شنها الحرب ضد الإمبراطورية العثمانية وبين تقديم المساعدات اللازمة لتنمية السكان الأصليين. فقد جاء في النداء الموجه من طرف الجيش الفرنسي إلى الكراغلة أولاد الأتراك العرب القاطنين في آيالة الجزائر، ما يالي: «نحن لا نغزو المدينة لنقيم بها ونسكن فيها كأسياد أو رؤساء. إننا نقسم لكم بدمنا أن لا يكون ذلك. فانضموا إلينا، وكونوا جديرين بحمايتنا لكي تسودوا في وطنكم مثلما سدتم فيه سابقا، وتصبحوا رؤساء أحرارا في مسقط رأسكم، أن الفرنسيين سيعاملونكم مثلما عاملوا به ثلاثين سنة إخوانكم المصريين المحبوبين الذين لم ينقطع أسفهم علينا، منذ أن غادرنا وطنهم. وقد أرسلوا أولادهم إلى فرنسا ليصبحوا مثقفين في القراءة والكتابة وفي جميع الدروس الأخرى، وفي أي فن مهما كان نوعه، أننا نتعهد بأن نحترم أموالكم وممتلكاتكم ودينكم المقدس لأن ملكنا المحسن لوطننا السعيد يحمي جميع الأديان، فان أرتبتم في كلامنا و قوة جيشنا فانسحبوا من ميدان القتال وأتركوه خاليا لمعاركنا، فلا تنضموا إلى الأتراك أعدائكم ولا إلى أتباعنا أيضا»، أنظر، حمدان خوجة، المرآة، ترجمة محمد بن عبد الكريم، وثيقة رقم 8.

مجردة من الأقاليم العثمانية. وبعد احتلال الجزائر، توالت هزائم الباب العالي، وتركت المجال لفرنسا لتحتل تونس عام 1882، وقبل ذلك احتلت بريطانيا مصر عام 1881. وهكذا، ومن جملة الأوضاع التي أفرزها العصر الاستعماري، أن كل شيء صار يعبر عنه بالسياسة أو بالاقتصاد السياسي، الذي لا يترك كثيرا لباقي الاعتبارات والأسباب لكي تشرح الظاهرة أو تفسرها[1].

ولعّل أول مظاهر التعقيد السياسي في ما يتعلق بالجزائر، أن الباب العالي رفض الاعتراف بهذا الاحتلال، ومن ثم، ترك وضع الجزائريين في موضع المبهم الذي يحتاج إلى تحديد وتعريف وفق ما يقتضيه العصر الاستعماري الذي لازمه أيضا ميلاد الدولة القومية أو الدولة / الأمة. وبسبب ذلك، فان هجرة الجزائريين إلى بلاد الشام، كانت أيضا موضع مساومة سياسية بين الحكومة التركية وباريس، كلما استجد عارض وجيه يدفع إلى تعزيز القوة ودعم المجهود الوطني. والواقع، أن الهجرات قبل ظاهرة الاستعمار كانت تتم وتجري وفق إيقاع مواسم الحواضر والبوادي والأرياف[2]، وعادة ما يغلب عليها الطابع التجاري أو الديني. إلا أن الهجرات في العصر الاستعماري، صارت تبحث أكثر عن المركز القانوني والسياسي للأهالي والسكان الأصليين، الذين يرفضون أن يبقوا مجرد كم مهمل بلا وضع يحميهم من سلطة الدولة المحتلة أو الدولة المنهزمة، بل يجب إعادة امتلاك الصفة الرسمية لنزع الاعتراف بحق الوجود الاجتماعي والقانوني والسياسي والإداري، وإلا صار الأمر إلى ضرورة الهجرة إلى بلد يمنح امتيازات وصلاحيات وفرصا أكثر للعيش ويعطي مركزا أفضل لمباشرة النشاط العام، كما حصل لجميع الجزائريين الذي فروا من الواقع الجديد الذي فرضه الاحتلال الفرنسي في

1. حول تطور السياسة الفرنسية حيال البلدان الإسلامية المحاذية للبحر المتوسط القائمة على خلفية الصراع العثماني الفرنسي، يمكن العودة إلى كتاب « فرنسا والإسلام» لجاك فريمو، Jacques Frémeaux, la France et l'Islam, depuis 1789, puf, 1991.

2. أنظر الدراسة الممتازة، للباحث الاجتماعي الجزائري وديع بوزار، حول نمط الهجرة الداخلية والخارجية للجزائريين قبل وبعد الاحتلال، وفق جدلية الحركة والاستقرار (الرتاعة). Wadi Bouzar, la mouvance et la pause : regards sur la société algérienne, préf. De Jean Duvignaud, 2t, sned, Alger, 1983, p. 465. p. 354.

أعقاب الهزائم المتتالية للمقاومة الجزائرية، طوال نصف قرن من القرن التاسع عشر. وهكذا، فقد رافق الاحتلال ظهور موجات من الهجرة الأهلية من ناحية ومحاولة استيعاب بواسطة القوانين واللوائح من ناحية أخرى، فقد شهد القرن التاسع عشر مجموعة من القرارات التي تنظم صفة المهاجر، وطرق الهجرة وضوابطها، ثم كيفية العودة أيضا، ولعل أهم منشور صدر في هذا الصدد، المنشور/ الدورية، الصادر في 20 جانفي 1869، [1] الذي ينظم العلاقة بين السلك الدبلوماسي القنصلي والمهاجرين الجزائريين، وذلك تطبيقا للقرار المشيخي، الصادر في 14 جويلية 1865. فمنشور 20 جانفي، ينص صراحة على أن القرار المشيخي يمنح الجزائريين جنسية خاصة لا تمكنهم من حق المواطنة الفرنسية. وفي جميع الأحوال، للأهالي الحق في حماية حكومة الإمبراطور لهم. وواضح من منشور 20 جانفي، انه يريد أن يحمي الجزائريين في الخارج ضدا على الحكومة التركية وحتى يستغل وجود الجالية الجزائرية في المنطقة من أجل أن يحقق المصالح الفرنسية.

فقد ارتبطت هجرة الجزائريين ببلاد المشرق أو الشام عبر تونس، ثم إلى القاهرة، استنبول، دمشق، بيروت، إذا كان الأمر يتعلق بغرض التجارة، وإلى البقاع المقدسة إذا كانت وجهة المهاجرين أداء فريضة الحج، التي لم تكن تخلو من الأغراض التجارية[2]، ثم تطورت إلى أغراض سياسية : تداول الأوضاع السياسية العامة للأمة الإسلامية في علاقتها بالاستعمار والبحث عن أفضل السبل لمكافحته. كما ارتبطت هذه الهجرات بأحداث سياسية : هزيمة الأمير عبد القادر عام 1847، هجرة الثوار عام

---

1. هذا المنشور/الدورية، يعيد تنظيم علاقة الجزائريين في الخارج والسلطات الدبلوماسية والقنصلية، وبالتالي يلغي منشورين كانا ينظمان هجرة وعودة الجزائريين في الخارج، ويتعلق الأمر بالمنشور الوزاري الصادر في 31 جانفي 1834، والمنشور الوزاري الصادر في 25 أفريل 1855.

2. في دراسة مبكرة، أوضح الباحث والمؤرخ الفرنسي أندري ريمون، أن الحج كان دائما يقترن بالتجارة، فالقوافل التي ترحل نحو البقاع المقدسة، عادة ما تكون محملة بالسلع عبر محطات مهمة في مسلك القافلة : تونس، مصر، الحجاز. أنظر، A.Raymond, Tunisiens et Maghrébins au Caire XVIIIe siècle, les Cahiers de Tunisie, n°26, 27, 1959,335-371.

1871 في أعقاب هزيمة المقراني ثُمَّ بوعمامة [1]... إلى عام 1911، المعروفة بهجرة التلمسانيين، في سياق تدافع القوى الكبرى في منطقة الشمال الأفريقي، وسعي فرنسا إلى تجنيد الأهالي المسلمين[2] كرديف لقوتها العسكرية الضاربة.

في طبيعة هجرة الجزائريين وأسبابها :

لم تصبح هجرة الجزائريين إلى بلاد الشام ظاهرة ملفتة، إلا مع نهاية القرن التاسع عشر، العقد الأخير منه، حيث راحت الحكومة العامة في الجزائر تبحث عن الأسباب والدوافع والأغراض التي أفضت بالجزائريين إلى شد الرحيل إلى المشرق العربي، وسارعت الإدارة الفرنسية إلى تكليف بعض الشخصيات التي لها دراية بالموضوع إلى تقييد تقارير، توضح وتفصل الظاهرة. وسوف نعتمد في هذا المبحث على تقرير السيد لولسياني[3] 1889، وتقرير السيد فارنييه1911، لتحديد طبيعة ومسلك وأسباب نزوح الجزائريين إلى بلاد الشام، ثم أسباب عودتهم أيضا، كما نحاول أن نتعرف على أصداء هذه الظاهرة في الصحافة الكولونيالية والصحافة الأهلية.

والمعروف في المقاربات المناهج التاريخية في دراسة الأوضاع الاجتماعية، أن الثورات والحركات والتغيرات الحاسمة تطرأ

1. يذكر الباحث والمؤرخ الفرنسي روبير آجرون، أن أهم هجرات الجزائريين إلى البلاد السورية، كانت : 1837، 1849، 1854، 1861-1860، 1864، 1870، لكن مع هجرة الثوار عام1871، ثم 1874، اضطرت الإدارة الفرنسية إلى محاولة وقف هذا النزوح الذي بينت التقارير، أنه يمثل نزيفا لليد العاملة، والذي سيرتب مضاعفات سلبية على الاقتصاد الفرنسي. أنظر Ch.R.AGERON, les algériens musulmans et la France, t.2, chap.XXXIX : l'émigration des musulmans algériens et l'exode de Tlemcen, Puf, Paris, p.1079-1092.

2. المقصود بذلك مرسوم 3 فيفري 1912، وما سبقه من مشروع ميسمي وزير المستعمرات، وما أعقبه من نقاش وسط النخبة الأهلية ولدى الحزب الاستعماري. ويقضي هذا المرسوم باستدعاء جيشا احتياطيا الأهالي المسلمين، علاوة على وجود الانخراط الاختياري بالنسبة لمن يرغب في ربط حياته المهنية بالمؤسسة العسكرية. فالانخراط عن طريق الاستدعاء يتم لأول مرة في تاريخ الجزائر تحت الاحتلال.

3. التقرير الذي قدمه السيد لوسياني rapport Luciani 1889، إلى الحاكم العام، حول أسباب والسياق الذي جرت فيه الهجرة، يتعلق بسكان Média, Duperré, Ouled Fodda, Lamartine, Orléan-ville, Charon, Ténès, Montenotte, Cavaignac.

بسبب تراكم الأسباب، جاء السبب الأخير ليفجرها، ويحدث فيها فعل الطفرة. من ذلك، أن قانون التجنيد، لم يكن، في حقيقة، إلا القطرة التي أفاضت الإناء، بعد تلكأ الإدارة الاستعمارية في البث في مسائل ومشاكل سابقة : مضايقة الأهالي في مسألة فتح الجمعيات، عدم تطبيق قانون الفصل لعام 1905 على الديانة الإسلامية، الغبن الفادح الذي أحدثه قانون إحصاء وترقيم الأراضي المعروف بـ «Acta torrens»، الذي عقّد، إلى حد بعيد، الملكيات العقارية، وجردها من الصفة الإسلامية، غياب تمثيل الأهالي في الهيئات القضائية، وفي المجالس الإدارية المحلية والإقليمية، مثل المندوبيات المالية، والهيئات الاستشارية العامة، وليس أخيرا الوضع الاقتصادي الصعب الذي ألمّ بالجزائريين المسلمين.

كانت تونس، نقطة عبور الجزائريين نحو المشرق العربي والحجاز. فقد سجل القائم العام الفرنسي في تونس، أن مجموعات من الجزائريين تصل تباعا إلى أرض الحماية، وأشار إلى أنه في شهر أكتوبر من سنة 1898، بلغ عدد الذين وفدوا إلى تونس من الجزائريين، وقاصدين المشرق العربي 237، امتطوا باخرة «الأمير لين Prince Line»، ثم أعقبتها بعد ذلك هجرة أخرى من الجزائريين بلغت 200 شخصا، دفعت بعد ذلك بسلطات الحماية إلى محاولة صد ومحاصرة هذه الظاهرة[1]، لكنها لم تبلغ النتائج المرجوة، خاصة وأن محاولة إبقاء الجزائريين في تونس، أضافت أعباء جديدة، لا قبل للسلطات الفرنسية على حملها.

كشف التقرير، أن الذين وفدوا إلى تونس هم الجزائريون الذين تقطعت بهم أسباب العيش، وباعوا أراضيهم ومواشيهم وكل ما كان بحوزتهم من أملاك، وفضلوا اللجوء إلى بلاد الشام التي سمعوا عنها أخبارا سارة، على أن يبقوا في وطنهم عرضة لسياسة الضغط الاستعماري، التي ترمي من خلال قانون الأهالي، على بسط إجراءات رادعة وزاجرة، تجرد الجزائريين

1. جاء في بعض رسائل القنصل الفرنسي في بيروت، أن عدد الذين وصلوا إلى الشام من الجزائريين والتونسيين، بلغ حوالي 1200 شخصا. أما عن الأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة، فتجمع الرسائل أن المهاجرين رفضوا أداء الخدمة العسكرية والتجنيد ضمن المؤسسة العسكرية الفرنسية. أنظر تقرير لوسياني، ص .5، 6، 20.

المسلمين من إمكانية الاطمئنان على ممتلكاتهم وتنميتها. كما يذكر التقرير، من ناحية أخرى، أن حملة طلب السفر والهجرة إلى البلاد السورية، لم تنقطع إطلاقا، لكنها، في الغالب تجابه وتواجه بالرفض من قبل السلطات الفرنسية، وأن القليل فقط، هو الذي كان يحصل على رخصة الخروج[1]. أما العائلات التي كانت تصل إلى المشرق، بعد عناء السفر ومشقته فقد كانت تتكون من رب العائلة وزوجته والأولاد، مما ينم عن نية عدم الرجوع، وأن الهجرة أبدية. والغالب أن هذه العائلات، كانت تنتمي على عالم الحرفيين وصغار التجار، وبعض ملاك الأراضي، الذين ينتمون إلى مناطق : المدية، البرواغية، تابلات، سور الغزلان، ثم امتدت بعد صيف 1898 إلى مناطق أخرى إلى مدينة الأصنام وما حفّها : سور سهل الشلف، العطاف، واد فضة Cavaignac, Montenotte, Charon، توالت بعد ذلك وفود الجزائريين على مكاتب الإدارة الفرنسية من أجل الحصول على رخصة الهجرة، جاءت هذه المرة من بوغار، ومن تبسة، حيث سجلت أعلى نسبة، حوالي 7000 شخصا. فقد ضاقت بهم السبل بسبب البطالة، والعمل الموسمي، والخماسة، فضلا على التدهور الفادح في سعر الحبوب والمواشي، ومصادرة الأراضي وسياسة التهميش، وليس أخيرا بعض الأسباب الطبيعية مثل الجفاف الذي حرم القطيع من العلف والكلأ، وضيّع مواسم الصّبا.

وفي تقرير لوسياني توكيد على أن أغلبية طالبي السفر إلى الخارج، رددوا أن الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك تعود إلى قائمة طويلة من الشكاوى (يعرض مجموعة منها التقرير)، تقدموا بها إلى المصالح الإدارية والسلطات العامة، لكنها لم تلق الأذن الصاغية، ولا الحل المناسب، من ذلك : المبالغة في فرض

---

1. تضمن منشور الحاكم العام الصادر ب24 أكتوبر 1899، والتلغرام التطبيقي المرسل في 6 نوفمبر 1899، التعليمات التالية التي ترفض كل طلبات الحصول على جوازات السفر إلى سوريا، وتعليق الأمر على استيفاء الشرطين التالين : - وجود أسباب وجيهة، مثل حاجته إلى التجارة، وبطلب من عائلته من هناك. - أن يكون حائزا على 1000 فرنك فرنسي، ثمن تكاليف السفر.

الضرائب المرهقة[1]، الرسوم القضائية، البطء الشديد في معالجة قضايا الأهالي من طرف قاضي السلام، رفع عقيرة التنديد ضد مصادرة أراضيهم، وضد الاستيلاء على أراضي المسلمين، إنشاء مراكز استعمارية، وضد السلطة التقديرية المفرطة للأعوان الإداريين (تداخل السلطة الإدارية والسلطة القضائية)، ضد مصادرة الأسلحة النارية للقيام على حراسة الحقول والغابات، كذلك ضد التقارير والمحاضر التي يدونها حراس الغابات حيال الأهالي، وضد التعسف والتجاوزات التي تصدر عن القيّاد وبعض زعماء الأهالي وليس أخيرا ضد قانون الغابات[2]...

ومن خلال سجلات المصالح القنصلية الفرنسية التي قيدت أسماء ومهن الجزائريين القادمين إلى دمشق[3]، يمكن حصر نوعية المهن التي اشتغل عليها هؤلاء، خاصة الأفواج التي جاءت بعد مقاومة القبائليين للحملة الفرنسية عام 1857، والذين نزحوا عقب هزيمة المقراني عام 1871 : نساجين، حيّاكين، حرّاس، فحّامين، حمالين على البغال وعلى الإبل، بنّائين، حدادين، بائعين جوالة، تجار الأغنام والمواشي، قنّاصين، خبازين، نجارين..، أعطيت لهم مزارع قرب مدينة دمشق، ومنهم تشكلت

1. لعل مثال بسيط يكشف النقاب على مدى ثقل الضرائب التي ينوء به كاهل الإنسان الأهلي . من الضرائب التي تفرض عليه بشكل اعتباطي، ولا تتماشى مع بيئته التي ألف العيش فيها: عندما تقدم عائلة مسلمة على إقامة حفل زفاف، تفرض عليه الرسوم والإتاوات التالية : - تدفع 6 فرنكات إلى القاضي، منها 5 فرنكات للحصول على العقد، (شهادة عقد الزواج)، وفرك واحد لترجمة العقد. علاوة على 10 فرنكات إلى الصندوق البلدي، و5 فرنكات مقابل خدمة الحراسة التي يقوم بها الحرس البلدي. والمعروف أن هذه الرسوم والإتاوات، تضاف إلى الأعباء والواجبات المالية التي تقدمها العائلة بناء على مقتضيات الشريعة الإسلامية أو الأعراف والتقاليد المحلية.

2. في جميع التقارير والمقالات الصحفية التي تناولت بالبحث والتقصى مسألة هجرة الأهالي إلى بلاد الشام، ربطت بصورة من الصور بين الهجرة والوضع الأهلي العام، مما ينم في نهاية التحليل عن وجاهة السبب السياسي المتعلق بالمركز السياسي والإداري للمسلمين الجزائريين. أنظر في علاقة الهجرة بالسياسة الفرنسية العامة في الجزائر المقالات التالية : La Dépêche Algérienne ,25 nov.1911 ; l'exode des indigènes algériens, le temps 31 oct.1911 ;
أما أهم دراسة /تحقيق حول الموضوع، فقد نشرته جريدة L'Écho d'Oran.

3. هناك هجرات لبعض الجزائريين العاديين، لا تقيد أسماؤهم في سجلات القنصلية الفرنسية أو في الولاية السورية، فالغالب أن الذين يتقدمون للحصول على امتيازات الجنسية هم من العائلات المعتبرة، وبالتالي هناك عددا معتبرا يفلت من الأرقام الرسمية للجزائريين في بلاد المهجر.

أول العائلات الجزائرية التي حفظت أسمائها بآل بني هاشم، وآل بني مرابط، وبني مبارك. كما توزعت مناطق وجود الجاليات الجزائرية على المدن والحواضر التالية : دمشق (وبها الأعيان والقادة المحاربون)، الجليل ذات الطابع الريفي، ومستوطنات في بيروت، صيدا، وحلب...

مسوّغ الدين .. كدافع إلى الهجرة :

لم يكن الدين[1]، هو الدافع الأساسي إلى هجرة الجزائريين إلى البلاد السورية، بل الهجرة نفسها تندرج في ما تمليه المخيلة الاجتماعية للأهالي الجزائريين، وهو التواصل في الانتماء إلى الدولة العثمانية، التي كانت تشجع المغاربة على الفرار من الاحتلال واللواذ إلى بلادها في المشرق العربي والإسلامي[2]، ولعل

1. يذكر تقرير لوسياني، الذي شغل منصب مدير شؤون الأهالي بعد الحرب العالمية الأولى باعتباره خبير في قضايا الأهالي والإسلام، أنه، ورغم وجود دوافع وأسباب شتى حملت الأهالي المسلمين على الهجرة، لكن في نهاية المطاف، يبقى الدين هو السبب الرئيسي، وهذا يا يسجله حرفيا : «وفي رأيي، يجب رفض كل الأسباب التي تتعلق بسخط وتذمر الأهالي، أو أن السبب يتعلق بالظروف الاقتصادية الصعبة التي يجتازونها. أن مثل هذه الاعتبارات والأسباب لا تضيف شيئا جديدا عن ظاهرة الرحيل الجماعي عن ما سبق لي أن أوضحته في مقدمة هذا التقرير، أي السبب الديني والسبب السياسي. فالعرب الذين استمعت إليهم وهم يتكلمون في ما بينهم، يطلقون على هذه الحركة اسم الهجرة، كما هي ماثلة في مخليتهم التاريخية، هجرة النبي محمد من مكة إلى المدينة. كما أن الأشخاص الذين قاموا بهذه الرحلة يعرفون بالمهاجرين، إشارة إلى ما جاء في القرآن عن أتباع النبي في هجرته.» Rapport Luciani, p.17

أما تقرير السيد باربيدات Barbedette، المندوب المالي لمنطقة جيجل، فيؤكد بدوره على أن الهجرة التلمسانية تمت لأغراض دينية، وبقية الأسباب الأخرى فمجرد عوامل عارضة. فرغم وجاهة الأسباب الطارئة، كما يسميها، مثل الجفاف، الفقر، نقص المحاصيل، وغلاء المعيشة إلا أن في نهاية المطاف، يبقى السبب الوجيه والقار هو الشعور الديني المشترك بين جميع سكان العالم الإسلامي. فكل أجزائه تتلاحم، وتنجذب نحو مركز الخلافة الإسلامية. ويقول صاحب التقرير: «إن الواجب القرآني، يمنح قوة هائلة للجان الإسلامية القائمة في القسطنطينية، التي تحصل على دعم مادي ومعنوي من الحكومة العثمانية، بقصد تيسير سبل الهجرة». ص. 5، 4 من خلاصة التقرير الذي قدمه الحاكم العام للجزائر إلى وزير الداخلية الفرنسي .أنظر : Le Gouverneur Général de l'Algérie à M. Le ministre de l'intérieur, service de l'Algérie, Paris. Emigration d'indigènes de la région de Tlemcen en Syrie.AOM, 9H/104.

2. تظهر بعض التقارير الفرنسية وتشير إلى أن الهجرة الجزائرية تتم في الغالب لأسباب دينية، أي تعقلهم بأرض الإسلام والخلافة الإسلامية في تركيا، وهذا صحيح بمعنى ما وليس بكل المعاني، لأن التحليل التاريخي يكشف ويؤكد دائما، وفي نهاية المطاف على أن

هذا ما كانت تعكسه حالة الصراع المحتدم بين الإمبراطورية العثمانية والنظام الاستعماري الفرنسي، وهو نفس النظام الذي كان يشجع الهجرة إلى أرض المترو بول [1]. في نفس السياق، عمدت السلطات العثمانية إلى التكفل بعائلة الأمير عبد القادر وعائلات الأعيان الذي وفدوا إلى منطقة الشام، ولم يلبثوا أن صاروا الجهة التي عولت عليها تركيا من أجل التنسيق وتنظيم الجالية وترتيب سياسة إدماجها في المؤسسات التركية وتهيئة الأجواء والأوضاع للجالية الجزائرية من أجل الإقامة الدائمة[2]. وفي

المهاجرين كانوا يطلبون وضعا اجتماعيا وسياسيا وإداريا يحدد هويتهم ومكانتهم من النظام ككل. ولعل عودة العديد من الجزائريين إلى أرض الوطن، يعزز الدليل على أن الهجرة لم تكن هجرة دينية صرفة. وحتى ولئن وجدنا بعض الجزائريين الذين استقر بهم الوضع في المشرق العربي، يشيرون في مراسلتهم إلى ما يفيد تفضيل الخلافة العثمانية لأسباب دينية، إلا أن كل شيء كان يبطن صراعا محتدما يفرغ الأسباب من مضمونها الديني ويحولها إلى أغراض سياسية واقتصادية وايديلوجية. ومن هذا القبيل نقرأ رسالة الشيخ أحمد بن سالم، وهو من الرواد الأوائل الذين وصلوا إلى دمشق واستقر به المقام بها، إلى السلطات التركية، جاء في بعض فقراتها : «لقد كنا الأوائل الذين وصلوا إلى بلاد المشرق، وقصدنا مباشرة محكمة جنابكم العليا (يقصد الحاكم التركي في استانبول)، وصرّحنا بكل ما حصل لنا ووقعنا عليه في بيان تحتفظون بنسخة منه. والذين جاؤوا من بعدنا أيضا فعلوا نفس الشيء. كيف بالله عليكم، أن يقدم رجل أتى هو وزوجته وأولاده، أن يدور في خلده العودة مرة أخرى إلى بلده المحتل ؟ وأن يرضى بالعيش في بلد غريب وأجنبي عليه، بدل العيش في ظل نظام الخلافة الإسلامية التي ألفه أجداده وآباؤه ؟ إن طلب العيش و الخضوع للحكم الأجنبي مخالف للشريعة الإسلامية باتفاق الأئمة الأربعة». Annexe de Damas à Constantinople, 20. av.1853, D.Ar.Al. (In) P.Bardin.p.35-36, note 16.

1. رغم توكيده على أن السبب الديني هو المحفز على نزوح الجزائريين إلى بلاد المشرق، إلا أن العلاج الذي يقدمه لوقف هذا النزيف ليس من جنس المشكلة، بل ما يقترحه، كله من وحي السياسة وما في معناها، مما يعدم وجاهة ومصداقية السبب الديني ليبقى في نهاية التحليل الغرض السياسي واعتبارات المصلحة الاستعمارية هي التي تقف وراء ظاهرة الهجرة. وهذه مجموع الإجراءات التي يقدمها لوسياني : - إقامة علاقة طبيعية بين الجزائر وتونس.- وقف دخول الصحف المشرقية التي تروج للهجرة مثل «المعلومة»، «ثمار الفنون»، «السلام».- إصدار بعض الصحف العربية في الجزائر، تكون بمثابة الغذاء الفكري والثقافي الأهالي، من أجل متابعة الأخبار وأصداء ما يجري في العالم وخاصة البلدان العربية والإسلامية، بدل الجرائد التي تصدر في الخارج، والتي تظهر ما هو مناوئ و منافي للسلطات الفرنسية.

2. ومن هؤلاء، أحمد بن سالم، أحد الأمراء المقربين من الأمير عبد القادر، والذي استسلم إلى السلطات الفرنسية في 27 فيفري 1847. فقد حل بمدينة دمشق على رأس وفد قدر ب442 شخصا : رجال ونساء وأطفال وأحد رجال الدين الشيخ المبارك. فقد أسندت له القيادة التركية إدارة منطقة عاجلون Adjloun، جنوب تيبرياد Tibériade.. وتفيد بعض التقارير إلى أنه والجالية الجزائرية التي كانت معه هم أول من بنى مستعمرة الجزائريين في منطقة الجليل. حول حياة الشيخ أحمد بن سالم، أنظر Paul Azan, l'Emir Abdelkader, Hachette Paris, 1925, p. 225, 226.

هذا الصدد، يسجل التقرير، أن أبناء الأمير عبد القادر، خاصة عبد الله وعلي، سعيا منذ البداية إلى السهر على راحة وإقامة المهاجرين الجزائريين في بيروت، دمشق والجليل، والتنسيق مع السلطات التركية لصالح سياسة التنازل على الأراضي لفائدة الجالية الجزائرية والانخراط في الحياة الاجتماعية والسياسية. فقد كان من اليسير جدا أن تشق عائلة الأمير طريقها في حركة النضال السياسي والانضمام إلى السلك العسكري وتقلد مناصب عليا، مثل ما فعل، الأمير محمد، الذي صار ضابطا معتبرا. كما يذكر التقرير أن شخصا يدعى خليل بن محمد زغدود[1]، أحد المهاجرين الذي وصلوا مبكرين إلى الشام، وذهب لتوه إلى مدينة استنبول والتقى مع ابني الأمير محمد ومحي الدين[2]، بقصد رسم سياسة استقبال الوفود الجزائرية النازحة وتنفيذ سياسة الجامعة الإسلامية panislamisme.[3]

والواقع، أن أمر تنسيق المهاجرين الجزائريين مع السلطات التركية لم يكن سرا، بل كتبت عنه الصحف وأفاضت الحديث عنه. من ذلك جريدة «المعلومة»، التي كانت تصدر في القسطنطينية: «هناك لجنة خاصة، تعمل في بيروت، من أجل تسهيل مهمة نزوح المسلمين في البلاد الواقعة تحت الاحتلال، تونس والجزائر. وقد سخّرت لهذا الغرض كافة وسائل الترغيب في السفر إلى بلاد الشام، حيث الأراضي الخصبة، التي يمكن الحصول عليها بسهولة، علاوة، على تقديم تقارير ومنشورات عن صعوبة الأوضاع في تونس والجزائر، بسبب الضغط الفرنسي، وأثاره السلبية على حياة المسلمين فيها»[4] وجاء في عدد أخر، من نفس الجريدة: «لقد تم

1. وهو شخص خطير، فار من وجه القضاء الفرنسي لأنه قتل الضابط الفرنسي Allaume، وقيدت ضده تقارير تظهره مثيرا للشغب في المنطقة التي كان يقطن فيها.

2. وهو أيضا من الفارين من الجزائر، على اثر إثارته لأحداث قسنطينة أيام الثورة الكبرى لعام 1871.

3. الجدير بالتنوية أن نزعة الجامعة الإسلامية هي التي كانت تحكم رؤية المشارقة إلى المغرب العربي ومنها خاصة الجزائر كقطعة جغرافية فقدها الإسلام بسبب وجود الاستعمار الغاشم، وبالتالي فان وقع الاحتلال في وعي سكان الشام، كان دائما يستدعي التحريض ضده لاستعادة الشمال الأفريقي برمته إلى دار الإسلام.

4. «المعلومة»، 116، 17 ماي 1899.

رصد صندوق مالي لإغاثة المهاجرين القادمين من الجزائر وتونس، في إقليم طرابلس الغرب : شراء مواد البناء وتجهيز المنازل».[1] أما عدد 27 جويلية، فقد تضمن جواب رئيس تحرير الجريدة على رسالة جزائري يوضح له فيها الامتيازات والحوافز الجديدة التي يمكن أن يتلقاها في بلاد الشام. «وأوردت نفس الجريدة عن وصول 10000 مهاجر جديد، وحلوا بالقرية التي أنشئت لهم قرب مدينة طرابلس، فضلا على إعانتهم بالدقيق، الزيت... إعالة أسرهم[2]. وفي جريدة «ثمرات الفنون»، فيمكن أن نقرأ مادة خبرية ثرية وحافلة بنشاط وأعمال المهاجرين الجزائريين في المشرق، من ذلك» أن أحد الأعيان والوجهاء قدم تبرعا بـ 1000 جنيه إسترليني، و22.780 فرنك فرنسي للتكفل بالمهاجرين الجدد من الجزائر وبُخارة»[3]. وفي عددها اللاحق، جاء فيه هذا الإعلان: «فتحت الحكومة التركية سجلا لمنح الأراضي للمهاجرين (جزائريين وتونسيين)، في منطقة حمص المحاذية للأراضي التي منحت إلى المسلمين الفارين من معارك كريت»[4].

والحقيقة، ومن خلال قراءة الصحف التي كانت تصدر في ذلك الوقت، فضلا على البرقيات والمراسلات القنصلية والدبلوماسية، وخطابات القادة السياسيين يستشف صراحة وجود سياسة استقطاب قامت بها الحكومة التركية، ترمي إلى تشجيع المغاربة إلى الخروج من شمال أفريقيا ومن البلاد التي احتلها الاستعمار الأوروبي، والتي صارت تزاحم الإمبراطورية العثمانية على أقاليمها ورعاياها. ففي خضم وأتون هذا الصراع، عمدت استنبول إلى سياسة ترمي إلى إفراغ المناطق العربية المحتلة من اليد العاملة الرخيصة في أفق تفويت على المعمرين الجدد فرصة بناء اقتصاد كامرادوري، يدر الأرباح والمنافع الطائلة على المراكز المترو بولية. فقد كان كل شيء يجري بشكل عدائي وتحرش سياسي أيديولوجي تغذيه العصبية الدينية، والمشاعر التي تفيض

1. «المعلومة»، 7 جويلية 1899.
2. «المعلومة»، 10 أوت 1899.
3. «ثمرات الفنون»، 5 سبتمبر 1899.
4. «ثمرات الفنون»، 10 سبتمبر 1899.

بمعاداة الغرب النصراني. وفي هذا السياق، وجدت قنوات لتمرير الصحف وبيعها، كأفضل سبيل لمتابعة ما كان يجري في المشرق العربي والعالم الإسلامي. وتشير بعض التقارير، على سبيل المثال، إلى بعض الأسماء التي اختصت في توزيع الصحف المشرقية وبيعها: محمد الرّزالي (اسكافي)، محمد بوعمرة (وكيل شرعي)، سلمان بن عيسى، بن قويدر، وأن مكتبة عربية لصاحبها السيد أحمد بن مراد تركي، تبيع الكتب والصحف العربية بمقرها الكائن، شارع راندون rue Randon. ويكشف تقرير السيد لوسياني، دائما في موضوع قنوات الاتصال والوعي بقضايا المشرق العربي، أن بعض العائلات الأهلية تقوم باتصال متواصل مع بعض المقيمين في سوريا، مثل عائلة بن مرابط (مدينة الجزائر)، عائلة محمد بن عودة التلمساني، الذي كان مستشارا في بلدية البليدة، عائلة الرّازالي، عائلة خوجة، والسيد السباوي، مستشار بلدي في المدية. كما أن العائدين من الجزائريين، من الذين لم يطيب بهم المقام في المشرق، صاروا أيضا مصدرا لما كان يجري في بلاد الأنضول والأقاليم العثمانية والمعارك والحروب في القسم الأوروبي: الحرب التركية اليونانية، كريت، أرمينا...

أما تقرير السيد فارنييه[1] وهو أكثر حداثة، حيث يخبر عن وضعية الهجرة في مطلع القرن العشرين، فيشير إلى أن أمر الدعاية، استمر كمنهج ثابت بين فرنسا وتركيا، ويرصد لمجموعة مما كان يجري في ذلك الوقت. فقد كلف الحاكم العثماني في دمشق باش عدل أن يقوم بتوزيع أراضي وبعض المنازل والمواشي على المهاجرين القادمين من بلاد شمال أفريقيا، حتى ينسوا تماما أوطانهم(...) كما أعطيت للمهاجرين في منطقة خربة الشعب بعض التعويضات المالية، على أن تسدد عن طريق التقسيط، عندما تحل مواسم جني المحاصيل الزراعية، فضلا

1. ومن جملة التقارير التي بحثت موضوع الهجرة إلى سورية، تقرير الأمين العام لعمالة قسنطينة rapport Arrippe بتكليف من الوالي. أنظر مراسلة السيد الوالي إلى الحاكم العام: Préfecture de Constantine, affaires indigènes, le préfet du département de Constantine à M. le Gouverneur Général, 11 juin 1910.AOM ,9H/104.

على بناء بعض السكنات لهم.»[1] ويضيف التقرير أن السلطات التركية، قد نصبت بعض الجزائريين المهاجرين للتكفل والإشراف على القادمين الجدد، من ذلك الشيخ صالح التونسي معلم في مدرسة، فقد كان يطلع والي دمشق على كل ما يتعلق بالمهاجرين ويكتب رسائلهم إلى ذويهم في الجزائر، ويقرأ لهم الرسائل التي تصلهم من الجزائر. ومن ذلك، جاء في رسالة أحد المهاجرين كتبها إلى أهله في الجزائر : «عاتب بعض الدول والأمم فرنسا، ولامها عن قلة عنايتها برعايا الجزائريين، وتقصيرها في حقوقهم واستغلالها البشع لهم، الأمر الذي دفعهم إلى هجرة البلد. اللّه يدمر الكفار.. ! اللّه يحمي الأمة الإسلامية، ويحمي الدين. إننا في بلد الأنبياء والرسل.. يحي ابن زكريا، وفي الأرض التي كلّم اللّه فيها أنبياءه، وقتل فيها قابيل أخاه هابيل، وحيث اهتز الجبل طوال ثمانية أيام كاملة»[2].

وخلاصة ما يمكن أن يقال عن الحملة الدعاية والتشهير بالاستعمار، أن الصحافة ركزت تعاليقها على الأمور التالية : أن الجزائر لم تعد أرض إسلام، وأن فرنسا تسعى دائما إلى محو أي أثر للدين واللغة العربية وكل ما يبعد الجزائريين عن حضارتهم العربية الإسلامية، مصادرة أملاك الحبوس والمساجد، عرقلة تطلع وسعي الجزائريين إلى أداء فريضة الحج[3]، وليس أخيرا، إرغام الأطفال على تعلم اللغة الفرنسية وصرفهم عن اللغة العربية[4].

ومن جانب أخر، وجد بعض الجزائريين الذين يقومون بحملة دعائية معادية لفرنسا في الجزائر، يذكر تقرير فارنيه مجموعة منهم كل مكلف في منطقته : المدعو لطرش الحاج سعيد (طرقي) دوار زمالة، وفي عين تاغروت، التابعة لمدينة سطيف،

1. Rapport Varnier, p. 10.

2. Ibid., p. 12.

3. من جملة مصادر الدعاية التي كشفت عنها التقرير الفرنسية، طريق الحج. كان الحجاج العائدون من البقاع المقدسة، عادة ما يعرجون على المدن العربية، مثل القاهرة بيروت ن دمشق، وعندما يصلون إلى الجزائر، يذكرون المشاهد التي صادفتهم والمناظر التي شاهدوها أثناء الرحلة، وكان الحديث كله ذكر لمآثر الأوطان العربية، وطيبة ناسه والحياة الدينية في المدن التي شيدت بها المساجد، فضلا على أخبار السياسة في المنطقة.

4. P. Bardin, op. cit., p.169.

كانت الزاوية الرّحمانية، في شخص زرّوط ميلود بن السعيد هو القائم على حملة تهجير الجزائريين عبر تونس. فقد كان عميلا للمعمر الفرنسي السيد J. B. Culet [1]، ويقنع الأهالي ببيع أراضيهم، وجميع ممتلكاتهم، على أمل عدم الرجوع، وفي مقابل ذلك سوف توزع عليهم الأراضي الزراعية والمواشي، فور وصولهم إلى سورية.

عموما، فقد تفاعلت الهجرة مع المتغيرات الدولية في المنطقة، خاصة عام 1908، سنة وصول حزب تركيا الفتاة إلى الحكم في تركيا (لجنة الوحدة والترقي)، الذي كانت تنضوي تحته مجموعة من الشباب التركي المتحلي بالثقافة الفرنسية، عندما تعني الفكر السياسي الحديث ومؤسسة الدولة القائمة على أسس الجمهورية، حقوق الإنسان والديمقراطية. فقد وصل الشبان الأتراك إلى الحكم، في سياق تلبد العلاقات بين الدول الكبرى بين ألمانيا من جهة وبين بريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى، وكانت بؤرة الصراع المحتدم منطقة البحر الأبيض المتوسط، استدرج بطبيعة الحال شمال أفريقيا، وعلى وجه الخصوص حركة نزوح واسعة في الجزائر نحو بلاد الشام. وعلى اثر ثورة حزب تركيا الفتاة، وتنحية السلطان عبد الحميد اجترحت تركيا حياة سياسية جديدة : بداية تواري العهد الإمبراطوري العثماني والخلافة العثمانية.

في ظل هذا الوضع، سجلت التقارير والمراسلات القنصلية، ظاهرة ارتفاع نسبة الوافدين الجزائريين إلى بلاد الشام. فمع نهاية عام 1909، طلب السيد الحاكم العام جونار، من وزير الخارجية الفرنسي، اطلاعه على تفاصيل هذه الظاهرة الملفتة لدى القنصليات في المشرق العربي. وقد كانت المعلومات التي وصلت إليه تفيد أن طلب الالتحاق بسوريا، جاءت في الغالب من

1. يؤكد التقرير أن هناك علاقة وطيدة بين السفر و بيع الأراضي، لأن الحملة لفائدة الهجرة، تتم عادة ببيع أراضي العائلات المهاجرة إلى السيد Culet. فمن أصل 32 عائلة رحلت من منطقة سطيف والبرج، 22 عائلة قامت ببيع أراضيها إلى السيد Culet، فضلا على عائلات أخرى. وفي بعض الأحيان يثور خلاف في التقييم والتقدير، وإجراءات التسديد، يذهب ضحيتها الأهالي بسبب قلة تبصرهم بالقوانين واللوائح، مع وجود نية استغلال الأهالي من قبل الكولون، ولا تلبث هذه الخلافات، مع تحيز القضاء لصالح المعمرين، أن تصبح دافعا إلى مغادرة البلد، كما فعل المدعو زيتوني السعيد ويذكر التقرير أن العديد من الأهالي قيدوا شكاوى ضد السيد Culet، الذي احترف شراء أراضي الأهالي. Rapport Varnier .p.10, 11,12

المناطق الشرقية، خاصة قسنطينة، سطيف، باتنة وبجاية. ولعل أهم تقرير إحصائي وصله، كان من القنصل الفرنسي في مدينة دمشق ووفاه بالمعطيات التالية :

دمشق	7000 [1]	تبرياد	100
نوالا	600	حاوشة	1000
خربة الشيب	300	الحسينية التلل	500
حران	500	صفت الأماقة	200
حمص (ناحية)	500	دشوم	2000
كفر نسج	500	القدس ونواحيها	1000
الجليل	3000	المجموع	17500 [2]
سماخ	300	في المدينة ومكة	1000

ولعل الذي عبر عن النوعية الجديدة في ظاهرة وتاريخ هجرة الجزائريين نحو بلاد الشام، هو المسلك الجديد الذي صار يعبر منه المهاجرين : المرور عن طريق المغرب الأقصى ومنها إلى أقاليم الشام. ففي سنة 1911، شهدت تلمسان حركة نشطة مست الجزائريين الفارين من الخدمة العسكرية، والآثار السلبية لسياسة الاستعمار، كل ذلك في أجواء تنذر بانعطاف حاد للسياسة الفرنسية في المنطقة: احتلال فرنسا للمغرب، ووضعها تحت نظام الحماية وما رافقه من إقرار قانون التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين من أجل تعزيز القوة العسكرية الفرنسية. وفي هذا السياق أيضا، نشطت حركة طلب الجنسية التركية [3] من قبل المهاجرين الجزائريين، الذين

1. الذي أعطى هذا الرقم هو الأمير عمر، أحد أحفاد الأمير عبد القادر، الذي كان وسيطا بين القنصلية الفرنسية في دمشق والمهاجرين الجزائريين.
2. الغالب، أن هذه الأرقام تشير إلى عدد الجزائريين الذين وصلوا مؤخرا، أي من الوافدين الجدد الذين لم يحصلوا على اقامات مستقرة.
3. تذكر التقارير أن عدد العائلات التي طلبت الجنسية التركية ما بين 1911 و 1912 بلغ 335 عائلة وحوالي 829 شخصا، موزعة على النحو التالي : ناحية قسنطينة : 422 فردا، ناحية الجزائر : 83، ناحية وهران : 290، و34 عائلة من أصول غير محددة، أنظر AOM,9H/105 : . ويذكر السيد أوطافي Ottavi، القنصل العام الفرنسي المكلف بقنصلية دمشق، في مراسلة إلى السيد بومبارد Bombard سفير فرنسا في القسطنطينية، أن الجزائريين يحصلون بسهولة على الجنسية التركية. ففي ظرف 75 يوما تمنح لهم الجنسية وتتم جميع إجراءات التأكد من هوياتهم، وهو ما ينم على محاباة مبالغ فيها كما يرى القنصل العام، لأن الأصل في منح الجنسية، كما تقتضيها القوانين العثمانية هو ضرورة مرور 5 سنوات كاملة .. !

استقروا لسنوات، كما من قبل الوافدين الجدد. في ذات الوقت الذي بقيت حركة الهجرة والعودة قائمة على قدم وساق. فمن الملفات التي احتوتها علبة الأرشيف 9h/104، وثائق ترصد جميع الأسماء الذين ذهبوا ثم عادوا من بلاد السورية، طوال سنوات 1910، 1911، 1912.[1]

إن الذي ساعد على هجرة التلمسانيين، هو العلاقة الجديدة التي استقرت عليها هجرات سابقة بين العائلات الجزائرية التي أقامت في أرض الحجاز والشام منذ بداية الاحتلال، والعائلات الوافدة تباعا. فقد استقطبت عائلات آل عبد القادر، وآل مبارك..، وصارت لها القدرة على دعم واستقبال الوافدين الجدد. بينما يضيف تقرير السيد الحاكم العام، أن هناك جملة من الأسباب أيضا رشحت التلمسانيين إلى الهجرة، ويُحَدّدها على النحو التالي : تعلق أهالي تلمسان بالدين الإسلامي، ففي بلدة تلمسان عدد وافر من الفقهاء والعلماء[2]، وهي ترفل أيضا في تقاليد ضاربة في العمق، ومتجذرة في الحياة الاجتماعية.- إن في تلمسان عدد كبير من الذين ينحدرون من أصول تركية، وبقيت نسبة منهم (الحضر) يحنون إلى ماضي أسلافهم الأتراك. فقد كان هؤلاء الكراغلة، كذا كان يطلق عليهم، يتميزون بأسلوب حياة مدنية، ولهم أسلوب لائق بهم في معاملاتهم التجارية، وليس أخيرا الرغبة الشديدة في ربط أواصرهم مع الخلافة العثمانية. وهكذا، فمن أصل 526 عائلة مُهَاجرة عام 1911، فقط حوالي 100، كانت تنتمي إلى بعض المناطق البعيدة، أما الباقي فمن أصول مدنية، الأمر، كما ينوه التقرير، الذي يجب أن يستدعي السلطات العامة إلى التّصدي لهذه الظاهرة، والحيلولة، دون استفحالها، مع ترتيب برنامج عودتهم إلى الجزائر.

---

1. AOM, 9H/104.

2. كانت تعاليم وتوجيها وإرشادات مفتي، ومسئول الشؤون الإسلامية في مدينة تلمسان، مع بعض مقدمي الزاوية الدرقاوية، الدور البالغ في مناهضة قانون التجديد الإجباري الجديد. Rapport du Gouverneur Général à M. Le Ministre de l'intérieur, p.10

العودة .. أو الهجرة المعاكسة :

إن تاريخ الهجرة، أعقبه تاريخ آخر للعودة. وظاهرة العودة، لم تحفل بها كثيرا الدراسات التاريخية التي تعرضت لحركة النزوح والرحالات والهجرات.. بل الكل ركز على هجرة الجزائريين إلى بلاد الشام، وقلما أشاروا، إلا في النادر، إلى الأوضاع السيئة التي لازمت قطاعا من الجزائريين في مستعمراتهم الجديدة[1]. وباستعراض التقارير الصحفية والدبلوماسية وشهادات المعنيين، يمكننا الوقوف فعلا على أن بلاد الشام لم تكن الجنة الموعودة التي روجت لها الدعاية العثمانية، بل اقتصر الأمر على عائلة الأمير عبد القادر، وبعض الأعيان، أما باقي المهاجرين -خاصة الذين لم يكونوا مقيدين في دفاتر وسجلات القنصليات الفرنسية- فقد عانوا الأمرّين، و صاروا عرضة لأنواع من البؤس ووقعوا في حيص بيص. فقد كتبت جريدة المقتبس مقالا «السوريون والمهاجرون الجزائريون»، جاء فيه «أصيب المهاجرون الجزائريون بخيبة أمل، وفقدوا جميع أموالهم، كما دفعوا حياتهم هباء، لا بل وجدوا جحيما في الموضع الذي كانوا يعتقدون أنه الهناء الرغد.»[2]

ومما ينم عن بداية الشعور بالفراغ والضياع في صفوف الجالية الجزائرية، وإصرارها على تحسين وضعها القانوني وفتح لها المجال السياسي، تلك المطالب التي تقدمت بها إلى السلطات العثمانية عام 1903، حيث أبدت الجالية الجزائرية، عبر ممثليهم استياءهم من الوضع الذي آلت إليه، واختزلت مطالبها في الأمور التالية :

-1 تمديد الإعفاء من الخدمة العسكرية، لمدة 20 سنة.

-2 العمل بمبدأ الذي يقضي بالمعاملة المعتبرة والمحترمة لعائلة الأمير عبد القادر، بإعفائها، أصول وموالين، من الواجبات العسكرية.

---

1. حول قائمة المهاجرين الجزائريين العائدين من الشام، أنظر الملف الكامل الذي أعته مصالح الحكومة العامة، و يتعلق الأمر بالذين عادوا من مصر وسوريا سنوات 1910، 1911، A.O.M. 9H/104.1912.

2. المقتبس، 18 جانفي 1910.

3- أن يتقاضى أبناء الأمير محمد باشا ومحي الدين باشا، علاوة منتظمة، على غرار ما كانت تمنحه السلطات الفرنسية في السابق.

4- ترقية القادة المهاجرين في المراتب العليا، بالنسبة لؤلئك الذين انخرطوا في الإدارة العثمانية.

5- التنازل على أراضي لفائدة المهاجرين الجزائريين، الذين لم يحصلوا عليها بعد.

6- إنشاء نظام من الفروسية، وسلك من الدرك من بين المهاجرين الذين وفدوا إلى الشام، عبر الانخراط الطوعي.

7- وفي مقابل ذلك، يجب الحصول على الرواتب بصورة منتظمة[1].

واضح من هذه المطالب، أن الأمر يتعلق بوجود حقيقي لجالية جزائرية، تروم أن تتموقع في بنية الدولة التركية، وتتطلع إلى الحصول على كامل الحقوق والحريات، والاعتبارات التي تسمح بها القوانين التركية، فضلا على الاعتبارات المعنوية الملازمة لمكانة عائلة الأمير عبد القادر، وقادة العائلات التي حلت بالشام تباعا، وتمكنت من فرض حضورها، ودفعت الباب العالي إلى واجب التعامل معها، والاستفادة منها أيضا، في الأغراض السياسية والعسكرية والدعائية. وصفوة الكلام، أن قائمة المطالب هذه، لا تخلو من الإشارة الواضحة إلى بناء قوة مؤسسة على القانون، والاعتبار الشرفي، والمكانة الاجتماعية، بغية الإفصاح عن الوضع/ statut الجزائريين ضمن الدولة التركية.

الحقيقة، أن الوضع الصعب الذي لازم المهاجرين الجزائريين، صار مادة تناولتها الصحافة وأحاديث الناس في دمشق، بيروت، الجليل...، خاصة تنكر السلطات العثمانية لحالة هؤلاء، وعدم إسعافهم بالإجراءات التي تقيهم من العوز والضياع. ولعل ما فصله القنصل الفرنسي بيا Piat، يقدم الدليل على ذلك: «انه لمن الإهانة

1. La Dépêche coloniale, 6 janvier 1903.

أن يترك رعايا فرنسيين عرضة لشتى أنواع الضياع والتيه في شوارع دمشق، يجرون أذيال الخيبة، ويقترفون التسول على مرأى المارة. كما تعج بهم أرصفة الأسواق، يبيعون كل شيء من أجل رمق العيش، والظفر برغيف أسود تتصدق به لهم «الخيريات» التركية. إن عددا كبيرًا من هؤلاء المساكين، هم من قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي. يكشفون بفخر واعتزاز عن أثار الجروح التي تكبدوها في الحروب : طوكان Tonkin، مدغشقر وكافة المعارك التي دفعتهم إليها فرنسا. واليوم، فمن العيب أن نبدي حيالهم عدم الاكتراث واللامبالاة. فقد سمعت أحدهم يقول: في السابق، كانت فرنسا تلتزم بشرفها من أجل الدفاع عن أبنائها، والآن تتنكر لهم وتُفَرّط فيهم لدى الأتراك.»[1]

وفي نفس السياق، يمكن تفسير ظاهرة العودة بانكسار خاطر بعض أفراد عائلة الأمير عبد القادر، وبداية شعورهم بخواء وفاضهم من سنوات موالاتهم لسياسة الدولة العثمانية .فقد طال تعنتها وتحفظاتها على تصرفات أبناء الأمير وخاصة على النفوذ الذي بدؤوا يبسطوه في منطقة الشام. فقد فر الأمير عبد المالك من الجيش، بعد سياسة المضايقة التي فرضت عليه بسبب نشاطه السياسي مع حزب «تركيا الفتاة» قبل توليها الحكم، وما لبث أن تقرب أكثر من القنصل الفرنسي، يلتمس منه إمكانية الحصول على الجنسية الفرنسية. فقد عرج على مصر، ومنها إلى المغرب (طنجة) عام 1902، واستقر به المقام بها، وصار أحد خدام المصالح الفرنسية. وفي الصراع الذي دارت رحاه في القصر الملكي، انحاز عبد المالك إلى صف مولاي عبد العزيز، ضد السلطان مولاي عبد الحفيظ، الأمر الذي كلّفه الاعتقال ثم الإفراج عنه، بعد تدخل القنصل الفرنسي رينيو Regnault. وتذكر التقارير، بأنه حصل على الجنسية الفرنسية، وأصبح على أثر ذلك مفتشا عاما للشرطة الملكية في مدينة طنجة، قبل أن تسوقه الأقدار إلى الالتحاق بالزعيم ريسولي Raissouli، قائد ثورة المتمردين في المنطقة الاسبانية، وسط العشائر والقبائل المناهضة لفرنسا، ثم

1. Damas à A.E, 6 nov. 1910, in P. Badin, op. cit., p.174.

صار اسمه متداولا في الصحافة الألمانية، كقائد وبطل الثورة المعادية لفرنسا، خاصة أثناء الحرب الكبرى[1].

ومن الشخصيات الأخرى التي خاب ظنها في سنوات ارتباطه بالحكم التركي، الأمير عمر، الذي سارع إلى الإعراب عن ردته عن الجنسية التركية، ودفع الثمن باهظا، حيث قام النظام بإعدامه سنة 1916. أما الأمير عبد الله، فقد عمدت السلطة إلى اعتقاله بتهمة التآمر على السيادة التركية عام 1909، وبالكاد فلت هو أيضا من المقصلة، لولا تدخلات متوالية للسلطات الفرنسية في المنطقة، لكن استانبول أعتقلته، ولم تفرج عنه إلا عام 1911. بينما الأمير الطاهر بن أحمد، شقيق الأمير عبد القادر، فقد حكم عليه بـ 10 سنوات نافذة من قبل الحكم التركي. ولم تنته مآسي عائلة الأمير، خاصة بعد الإطاحة بالسلطان عبد الحميد عام 1909، فقد تداعت مؤسسة القصر، أفضت إلى آثار سلبية، طالت أبناء الأمير، الذي تعلقوا بالنظام التركي. ومن هؤلاء الأمير علي، الذي أشادت بعض الصحف والتقارير بخصاله ومناقبه وبشخصيته الفذة والبطولية، وخاصة حسه العملي. فقد حظي برعاية خاصة من قبل القصر، وتزوج ابنة «عزت باشا». ولكن مع بداية حكم «لجنة الاتحاد والترقي»، بدأت متاعب الأمير علي مع القصر، وحاول التقرب من القنصل الفرنسي بيا Piat، واستطاع أن ينسج علاقة طيبة، مكنته أن يحصل على وسام «الفارس الشرفي»، تكريما له على إنقاذ المسيحيين في منطقة كراك، التابعة للقدس، عام 1910، حيث نوه السفير الفرنسي وقنصله في دمشق بشكيمة وقوة الأمير علي. لكن السلطات التركية، عاودت الاتصال به، وتقريبه من الحياة العامة والتماس خدماته، خاصة في دمشق. فقد توسمت فيه القدرة على صد التيار المناوئ للعثمانيين، فعين على رأس لجنة «الاتحاد والترقي» في دمشق، وكلف بتنظيم مقاومة القبائل العربية في حرب طرابلس ضد

1. أنظر بعض المواقف السياسية من خلال مراسلات الأمير عبد المالك في المغرب، في : أبو القاسم سعد الله وثائق جديدة عن ثورة الأمير عبد المالك بالمغرب. أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج 1، ط.3، دار الغرب، بيروت، 1990، ص. 105.

الايطاليين، عام 1911، ثم توالت نجاحات الأمير على، حيث صار نائبا عن مدينة دمشق في أفريل 1913، ثم نائب رئيس الجمعية (البرلمان). ومع نشوب الحرب الكبرى، والانتصارات الأولى التي حققتها القوات الألمانية والنمساوية، والتحاق الدولة العثمانية إلى جانبهما، سارع السلطان إلى التقرب أكثر من الأمير علي، وعهد إليه مهمة محاولة إقناع سجناء شمال أفريقيا من أجل محاربة الاستعمار الفرنسي البريطاني.

ومع حلول سنة 1910، لاحت في الأفق فكرة العودة إلى ربوع الوطن، وبدأت السلطات الفرنسية والحكومة العامة في الجزائر، توضع برامج لإجلاء الرعايا الجزائريين من الشام. وكان أول تدبير أقدمت عليه الممثلية الدبلوماسية الفرنسية، أن قدمت علاوة (تسبيق) لمصاريف نقل إلى الراغبين في العودة عبر ميناء بيروت. وقد أحصى القنصل الفرنسي عدد الراجعين ما بين نوفمبر 1910 إلى غاية 1912، 734 شخصا، رجال ونساء وأطفال. وفي مدينة يافا، فان الحاكم العثماني في فلسطين، الذي أشرف على عملية، فقد قدَّر أنَّ الهجرة المضادة، بلغت جانفي 1912، 156 جزائريا. بينما مصالح الحكومة الفرنسية، أعطت عدة تقديرات عن عدد العائلات التي عادت من ديار الشام : ما بين 3000 إلى 4000 شخصا، أو مابين 2000 إلى 3000 شخصا. أما الرقم الذي أعطته عن الراجعين في شهر أكتوبر فقد بلغ 1162 شخصا[1].

إن تزايد الهجرة الجزائرية، خاصة بعد وصول التلمسانيين، أشّر –على ما يبدو- عن بداية جديدة لحياة الجزائريين في الأقاليم العثمانية، حيث صاروا « قومية» قد تحظى باعتبار، ويكون لها شأنها السياسي والاجتماعي. ولعل هذا ما أشار إليه الأمير عمر، من أن الأتراك كانوا يخشون أن تتشكل إمارة جزائرية مستقلة تحت الحماية الفرنسية[2].

1. J. R. Ageron, les algériens musulmans et la France, t2, p. 1092.
2. P. Badin, op. cit. p. 176.

المهاجرون الجزائريون بين سلطتين .. !

كانت السلطات التركية ترى في النشاط الدبلوماسي والسياسي الفرنسي في المشرق العربي، محاولة لاستعادة نفوذها و سمعتها في المنطقة، خاصة بعد وصول الأمير عبد القادر وعائلته إلى دمشق، ثم الهزيمة التي منيت بها فرنسا أمام ألمانيا عام1870، حيث وصلت القوات الفرنسية إلى وضع يدها على تونس عام 1882 كثاني إقليم عثماني يسقط في منطقة الشمال الإفريقي. فقد راح الباب العالي يزاحم السياسة الفرنسية، ويلاحقها عبر العمل المخابرتي وتسخير جملة من الإجراءات والامتيازات لاستمالة المغاربة بشكل عام إلى جانبها[1]، سمحت لهم من إمكانية العيش في الأقاليم السورية ومنطقة الشام[2]. أما بعد وفاة الأمير عبد القادر، في 25 ماي 1883، فقد صارت المواجهة حادة وصريحة بين الحكومة الفرنسية ممثلة في قنصل دمشق وبيروت والسفير الفرنسي في استانبول، وبين الباب العالي. ولعل، أول وأكبر مظاهر هذا الصراع المحموم بينهما هو محاولة كل طرف استمالة عائلة الأمير إلى جانبه، والسعي إلى تعيين خليفة للأمير من أبنائه، ليس فقط لإدارة وتسيير تراث العائلة فحسب بل لإسناد له مهاما سياسية وتشريفية تليق بمكانة الأمير عبد القادر ودوره في المنطقة وإشرافه على مستوطنات الجزائريين في الشام. جاء في الرسالة التلغرافية التي أبرقها الباب العالي إلى ممثله في

1. صدر قانون 7 صفر 1284، الموافق لـ 10 جوان 1867، الذي يرخص للوافدين إلى بلاد الشام والأراضي التركية، امتلاك عقارات، مع إمكانية فض المنازعات التي قد تنجر عن ذلك أمام المحاكم العثمانية. و قبل ذلك، وفي أول رجب 1273، الموافق لـ 25 فيفري1857، صدر قانون ينص على أن الأجانب الذين حصلوا على ملكيات عقارية بناء على نظام التنازلات، يمكنهم أن يحصلوا على الجنسية العثمانية.

2. أنظر الفصل الثالث من كتاب» جزائريون تونسيون في الإمبراطورية العثمانية من 1848 إلى 1914»، الوارد تحت عنوان حلمة من أجل عثمنة الجزائريين في سوريا، وهي السياسة التي ستعرف لاحقا مع نهاية القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، بالجامعة الإسلامية، أو النزعة الإسلامية في العالم العربي : Panislamisme، وكانت ترمي إلى شن حملة دعائية وعدائية ضد الاستعمار في البلاد الإسلامية، والإعلاء من شأن الباب العالي والإمبراطورية العثمانية كدار إسلام المقابل لدار الحرب والكفر أوروبا المسيحية. Pierre Bardin, algériens et tunisiens dans l'empire ottoman de 1848 à 1919, chap. III, «la campagne d'ottomanisation des algériens en Syrie», éd. CNRS, Paris, p. 40-53.

الإقليم السوري ما يلي : «أن تعمدوا فورا إلى رسم سياسة ترقي إلى فصل و إبعاد عائلة الأمير عبد القادر عن فرنسا. فحاولوا أن تتقربوا إليها بكل أنواع التشريفات والامتيازات والنياشين، لأن النتيجة، لا شك، عظيمة إذا ما توصلتم إلى ذلك، وسوف نستدرج باقي المهاجرين الجزائريين التي تقطن البلاد السورية إلى صفنا، وأنها الطريقة الوحيدة لسحب من فرنسا ذريعة التدخل في هذا البلد القريب من مصر والتي تسببت في هذا الخلاف الطاحن بينها وبين القوة البريطانية»[1].

إن الجزائريين في بلاد الشام، حسب الحكومة التركية، هم رعايا الدولة العثمانية، ولا يمكن اعتبارهم تحت الحماية الفرنسية، لأنهم أولا : قد فروا من الاحتلال الفرنسي، وهذا ما يمكن اعتباره تعبير عن رفض المهاجرين للسلطة الفرنسية، وثانيا، أن الباب العالي لم يعترف إطلاقا بهذا الاحتلال، ومن ثم فهم رعايا مسلمين، يتبعون الخلافة الإسلامية في تركيا. وهذا هو الموقف الذي أوضحه السيد أمبير في التقرير المعروف باسمه : Question des algériens de Syrie, des origines, causes et difficultés auxquelles elle a donné naissance. والحقيقة، أن الاعتبار الثاني ينطوي على وجاهة قوية على اعتبار أن الخلافة العثمانية لازالت قائمة، وأن المسلمين الجزائريين متعلقين بها على أساس أن السلطات الفرنسية قد أبقت تعامل الأهالي الجزائريين بنظام الشريعة الإسلامية[2]، ومن ثم فمرجعيتهم في ذلك هي مركز الخلافة الإسلامية في استانبول.

1. Télégramme Damas à Constantinople, 27 oct. 1884. in P. Bardin, op, cit. p.

2. انطوت السياسية الاستعمارية الفرنسية، منذ البداية على مفارقة صارخة، تسببت لاحقا في الهجرة والمقاومة والحروب. ومفاد هذه المفارقة، أن سلطة الاحتلال عمدت إلى اجتياح الأراضي وتعميرها لصالح المعمرين الجدد، دونما احتفال أو اعتبار يذكر للأهالي، وأبقتهم في نظامهم الاجتماعي على نظام الشريعة الإسلامية، وخاضعين سياسيا إلى الحكم الفرنسي، أي إلى سياسة مفارقة لطبيعة المجتمع المسلم الذي يستدعي الحكم الإسلامي لتسوية شرعية النظام، كما كان الوضع عليه قبل الإحتلال. جاء في وثيقة الاحتلال الأولى ما يلي:«ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرّة، ولن يلحق أي مساس بحرية السكان، ولن يتعرض دينهم، ولا أملاكهم، ولا تجارتهم وصناعتهم إلى أي أذى، وستكون نساؤهم محل احترامنا.» أنظر Convention entre le Général en chef de l'armée française et son altesse le Dey d'Alger, 5 juillet 1830. Code de l'Algérie annotée, p. 1.

كان أساس الانتماء السياسي هو الدين الإسلامي كمقوم جوهري للأمة الإسلامية الذي يعّبر عن عنصر الانتماء الروحي وبالتالي عن الهوية أو الجنسية. فقد كانت الحكومة التركية، هي الجهة السياسية، والخليفة العثماني هو الجهة الدينية بالنسبة للمسلمين في الأقاليم العربية الذين ارتبطوا طوال قرون بالإمبراطورية العثمانية، دار الإسلام في مواجهة دار الكفر/الحرب والمسيحية. والحقيقة أن هذا الاعتبار، كان فعلا قائما في وعي المسلمين الجزائريين، طوال فترة الاحتلال، ويمكن التأكد منه حتى في فترة متأخرة، مطلع القرن العشرين، خاصة في الصحف التي أنشأها الشبان الجزائريون، حيث عرضت على صفحاتها مواضيع وأفكار تنم على روح التعلق بالخلافة الإسلامية في تركيا. ولعل هذا ما يفسر لنا لجوء ولواذ الجزائريين بالمشرق كآخر الأقاليم التي لما تزل تحت السيادة التركية. لكن التعلق الديني، كان يضمر أيضا الجانب السياسي، لأن الباب العالي يرمز إلى جهة الحماية للرعية والسكان ومنه يتحدد مركزهم القانوني ووضعيتهم الاجتماعية والإدارية. وهكذا، فالاعتبار الديني لم يكن وحده ليحدد العلاقة بين الجزائريين والباب العالي بل الاعتبار السياسي أيضا، على أساس أن الأهالي الجزائريين مرشحون للهجرة إلى باقي الأراضي العثمانية، بناء على صفتهم الإسلامية.

أما الجانب الفرنسي، فقد التمس مجموعة من الإجراءات لازمت بها عائلة الأمير في المشرق، وأهمها، تبني البرلمان الفرنسي، شهر أوت 1884 علاوة معاش سنوية، تقدر بـ 80000 فرنكا لكافة أفراد العائلة، بعدما كانت تدفع للأمير فقط. كما، وضبط سجل مفصل بجداول بكيفية تقديم وتحصيص العلاوة على العائلة وفق عدد الأنفس، والمكانة في الخدمة الفرنسية. وأسقطت هذه العلاوة على الأشخاص الذين انضووا تحت اللواء التركي، وحصلوا بموجب ذلك على الجنسية التركية، وبالتالي البقاء تحت حمايتها كرعاياها. إن ما حظي به الأمير عبد القادر، كرمز للمقومة الوطنية الجزائرية، ومجموع ما سخرته له السلطات الفرنسية في المشرق، شجع أيضا الجزائريين، كما

يرى البعض، ومنهم السفير الفرنسي في استانبول السيد Marquis de Nouilles، إلى اقتفاء أثر الأمير والاستفادة من الامتيازات التي تمنحها السلطات الفرنسية، بعيدا عن منافسة المعمرين في الجزائر. ففي بلاد الشام لا يزاحمهم أحدا، وأن مركزهم يمكنهم من دعم الحماية لهم حيال السلطات التركية والمنافسة البريطانية. فقد كانت فكرة تشجيع الجالية الجزائرية على تقييد أسماء أبنائها في سجل القنصليات، وبالتالي الحصول على الرقم المحدد لهوية الشخص، يراد بها استعادة النفوذ الفرنسي الضائع في المنطقة منذ خروج نابليون من مصر عام 1802، وإعادة ترتيب أوضاعا جديدة بمعية جالية المهاجرين الجزائريين. هذا بالنسبة لأولئك الذين أبدوا رغبتهم في البقاء كرعايا فرنسيين، أمَّا الذين تمردوا على السلطات الفرنسية، ورفضوا الوضع القائم، فاعتبروا لاجئين سياسيين أو في حكم ذلك، ومن ثم تشديد الرقابة عليهم لأنهم بلا مركز قانوني أو إداري، قد يدفعهم إلى تعديل الوضع لاحقا. عموما، فقد لعب الأمير عبد القادر دورا كبيرا لإعادة الاعتبار والنفوذ المعنوي لفرنسا، في بلاد المشرق، حيث كان يتصرف كزعيم على الجالية الجزائرية، برعاية والموافقة الضمنية للسلطات الفرنسية.

أما تقرير السفير الفرنسي المشار إليه أعلاه، فيقدم الاقتراحات التالية كأفضل سبيل لمعالجة مسألة المهاجرين الجزائريين في بلاد الشام :

1- أن يترك جميع الجزائريين الذين وفدوا مع بداية الاحتلال إلى تركيا والأقاليم التابعة لها تحت السلطة التركية.

2- الاعتراف بشهادات الجنسية العثمانية التي حصل عليها الجزائريون، بعد أن صرحوا بها أمام موظفي وأعوان القنصلية الفرنسية بأنه قد حَصَّلُوا عليها بمحض إرادتهم.

3- رفع الحماية الفرنسية عن أولائك الذين انخرطوا في الجيش والدركية والشرطة العثمانية، ومصالحها الإدارية، ولم يحصلوا على رخصة من قبل السلطات الفرنسية.

4- منح جميع التسهيلات، في المستقبل إلى كل الراغبين في الحصول على الجنسية العثمانية. أما المهاجرون الجزائريون الذين فضلوا البقاء كرعايا الدولة الفرنسية، فهم فرنسيون، ويجب على السلطات التركية أن تعتبرهم كذلك. وقد قدم التقرير القائمة الرسمية بعدد الجزائريين المسجلين في قنصليتها بدمشق وعددهم 410 شخصا، و2068 شخصا مسجلا في قنصلية بيروت. وفي النهاية، يختم السيد أمبير تقريره بهذه التوصية: يجب التوكيد والحرص على ضرورة الاحتفاظ بالجزائريين إلى صفنا، من أجل الإبقاء وتنمية النفوذ الفرنسي في البلاد السورية. فالجالية الجزائرية لها اعتبارها البشري، وكذلك مراكز التجمعات الأهلية التي أقاموها في المنطقة، حيث الوجود الفرنسي يكاد يكون منعدما. وتفاديا لكل احتمال تجنيد السلطات التركية لها في حال وقوع الحرب، فإنه، وهذا ما يشدد عليه التقرير، على السلطات الفرنسية أن تبدي العناية القصوى بأفراد وأحفاد الأمير عبد القادر، وخاصة ابنه، الأمير هاشم، أحد أهم الرجالات المخلصين لفرنسا، وتمكينهم من مناصب الشعل والعمل[1].

في رسالة توجه بها الأمير عبد القادر[2]، ابن الأمير عبد الله[3]، إلى القنصل العام في دمشق، طلب منه تقديم التماس من السلطات

1. بطلب من وزارة الخارجية الفرنسية تم إلحاق ابنين من أبناء الأمير هاشم بثانوية لويس لوغران Lycée Louis le Grand بباريس، وتخرج أحدهم «الأمير خالد» برتبة عقيد، بعد أن واصل تعليمه في المدرسة العسكرية سانت سير Saint cyr، أنظر، Télégramme cpte à Damas, le 10 nov.1888, D-AR.Al. In Pierre Bordin, op.cit.p.

2. L'Emir Adelkader (petit-fils) à M. Piaf, consul général chargé du consulat général à Damas, le 27 sept. 1910. Gouvernement Général, AOM, 7H23.

3. سبق للأمير عبد الله، سادس أبناء الأمير عبد القادر، أن طلب هو أيضا، العودة إلى الحظيرة الفرنسية والعيش في كنف حمايتها، والاستفادة بالتالي من المنحة التي تقدمها السلطات الفرنسية إلى أفراد عائلة الأمير عبد القادر الذين بقوا في الجزائر، أو الذين لم يحصلوا على الجنسية التركية في المشرق العربي. أنظر، M.Savoye, consul de France à Damas à M. Deccassé, ministre des affaires étrangères, Damas, le 21 fév.1901.AOM, 7H23
ونورد فقرة مما جاء في رسالة الأمير عبد الله: «لقد كنت دائما أحمل نفس الإخلاص والولاء الذي ورثناه جميعا عن والدنا المرحوم الأمير عبد القادر (...) سيدي القنصل العام، أتقدم إلى جنابكم بهذا الرجاء على أمل أن تبلغوه إلى حكومة الجمهورية الفرنسية، لأني أرغب في إعادة إدماجي كرعية فرنسية، وأن أعد من الرعايا الأوفياء لها.» أنظر، l'Emir Abdallah, fils d'Abdelkader à M.Savoye, consul à Damas, le 10 fév.1901.AOM.7H23.

الفرنسية المعنية، بقصد إعادته ضمن الرعية الفرنسية في الجزائر، كونه ولد فيها، وأنه لم يكن قد بلغ سن الرشد عندما أقدم والده عبد اللّه على طلب الجنسية التركية، وحصوله على لقب الباشا، فضلا على أنه ناشد السفارة الفرنسية والقنصلية في دمشق من أجل الحصول على مركز قانوني وإداري فرنسي يتيح له الانتماء إلى الأمة الفرنسية. وفي الرسائل التي توجهت بها جالية الأمير عبد القادر، وبعض الأعيان من الجزائريين الذين وفدوا إلى الشام إلى السلطات الفرنسية ما يستشف منها الرغبة في الحصول على المركز والوضع القانوني/ statut الذي يحدّد ويعرّف الشخص حيال الدولة التي ينتمي إليها. وبالاستناد إلى الرسائل الرسمية بين وزارة الخارجية الفرنسي مع سفارتها وقنصلياتها في المنطقة، توكيد على استخدام جميع الوسائل والسبل من أجل حماية رعاياها في الخارج، ومنهم المسلمين الجزائريين الذين امتنعوا عن الالتحاق بالدولة العثمانية[1].

عموما، كانت الجالية الجزائرية في بلاد المشرق، موضع نزاع متواصل بين السلطات القنصلية الفرنسية التي تعمل بإمرة الحكومة في باريس، وبين السلطات التركية : محافظ دمشق، محافظ بيروت، خاصة في النوازل التي كانت تحل بالجزائريين في المنطقة» الاعتداء الذي تعرضت له الجالية الجزائرية في الجليل عام 1862 وجابهته بضراوة، الأمر الذي استدعى تدخل السلطة التركية، في ذات الوقت الذي تحركت فيه القنصلية الفرنسية، ورأت في المسألة تدخلا للباب العالي في أمر لا يعنيه، بل فض النزاع يعود لها حصرا، كما فعلت من قبل، عندما «كلفت» الأمير عبد القادر الجزائري عام 1860، التوسط، ثم التدخل المسلح لفض الاشتباك في الجبل اللبناني، وانتشال الموارنة من مذبحة حقيقية. بينما الطرف العثماني، كان يرى في تصرفات وتحركات

1. يذكر القنصل الفرنسي العام، أن الأسباب التي حركت الأمير عبد اللّه للحصول على الجنسية الفرنسية هي:- إخلاصه للدولة الفرنسية. -عدم انتظام العلاوة التي يتقاضاها من السلطات التركية، وتفضيله الحصول على المنحة الفرنسية على غرار ما كان يحصل عليه والده الأمير عبد القادر وأفراد عائلته الذين لم ينظموا إلى الدولة التركية.- تدنّي مستوى المعيشة وعجزه عن كفالة 20 شخصا، هم أفراد عائلة الأمير عبد اللّه Ibid .

القنصلية الفرنسية في بيروت ودمشق، سياسة فرنسية لاستعادة «شرف دبلوماسي» وعسكري فقدته، وخاصة بعد عام 1870، في أعقاب الهزيمة التي منيت بها فرنسا أمام ألمانيا، حيث تعرضت لنكسة مروعة، استفادت منها بريطانيا المنافس اللدود لها. وفي ظل هذه الأجواء المتلبدة، لم تتوان السلطة العثمانية في التدخل عبر حكامها في الوليات، إلى الإعراب صراحة عن مذهبها حول وضعية الجزائريين في الإمبراطورية، وسارعت إلى الاعتراف بهم كرعايا فرنسيين، لا بل عثمانيين بحكم قدومهم إلى أقاليم إسلامية وتحت سيادة الخلافة الإسلامية. وأمر الجنسية العثمانية للجالية الجزائرية، يَسْرِي أيضا على عائلة الأمير عبد القادر[1].

وأهم تعليمة صدرت في هذا الشأن وعبّرت عن المذهب الرسمي للحكومة العثمانية، وتضمنت الفحوى التالي «هناك صنفان من الجزائريين داخل الإمبراطورية : الجزائريون القادمون بصورة طارئة ومؤقتة بغرض التجارة والصناعة، والجزائريون الذين جاءوا واستقروا في أقاليم الإمبراطورية، بنية عدم الرجوع إلى بلادهم الأصلية. فالفئة الأولى، لها بطبيعة الحال حق طلب الحماية الفرنسية، بينما الفئة الثانية، التي تبنت حالا وفورا الجنسية العثمانية، الشرط الذي لا يمكن الاستغناء عنه، حسب القانون، من أجل الإقامة بشكل دائم في تركيا، وفي هذه الحالة يخضعون لا محالة للنظام القضائي العثماني»[2].

د. نور الدين ثنيو

1. Damas à cple, 1874.

2. وقد تم صياغة هذه التعليمة، بمناسبة حادثة تعرض لها جزائري مقيم في دمشق، يحمل رقم تسجيل القنصلية الفرنسية، أرغمته السلطات التركية على التجنيد تحت لواء الجيش التركي، لكنه فر ولاذ بالقنصلية الفرنسية.

مصادر التاريخ الاجتماعي وتاريخ الهجرة في الجزائر من القرن 18 إلى القرن 20 م

خميسي عبد الحميد، باحث مشارك
مخبر الدراسات حول حركات الهجرة جامعة منتوري قسنطينة

مقدمة :

إن التاريخ منذ هيرودوت[1] عرف ثورة منهجية بفضل تفاعله الايجابي مع العلوم الاجتماعية والإنسانية. وقد استحق بذلك صفة الانتماء لتلك العائلة من العلوم. فتحرر من أساطير الآلهة والمقدس من الأدب وأصبح الإنسان مركز اهتمامه وموضوع دراسته.

وقد كانت فرنسا وبدرجة أقل الدول المتقدمة الأخرى مسرحا لهذا الالتقاء المثمر بين التاريخ والعلوم الاجتماعية. إن ذلك لم يكن محض صدفة، ففرنسا كانت عبر تاريخها الحديث والمعاصر مسرحا للتحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي شاهدتها القارة الأوروبية : الثورة الفرنسية 1789م التي لعبت فيها العوامل الاجتماعية دورا حاسما من أزمة غذائية دورية إلى بطالة ونزوح ريفي أدى إلى ظهور الأحياء الثائرة والمتمردة دوما على السلطة الملكية المطلقة كضاحية Saint-Antoine [2] الباريسية. وظهرت لأول مرة مصطلحات جديدة : الشعب، الأمة السيدة والمواطنة. ولم تخل الثورة الفرنسية من المطالب والطموحات

1. هيرودوت 484ق.م-420 ق.م مؤرخ يوناني قدم عرضا إثنوغرافيا تناول فيه النظم الاجتماعية وعادات وتقاليد القبائل الليبية القديمة، جمعها وترجمها Stéphane Gsell تحت عنوان : Textes relatifs à l'histoire de l›Afrique du nord.

2. خميسي (عبد الحميد)، مشكلة الغذاء وثورات الخبز في الجزائر وفرنسا خلال القرن18 وبداية ق 19م، رسالة ماجستير تحت إشراف أ. د. كمال فيلالي، جامعة قسنطينة، 2005، ص. 100.

الاجتماعية التي عبرّ عنها بكل بساطة ووضوح Gracchus Babeuf.[1]
لقد كانت فرنسا أيضا منبتا لثورات القرن 19 م والتي أعطت للمشكلة الاجتماعية بعدا خاصا ، فقد تشكلت فيها سنة 1848 أول حكومة ذات توجه اشتراكي كان الاشتراكي Louis Blanc من أبرز وجوهها.

الثورة الصناعية : الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية التي شاهدتها أوروبا الغربية في أواخر القرن 18 وطيلة القرن 19م. وقد دفعت بملايين الفلاحين باتجاه الأحياء الفقيرة بالمدن والتي شكلت طبقات خطيرة[2] بقيت إلى عهد قريب تمثل «عالم ثالث» الدراسات التاريخية. وكانت بداية الاهتمام بتاريخ هذه الطبقات متزامنة مع المكانة الجديدة التي أصبحت تحتلها نتيجة الإصلاحات والمكاسب الاجتماعية التي حققتها بعد 1936 (قيام الجبهة الشعبية في فرنسا والحقوق الاجتماعية التي رافقتها) أما في مطلع القرن 20م فقد كان للفكر الماركسي ونظريات Emile Durkheim [3] و Vidal de La Blache [4] دور أساسي في ظهور مدرسة الحوليات Ecole des annales على يد Lucien Febvre وزميله Marc Bloch. وقد تتلمذ على يديهما جيل من المؤرخين التجديديين وتوسعت مجالات الدراسات التاريخية فلم تعد تحدها حدود فظهرت مدارس التاريخ المعروفة الآن: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، التاريخ الثقافي، التاريخ الحضاري إلى التاريخ السياسي والدبلوماسي بل وظهرت فكرة التاريخ الكلي Histoire totale التي ندى بها أيضا المؤرخ الإنجليزي Eric Hobsbawm [5]، فالتاريخ لديه عبارة عن نسيج من الأنشطة البشرية المتداخلة. وبعد هذا العرض السريع يجدر بنا أن نطرح التساؤلات التالية : ماذا استفاد التاريخ من هذا التقارب والتفاعل مع العلوم الاجتماعية الأخرى ؟ ومدى استفادة تاريخنا من ذلك ؟ وهل مصادرنا التاريخية تسمح لنا بولوج هذه المجالات الجديدة ؟

1. نفس المرجع ،ص. 27.
2. Laurent Bonelli, des classes dangereuses à discipliner, monde diplomatique, mars 2008.
3. Denys Cuche, la notion de culture dans les sciences sociales, éditions la découverte, Paris, 1996, pp. 23-24.
4. Vidal de La Blache, tableau géographique de la France, 1903.
5. Hobsbawm (Eric), manifeste pour l'histoire, monde diplomatique, décembre 2004.

أ- **المجالات الجديدة للتاريخ :**

قبل الخوض في المجالات الجديدة التي يتيحها التقارب بل والتعاون الواعي بين العلوم الاجتماعية والفوائد التي يجنيها التاريخ من وراء ذلك لابد من تحديد العلاقة بين هذه العلوم في الجامعة الجزائرية. فكما هو معلوم لتزال الصلة بين العلوم الاجتماعية في جامعتنا غير قائمة تماما، فكل اختصاص لازال مستقلا عن الاختصاصات الأخرى وكل بما لديهم فرحون. مع العلم أن دراسة أي علم من هذه العلوم بمعزل عن الأخرى لا يجدي نفعا وخاصة بالنسبة للطالب والمختص في التاريخ الذي يدرك حاجته الشديدة للعون الذي تقدمه له العلوم المساعدة الأخرى. وهو ما يدركه أيضا المختصون في الاجتماعيات الأخرى ومن هنا بات البحث المتعدد الاختصاصات أمرا لا مناص منه la recherche pluridisciplinaire وذلك باستحداث جذوع مشتركة بين العلوم الاجتماعية والإنسانية كما هي موجودة بين العلوم الطبيعية وبين العلوم الدقيقة. وفيما يخص التاريخ الاجتماعي يتعرف الطالب والمختص على المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي توفرها العلوم الاجتماعية الأخرى ومنها : المجموعات الاجتماعية groupes sociaux النقلة الاجتماعية sociale mutation التحولات الاجتماعية transformations sociaux الجماهير المجهولة، الجماهير الريفية، المهمشين، السلوكيات الاجتماعية أو العادات والتقاليد، والعلاقات الاجتماعية والطبقات الاجتماعية، النخب وعوامل التغيير الاجتماعي والتحركات السكانية. وتستخدم هذه المصطلحات والمفاهيم في تفسير الأحداث التاريخية وقراءتها بشكل صحيح وإدراك التغيرات الاجتماعية وكيفية حصولها والسير مع حركة التاريخ والتطور وليس عكسها كما يحدث للبعض. كما سمح هذا التطور الذي حققه التاريخ بإعادة تفسير الكثير من الأحداث وأخرج الدراسات التاريخية من حالة الركود التي آلت إليها في أواخر القرن 19م. ورغم أن التاريخ أصبح وضعيا يطمح إلى الموضوعية ونبذ الذاتية التي عرف بها التاريخ القصصي وتاريخ السير إلا أن الناس سرعان ما سئموا تاريخ الأبطال

والشخصيات البارزة وتغييب تاريخ الطبقات الكادحة والخطيرة كما كانت تسميها بورجوازية القرن 19م في نشوة انتصارها على الأنظمة المطلقة. وبقي الاهتمام بتاريخ هذه الطبقات متواضعا إلى غاية الثلاثينات من القرن الماضي لأن الأزمة الاقتصادية الكبرى لعام 1929م -وربما قبلها الثورة الروسية -1917 أعادت هذا الاهتمام إلى الواجهة وبدأت بذلك الكتابات التاريخية تتحرر من قيود المدرسة الوضعية التي تقدس الوثيقة حرصا على الموضوعية رافعة شعار كفانا من التاريخ على طريقة «سينيوبوس».[1]

ب – أهمية تاريخ الجزائر الاجتماعي :

هل بوسعنا نحن في العالم الثالث وفي الجزائر على الخصوص التخلي عن تاريخنا السياسي رافعين نفس الشعار الذي رفعه غيرنا ؟ الجواب معروف بداهة لأننا ببساطة أمة حديثة العهد باستقلالها لازال القسم الأعظم من تاريخها تحت الأنقاض ينتظر من ينتشله. وتلك مهمة لابد أن ينبري لها جيش من باحثينا ومؤرخينا. لكن هذه المهمة الجليلة لا يجب أن تنسينا تاريخنا الاجتماعي أي تاريخ الشعب الجزائري منذ القديم إلى اليوم والبحث عن عناصر الاستمرار والقطيعة مع إبراز الدور الكبير للعامل الاجتماعي والخصوصيات الاجتماعية في ديمومة الآمة الجزائرية وتماسكها عبر التاريخ رغم تعرض هذا البلد لكل أشكال السيطرة الأجنبية قديما وحديثا. وهو ما أثار دهشة الأجانب المهتمين بتاريخنا ومنهم «شارل أندري جوليان»[2]. فكيف بنا نحن نتأخر عن الركب ؟

1. Seignobos (ch.) et Langlois (ch. V.), introduction aux études historiques,1898
2. Julien (Charles André), Histoire de l'Afrique du nord .(thème de la continuité du fait Berbère à travers les âges. et le parallèle entre la résistance Berbère à la romanisation et la même résistance à l'islamisation d'une part et d'autre part entre le donatisme et le kharidjisme).

مصادر تاريخ الجزائر الاجتماعي
وتاريخ الهجرة بين القرن 18م و20م :

إننا شعب لا يكترث ولا يأبه لتسجيل الأحداث التاريخية أو الخاصة. فنلاحظ عزوف مواطنينا وحتى مثقفينا عن كتابة مذكراتهم وتفاصيل حياتهم اليومية. ويمكن أن توجه هذه الملاحظة ولو بأثر رجعي للأجيال السابقة ! لأن ذلك سبب افتقارنا للمصادر التاريخية الكافية لكتابة تاريخنا وخاصة الاجتماعي منه. ورغم قلتها بالنظر إلى طول المدة الزمنية التي تغطيها إلا أننا ملزمين بالاعتماد عليها. ونصنفها كما يلي : -الفترة العثمانية:
- المصادر المحلية : صنفتها الحكومة العامة ابتداء من 1908 وتولى هذه المهمة كل من Bousquet و Devoulx وقد أدرجها هذا الأخير ضمن مصنفين الأول خصصه للوثائق العربية – التركية، والثاني خصصه لسجلات بيت المال. وقد تم وضع هذه السجلات في 36 حافظة وتتكون من عقود الحبوس، المؤسسات الدينية من مساجد، مزارات وأضرحة الأولياء الصالحين (زوايا) وفقراء مكة والمدينة وفقراء الأندلس وأنساب الأشراف. وتتضمن هذه السجلات تفاصيل الضرائب و العوائد وجرايات الجند والهدايا التي كانت تقدمها الدول لحكام البلاد. وهي معلومات من شأنها تقديم مادة خبرية هامة -إذا أحسن الباحث استغلالها طبعا- عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإيالة الجزائرية.

المخطوطات: تم الشروع في جمعها وتصنيفها بطلب من De Slane ابتداء من 1845 وذلك بمشاركة Fagnan وأساتذة كلية الآداب ثم جامعة الجزائر ابتداء من عام 1908 منهم R. Basset ,Mohamed ben Cheneb, Motylinski. أما مصادرها فهي : المسجد الكبير بالعاصمة، مكتبات وادي ميزاب، زوايا الهامل، عين ماضي، تيماسين، عجاجة ومدرسة بن يوسف إضافة إلى مخطوطات «سي السعيد بن بشتارزي» القسنطيني والتي قام بجمعها Charbonneau.[1]

1. Tayeb Chentouf, Etudes d'Histoire de l'Algérie, opu, Alger, 2004, pp. 15-16.

كتابات الجزائريين : ونخص بالذكر :

- مجاعات قسنطينة لصالح العنتري.
- مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر.
- مذكرات حمدان خوجة المعروفة بالمرآة أو لمحة إحصائية وتاريخية عن الإيالة الجزائرية .

مذكرات الرحالة، الأسرى والقناصل :

إن أوروبا القرن 16م قد خرجت من عزلتها الجغرافية بفضل حركة الكشوف الجغرافية وأصبح هاجس الأوروبيين هو معرفة الآخر والتوصل إلى أسهل السبل للسيطرة عليه. ضف إلى ذلك روح التسامح الديني التي لمسوها عند المسلمين عامة والعثمانيين خاصة. وهو عكس ما كانت تروج له الكنيسة الكاثوليكية خلال العصور الوسطى. وقد مر بالجزائر عدد كبير من هؤلاء الأجانب ولذلك سأقتصر على ذكر بعضهم. وكانت مذكراتهم عبارة عن وصف دقيق ومفصل عن عادات الجزائريين وتقاليدهم ومؤسساتهم السياسية، الاجتماعية والدينية. أما فيما يتعلق بتحليلاتهم للواقع الجزائري فهي في مجملها خاطئة وسطحية قائمة على أحكام جاهزة تنم عن إثنومركزية Ethnocentrisme Européen avant l'heure. وهنا يكمن دور الباحث في التاريخ الاجتماعي، لأن وفرة المصدر مهما كان تحيزه تتيح له القدرة على التحليل الموضوعي للمادة الخبرية بحكم معرفته بالبيئة الاجتماعية موضوع الدراسة. وسأذكر البعض ممن ارتأيت أهمية كبرى لمؤلفاتهم :

- بيار دان 1637.
- هايدو.
- الأب كارتيي 1668.
- داراندا 1642.
- الفارس دارفيو 1665-1675.

- جرمان مووات 1683.
- لوجيي دو تاسي 1725.
- بايسونال 1725.
- ديفونتان 1785.
- الأب بواري 1789.
- فيليبو بينانتي 1817.
- رحلة شاو.
- مذكرات ويليام شالر قنصل الولايات المتحدة الأمريكية.
- فايسات.
- فونتير دو بارادي.
- دوماس.
- بوتان.

ملاحظة : إن المصادر الخارجية المتواجدة في بلدان عديدة هي بالأساس دبلوماسية، تخص العلاقات الجزائرية العثمانية والجزائرية الأوروبية. أو تتعلق بالجانب التجاري المحض.

الفترة الاستعمارية ومرحلة الاستقلال :

وهي تزخر بالمصادر التاريخية خاصة المتعلقة بالتاريخ الاجتماعي لأنها ليست محل خلافات بين الجزائر والدولة الاستعمارية السابقة كما هو الشأن بالنسبة للأرشيف الإداري والعسكري. وسأقدم عرضا مختصرا عن أهمها :

- أرشيف المحاكم.

- أرشيف مصلحة العقارات أو دار التراب كما يسميها البعض (Les Domaines).

- أرشيف البلديات والعمالات السابقة Les Archives départementales.

- كتابات العسكريين، والموظفين الاستعماريين.

- الكتابات الإثنولوجية الفرنسية عن الجزائر خلال الفترة الاستعمارية. وذلك من بداية الاحتلال إلى غاية الثورة التحريرية.

- كتابات أعضاء الجمعيات الأثرية والتاريخية التي تتضمنها المجلة الأفريقية والمجلات الأثرية الاستعمارية.

- أما فيما يخص الهجرة الجزائرية إلى فرنسا فمصادرها عديدة والبعض منها يبقى مجهولا كالأرشيف الخاص الذي بحوزة المهاجرين من الجيلين الأول والثاني.

- أرشيف فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني وودادية المهاجرين في فرنسا.

- الأرشيف السمعي- البصري للإذاعة والتلفزيون الجزائري خاصة منها البرامج التي كان يعدها الإذاعي الفذ «العربي بن دادة» وكانت تحضي بمتابعة مهاجرينا ودويهم طيلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

الأدبية و الفنية :

إن الحدث الاجتماعي بشكل عام والهجرة بشكل خاص تعد تجربة إنسانية تستحق التدوين. لكن كيف صور أدباءنا حياة المهاجر وما هي مصادرهم في ذلك ؟ من كان الأكثر اهتماما بموضوع الهجرة؟ ولماذا ؟. والإجابة بدون تردد إنه : «مولود فرعون» في روايتي «ابن الفقير» و «الأرض والدم»[1]. وهي تربط بين ظاهرتي الفقر والهجرة إلى فرنسا قبيل وبعد الحرب العالمية الأولى. ولكن لماذا مولود فرعون ؟ ولماذا هاتين الروايتين على وجه التحديد ؟ الجواب هو أن مولود فرعون يعتبر أول كاتب جزائري يقدم للقارئ نموذجا اجتماعيا جديدا nouveau type social كما يسميه علماء الاجتماع شكل ابتداء من الحرب العالمية

1. روايتان لمولود فرعون من شخصياتهما «رمضان ابن تاسعديت» وهو والد الكاتب، و«اعمر اوقاسي ابن كمومة» العائد إلى إيغيل نزمان رفقة زوجته الباريسية. وهما نموذجان للمهاجر القبائلي الذي أجبرته البطالة والفقر على الهجرة إلى فرنسا.

الأولى تقريبا مجموعة اجتماعية Groupe social جديدة تتمثل في المهاجرين. وتشكلت هذه المجموعة بفعل مغادرة هؤلاء المهاجرين لمجموعاتهم الطبيعية : الأسرة، الرابطة العرقية والجهوية لتصبح جماعة أنتجتها الظروف التاريخية والصدام الحضاري بين شعبين مختلفين في كل شيء عدا حاجة الأول لليد العاملة الرخيصة لإعادة بناء ما دمرته الحربين العالميتين. لكن رغم ذلك شكل المهاجرون جماعة واعية بذاتها وبالظروف والأوضاع التي تعيشها في المهجر والدور المنتظر منها لاحقا. وهو ما يفسر -ولو جزئيا- نمو الوعي القومي في أوساط المهاجرين الجزائريين حيث أسسوا نجم شمال أفريقيا في باريس سنة 1926. وقد ضم مناضلين من مختلف جهات الجزائر وشكل هؤلاء المهاجرين الجيل الأول والثاني من مناضلي هذا الحزب العتيد (عبد القادر حاج علي، مصالي الحاج، عمار عيماش، آكلي بنون، كحال أرزقي، عبد الله فيلالي[1] وغيرهم..). ثم انتقال نشاطه السياسي فيما بعد إلى الجزائر. ظهور نتيجة لظروفهم القاهرة. ويقسم «مولود فرعون» المهاجرين إلى فئتين :

- **المهاجرين الموسميين الذين يتنقلون** : بين الجزائر وفرنسا les migrants وهم أناس هاجروا من أجل العمل حياتهم ذهاب وإياب بين ضفتي المتوسط. فهم يعملون في فرنسا كما يعملون في حقولهم بعد العودة إلى البلاد. فتختفي مظاهر الاغتراب تدريجيا فتعود البشرة إلى لونها الداكن كما يعود المهاجر إلى لباسه المعهود. يعود هؤلاء عادة بجيوب ممتلئة، فيسددون ديونهم للمرابي، يشترون حقلا ويتزوجون. فينالون بذلك رضا الأهل عنهم ويحظون باحترام الناس. وما يحققون ذلك إلا بالاقتصاد في النفقة وتحمل مشقة الحرمان من الملذات وحتى بالبخل في كثير من الأحيان. فلا يساعدون أحدا. كما يسخرون من الآخرين فهم واعون بواجباتهم. كما لا يذكرونهم بخير[2]. وخير من يمثل هذا النموذج «رمضان منراذ» و«رمضان» رفيق اعمر اوقاسي. أما الفئة

1. Harbi (Mohamed), Le F.L.N. mirage et réalité, naqd-enal, 1993, p. 25.
2. FERAOUN (mouloud), la terre et le sang, Enag-éditions, p. 46.

الثانية فسماها مولود فرعون المستقرون. les sédentaires وتتكون هذه الفئة من بعض الشباب المتعلم من حملة الشهادات الابتدائية وكثير من غير المتعلمين. يتوجهون للعمل في فرنسا لمساعدة أهاليهم وهو الدور الذي أوكل لاعمر اوقاسي. يلتحق هؤلاء في بداية مشوارهم الاغترابي بقدماء مهاجري منطقتهم أو قريتهم. فيعيشون ضمن مستعمرات متكونة من أبناء المنطقة الواحدة. أما مكان الإقامة فهي الفنادق الوضيعة وفيما بعد ظهرت إقامات foyers Sonacotra. وانتشرت في كامل أنحاء فرنسا. وهي عبارة عن أحياء مراقد[1]. cités-dortoirs أما مناطق تركز المهاجرين حسب المنطقة : فمعظم المهاجرين القبائليين يعيشون في الشمال خاصة في حوض باريس. أما مهاجري الشرق خاصة الجيجليين فمعظمهم يقيمون في الألزاس واللورين أما مرسيليا فيتركز فيها مهاجري القطاع الوهراني أما مهاجري نواحي ميلة، القرارم، الميلية، سيدي معروف، بني خطاب والعنصر فمعظمهم كانوا يقيمون في مناطق الألزاس –لورين (كولمار، ميتز وثيونفيل). لكن سرعان ما يغادر الشباب تلك المستعمرات ويطيرون بأجنحتهم بعد العناية التي لقوها هناك. ويتفرقون عبر كامل التراب الفرنسي فتتاح لهم فرص جديدة فربما يتزوجون وينجبون فينقطعون عن التفكير في العودة ثم النسيان. وبعضهم يتيهون وينحرفون بفعل فشلهم في الاندماج الاجتماعي Intégration sociale. بل يندفعون وراء الملذات كالإدمان على الخمور ومخالطة الأوساط المنحرفة وتعقب الفتيات والنساء (رابح أو حموش وقريبه اعمر اوقاسي). والنتيجة تكون نفسها أي التوقف عن التفكير في العودة ثم النسيان. وفي أحسن الأحوال الطرد من التراب الفرنسي l'expulsion. وقد رأيت بعض هؤلاء يحملون فوق الدراع وشما خاصا يشبه ذلك الوشم (GAL) الذي كان يعرف به قدماء المجذفين Les galériens في ظل النظام القديم بفرنسا (شخصية جان فالجون Jean Valjean عند فيكتور هيجو). وكان بمثابة السوابق العدلية في وقتنا الراهن. ويطلق على الواحد منهم لقب مبتدع «البيلسي». بعضهم يعود في

1. Archives privées.

سن متقدمة فلا يكاد يعرفهم أحد. بينما يموت بعضهم بديار الغربة فيدفنون هناك. وينقل جثمان البعض منهم ليدفن في بلده وتتكون بالمناسبة حملة تضامنية لجمع تبرعات المهاجرين خاصة أبناء المنطقة الواحدة ومعارف المرحوم لتسديد تكاليف نقل الجثمان إلى الجزائر. وإذا تبقى شيء من المبلغ المتبرع به فيذهب إلى أهل الفقيد (رابح أو حموش). وقد رأيت ذات يوم جنازة أحدهم، إذ نقلت مباشرة من سيارة الإسعاف إلى المقبرة دون أن تلقى عليها النظرة الأخيرة ولم تذرف عليها ولو دمعة واحدة. وترسم هذه الكتابات خاصة عند مولود فرعون حياة المهاجر من بدايتها إلى نهايتها وتبدأ بسرد الظروف الاجتماعية التي كانت تجبر الفلاح الجزائري على مغادرة مسقط رأسه وهي البطالة، المرض، البحث عن غد أفضل والديون حيث يقول : «... بعد أن استعاد عافيته عرف عمق الهاوية التي رماه فيها المرض. فالبؤس يتعقبه. لأول مرة منذ اقتسام التركة وافق مكرها على رهن حقله وبيته أمام القاضي.. وبعد ذلك بأيام قليلة غادر «رمضان» قريته متجها للعمل في فرنسا. فهو يعلم بأن بقائه في بلده يضاعف ديونه حتى تأتي على كل ما يملك.»[1] كما يصف بدقة الجو المأساوي الذي تتركه الهجرة القسرية على المهاجر وأسرته فيقول : «في الليلة التي سبقت مغادرته البلد آوى رمضان إلى فراشه. وفي ظلام دامس رفع يديه لطلب العناية الإلهية لكي تتولاه برحمتها وتتولى فلذات كبده بالرعاية .. لقد أدرك فورولو[2] أن أباه قد هاجر إلى فرنسا ففي ذلك الصباح وجد أمه وأخواته تبكين. فالأب غادر عند طلوع الفجر دون علم أحد أو معانقة أبنائه...»[3] وتبقى الرسالة هي الصلة الوحيدة بين المهاجر وأسرته غير أن أميته تحرمه من لذة التعبير وتفشي أسراره وأخبار أسرته قبل اطلاعه عليها فلا بد أن يبحث عن قارئ لرسائله. وتتضمن هذه الرسائل عبارات شائعة من نوع : إذا أنتوما بخير إحنا بخير، سلم على كل

1. Mouloud Feraoun, le fils du pauvre, le seuil, 1954, ENAG-éditions, 1998, pp. 240-241.

2. اسم كاتب الرواية.

3. Feraoun, ibidem, p. 244.

واحد باسمه[1]. كما تتضمن الرسالة أوامر عن بعد توحي باهتمام المهاجر من نوع «رمضان» ببيته رغم الفراق والعمل الدائم حتى أيام الآحاد والعطل وهو نظام كان معمولا به في مصانع الصلب بناحية أوبارفيليي Aubervilliers. وهناك تعرض لحادث خطير. فقد أصابته عربة وأدخل المستشفى وانقطعت أخباره... وفي أحد الأيام عاد إلى بلده بعد عملية شق البطن التي أجريت له في المستشفى حاملا معه ملفا طبيا حصل بموجبه على معاش قيمته 74 فرنك كل ثلاثي أقام من أجله معارك قانونية طويلة... إنه مبلغ كاف لشراء «الشمة»[2]! وبذلك الفلاح القبائلي إلى حقله وأشجار الزيتون كما تركها ذات يوم عند طلوع الفجر. كما يقدم «مولود فرعون» نموذجا آخر للمهاجر يختلف نوعا ما عن «رمضان منراد» فهو من أولئك الذين انقطعت أخبارهم لسنوات طويلة وحاولوا بناء حياة جديدة في فرنسا وتزوجوا بفرنسيات لكنهم سرعان ما يدركون الفوارق الثقافية والاجتماعية بين أرض الأجداد وأرض الهجرة ويتيهون بين عالمين متناقضين متفاوتين. وتبدأ هذه القصة الحقيقية بعودة اعمر إلى مسقط رأسه إيغيل نزمان رفقة زوجته الباريسية لأن عودة القبائلي إلى جبله بعد غياب طويل هي عودة إلى الواقع بعد حلم قد يكون جميلا أو مزعجا، فالحقيقة لن يجدها إلا في بيته وبين الأهل في القرية[3]. أما المصادر الفنية فهي لا تقل أهمية من الأولى وهنا أخص بالذكر «أغنية الهجرة» التي عبرت بصدق عن أحاسيس وتطلعات المهاجر ومعاناته مع الحنين للأهل (الغربة) والتمييز العنصري والاعتداءات اليومية والتهميش والاغتراب الثقافي والخيانات والتنكر من الأهل. وأفضل من عبر عن هذه المآسي «البارة اعمر» أحمد صابر «محمد المازوني» رابح درياسة (يا بابور النار يا بابور الغربة) «مريم عابد» «الغالية» وغيرهم.

1. Ibidem, p. 246.
2. Ibid., p. 260.
3. Feraoun, (mouloud), la terre et le sang, ENAG-éditions, p. 7.

المصادر الشفهية : إن التاريخ الشفهي ليس مدرسة تاريخية قائمة بذاتها بل هو يعتبر منهجية جديدة في دراسة تاريخ الشعوب التي لا تكتب Les peuples sans écritures [1] وشعوب العلم الثالث وحتى الطبقات الفقيرة والفئات المهمشة في الدول الصناعية. ربما يعتقد البعض أمرا جديدا في دراسة التاريخ البشري غير الواقع يخالف هذا الاعتقاد. فمعظم التاريخ البشري جاء إلينها عن طريق الروايات التي نقلها «هوميروس» «هيرودوت» «ثوسيديد» «بوليب» «ساليست» «تاسيت»[2] «الطبري» «المسعودي» «ابن كثير» «ابن خلدون» بل حتى السنة النبوية وصلت إلينا عن طريق الرواية الشفهية والإسناد. ويعتمد التاريخ الشفهي عامة وما يرتبط منه بالهجرة على الشهادات الشخصية للمهاجرين وأبنائهم وجمع نماذج من السير الذاتية الشفهية Autobiographies orales. ويعتبر ذلك أمرا ممكنا وسلاحنا في ذلك «جهاز مسجل». وقد استخدمت منهجية البحث الشفهي منذ أمد بعيد في العلوم الاجتماعية الأخرى خاصة في علم الاجتماع وعلم الإنسان الاجتماعي والثقافي بنجاح[3] وهو ما يجعلنا نتفاءل بنجاحها في الدراسات التاريخية الاجتماعية إذا أحسن استعمالها.

الخاتمة :

إن كتابة تاريخنا الوطني بجميع مكوناته يتطلب إدخال طرق ومناهج بحث جديدة رأينا أهميتها الكبيرة من خلال هذا العرض المتواضع. ربما تكون جديدة أو قليلة الانتشار في الجامعة الجزائرية إلا أن ذلك لا يعفينا من استخدامها. وهي طرق تتطلب التمرن والممارسة. وإذا لزم الأمر نستعين بخبرة من سبقونا على هذا الدرب. فقد طال انتظار مؤرخينا وباحثينا لأرشيف ما وراء

1. ويقصد بها عند علماء الأنثروبولوجيا قبائل الهنود الحمر و القبائل الأسترالية و معظم شعوب أفريقيا.
2. ديفيد هينج : دراسة التاريخ من خلال الروايات الشفهية، ترجمة د. ميلاد أ. المقرحي، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ليبيا، 2003 ، ص. 34-35.
3. Pritchard (E. E. Evans), Anthropologie sociale, payot, Paris, 1969, p. 109.

المتوسط والذي لا زال ينتظر الإفراج بعد مضي ما يقارب نصف قرن من الاستقلال. إن كتابة التاريخ باعتماد الطرق السالفة الذكر يمكن الشعب الجزائري من استرجاع جزءا كبيرا من ذاكرته الجماعية قبل فوات الأوان وذهاب الجيل الذي صنع هذا التاريخ . فكما يقول المثل الأفريقي «عندما يموت شيخ أفريقي فكأنما احترقت مكتبة بكاملها». أما المصادر المتعلقة بالهجرة إلى فرنسا فهي عديدة ومتنوعة : الأرشيف العائلي للمهاجر ويتكون أحيانا من مراسلاته العائلية والإدارية وحتى وثائق العمل والإقامة وكشوف الرواتب الشهرية. الأرشيف السمعي البصري والمقابلات التي يمكن إجراؤها مع عينات من المهاجرين. وكذا البحث عن أرشيف المهاجرين الموجود في مختلف الدوائر الإدارية الفرنسية وتصنيفه. وفيما يتعلق بالمصادر الأدبية فإن الاعتماد عليها مفيد للباحث في تاريخ الهجرة لعدة أسباب منها : معاصرة الكاتب للحدث أو الموضوع الذي يكتب عنه ولذلك فهو يقدم شهادة تاريخية حية فالكتاب من هذه الناحية هم ذاكرة شعب Témoins du peuple. كما قد يكون الأمر تجربة خاصة تفاعل معها الكاتب بكل جوارحه و عبر عنها بإحساس صادق لا يدركه سوى أولئك الذين عايشوا تجارب مماثلة و أنا واحد منهم.

أ. عبد الحميد خميسي

المهاجرون في المدينة..
وشبكة الاتصال الحضري

د. حسين خريف
كلية العلوم الانسانية، قسم علوم الإعلام والاتصال

ذهب بعض الدارسين الأمريكيين المهتمين بدور الاتصال في تحليل مختلف الظواهر الاجتماعية إلى أن الحقل الاتصالي كفيل وحده بالكشف عن العلاقات القيمية والثقافية والسلوكية بشكل يغني عن المفاهيم التقليدية للعلوم الإنسانية والاجتماعية وتطبيقاتها، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن «هناك أسلوبا واحدا اليوم ونموذجا علميا فريدا لفهم السلوك الإنساني يمكننا من شرح المفاهيم الفيزيقية للفرد وبين الأفراد، وبين الثقافات ضمن نظام واحد هو الاتصال»[1]. وما دمنا نتصل بوسيلة أو بأخرى وبأسلوب أو بآخر ولهذا الغرض أو ذاك فلا شك أن فهم ما يحدث من تفاعل بيننا وما يتخلله من سلوك وظواهر مختلفة يتطلب من الدارسين العودة إلى أصول الأفعال، والأصول هنا ليست سوى الاتصال.

وعلى الرغم من تحفظاتنا على الإفراط في الاطمئنان إلى دور الاتصال وحده لتحليل وفهم الواقع والتحولات الاجتماعية إلا أننا نعتقد أن هذا المدخل يجد مكانته في سياق النظرية السوسيولوجية الحديثة على ضوء ما أفرزه تطور وسائل وتكنولوجيات الاتصال الحديثة من ثورة أدت وستؤدي مستقبلا إلى إحداث تغييرات واسعة في كثير من المفاهيم والتحليلات السوسيولوجية، وأن فهم ظاهرة الحراك الاجتماعي أو الهجرة في المجتمع الجزائري فهما

1. Gregory Bateson, communication et société, traduit de L'américain par Gerald Dupuis, édition du seuil, Paris, sans année, p. 17.

شاملا يمكن أن يتخذ من هذا المنظور (المنظور الاتصالي) إطارا لدراسة وتحليل وفهم هذه الظاهرة، إضافة إلى العوامل الأخرى السيكولوجية والسوسيولوجية والإيكولوجية.

فالهجرة في بعدها الاتصالي لا تعني انتقال الأشخاص من بيئة طبيعية واجتماعية إلى بيئة أخرى فحسب، ولكنها فضلا عن ذلك تقدم صورة شاملة عن اتصال الريف بالمدينة من خلال نمط حياة المهاجرين المشتمل على متغيرات متعددة ومتنوعة. فالمهاجر حين يستقر بالمدينة، فهو لا ينتقل إليها كفرد مجرد من السمات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالبيئة الأصلية، بل يكون مزودا بخصوصيات النسق الاجتماعي والثقافي الذي نشأ فيه، والذي تشكل أصلا ضمن شبكة اتصال محددة القنوات.

وعند الهجرة من بيئة ريفية إلى بيئة حضرية -وهذا هو الاتجاه الغالب- فلا شك أن كل ما اكتسبه المهاجر في إطار بيئته الأولى من معرفة واتجاهات وسلوك يوضع على المحك أمام محاولات فهم وتفسير الظواهر والمواقف الجديدة والتعامل معها، كما يطرح تساؤلات عديدة منها :

❖ ما علاقة تحول المهاجرين من استعمال شبكة اتصال محدودة -اجتماعيا وفيزيقيا- إلى شبكة أخرى أكثر انفتاحا بضيق نسق علاقاتهم الاجتماعية في المدينة ؟

❖ إلى أي مدى تظل المنظومة القيمية للمهاجر صامدة في وجه القيم الجديدة ؟

❖ كيف يوظف المهاجر رصيده المعرفي وخبراته السابقة للتكيف مع الحياة الجديدة... الخ من الأسئلة الأخرى ؟.

إن من بين أهم ما يلفت الانتباه لحياة المهاجرين في المدينة هي أنه بالرغم من سعة آفاق الشبكة الاتصالية الجديدة وتعدد قنواتها إلا أن أفق علاقاتهم الاجتماعية يظل محدودا بإطار العائلة وروابط القرابة بدرجة أكبر ثم الجوار ومحيط العمل بشكل نسبي، مما يؤدي إلى ظهور ما نطلق عليه «المحورية» أي اعتبار هذه الأطر مجالات اتصالية مركزية أكثر من غيرها.

ومع ذلك فمن الخطأ القول أن الهجرة الريفية نحو المدينة تولد سلوكا سلبيا لدى المهاجرين وتجعلهم أشخاصا عاجزين عن التكيف مع مجتمعها بسبب اختلاف النسق الاجتماعي والثقافي، بل هم أشخاص يتميزون بقيم ثقافية وبعادات وتقاليد وأنماط سلوكية، ولهم أساليبهم الخاصة للتعامل مع حياة المدينة انطلاقا مما يكتسبونه من معلومات عنها وعن سكانها وأساليب حياتهم، وهم قادرون على الاختيار بين السلوك المناسب لنسقهم الثقافي وذلك الذي يتعارض معه، لكن مستويات التكيف مع الحياة الجديدة في المدينة هي التي تختلف من شخص لآخر.

شبكة الاتصال في المدينة:

تتميز شبكة الاتصال في المدينة بشدة التعقيد وتعدد القنوات مقارنة مع شبكة الاتصال الريفي، وهذه الخصوصية هي التي سوف تشكل متغيرا أساسيا في حياة المهاجر إليها، فبعد أن تعود على استعمال شبكة اتصال بسيطة ومحدودة القنوات يجد نفسه، بعد الانتقال إلى المدينة، أمام شبكة مختلفة كثيرا ما يتطلب منه قدرة كبيرة على التكيف مع المواقف الجديدة، أو بعبارة أخرى ظهور مستويات متباينة من التكيف الاجتماعي في المدينة تتوزع بين تبني بعض القيم والأفكار والسلوك بشكل منفتح، وبين رفضها بطريقة تؤدي إلى الانغلاق على الذات، أو الوقوف منها مواقف متحفظة أو وسطية.

وفي جميع هذه الحالات يؤدي الاتصال الدور الأساس في تشكيل الواقع الاجتماعي الجديد للمهاجر وبلورة الأنماط السلوكية المتغيرة، وفي تحديد شبكة العلاقات الاجتماعية التي سوف يطورها ضمن قنوات متعددة تشمل الاتصال الأسري، الجواري، الاتصال الهاتفي، الاتصال الجمعي، والجماهيري، إضافة إلى الاتصال البيئي أو علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية.

ففي الريف تسود شبكة اتصال تتلاءم وطبيعة البيئة الريفية بجميع وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ومن خلالها

يبني ويطور الأشخاص مجموع العلاقات، بينما نجد شبكة الاتصال في المدينة مختلفة عنها بسبب اختلاف وظائفها الصناعية والتجارية والخدمية التي تؤديها، ومن اختلاف شبكات الاتصال بين البيئتين الريفية والحضرية تتشكل عوامل الاختلاف بين النسقين الثقافيين في كل من الريف والمدينة، وتظهر من خلال مستويات متعددة منها : شكل النظم الأسرية، منظومة العادات والتقاليد وبناء العلاقات الاجتماعية... الخ.

وإذا كان تغيير بناء الأسرة وتحولها من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية لا يظهر إلا بعد انتقالها من فضاء اتصالي مفتوح (الوسط الريفي بما فيه المسكن) إلى فضاء آخر معقد، فذلك ما يفسر تغير أوضاع الأسرة انطلاقا من ضيق المسكن كفضاء يقيد حرية أفرادها في الحركة والتواصل، ويجبر الأسرة على تغيير نمط حياتها وفقا للفضاء الاتصالي الجديد، مما ينعكس سلبا في أشكال سلوكية يغلب عليها القلق والتوتر وعدم الرضا النفسي ورفض الآخر، وضمن هذا المحيط الاتصالي الجديد يتحدد شكل بناء الأسرة ونمط معيشتها، وعلاقاتها الجوارية، وكذلك العلاقة مع التجمع السكاني الكبير، ثم مع مجتمع المدينة بشكل عام[1].

الاتصال الأسري :

نظرا لكون الاتصال الشخصي هو أكثر أنواع الاتصال تأثيرا وهو السائد داخل الأسرة، واعتبارا لاختلاف الظروف المحيطة بالأسرة الريفية تبدو أهمية تحليل العلاقات الأسرية للمهاجرين الريفيين على ضوء النشاط اليومي للأشخاص، وفضاء المسكن بما يتيحه من فرص للتواصل بين أعضاء الأسرة، كما تبدو مؤشرات تراجع فرص الاتصال الشخصي في المدينة خاصة ما يميز ليالي السهر التي كانت تجمع أفراد الأسرة في مجلس واحد حول حكايات وقصص والتي لم يعد لها وجود تقريبا في حياة المدينة،

1. حسين خريف، المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي، منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005 ص. 73.

ومما ساعد على ذلك نجد ضيق المساكن وقلة الغرف بصفة عامة، حيث نجد الغرفة الوحيدة متعددة الاستعمالات، فهي تستعمل للنوم ولاستقبال الضيوف وللطبخ.. الخ في وقت واحد مما يجعل فرص اجتماع أفراد الأسرة في أوقات محددة قليلة وحتى إن حدث ذلك فسيكون بلا شك على حساب أحد استعمالات الغرفة أو أكثر.

وفقدان العائلة الريفية لهذه الخاصية في المدينة ينتج عنه فقدان الإحساس بالارتياح وبالسعادة المنزلية بعد العناء، وقد توصل علماء نفس أمريكيون في دراسة حول اجتماع أفراد الأسرة لتناول وجبات الطعام المنتظمة إلى وجود علاقة قوية بين السعادة والصحة، وبين تناول الطعام المنتظم مع أفراد العائلة وأكد الباحثون أن العمل الروتيني في المنزل يمكن أن يساعد حتى على تحسين الأداء المدرسي والتمتع بصحة جيدة ١وهذا بعد أن بلغ التفكك الأسري في المجتمعات الغربية حدا صار معه أفراد الأسرة الواحدة لا يجتمعون إلى مائدة الطعام إلا نادرا على مدار الأسابيع والأشهر. وإذا استمر واقع الأسرة الجزائرية على هذا النحو من الابتعاد عن التقاليد الاجتماعية التي تلم شملها فسوف تتجه نحو التفكك وإحساس أعضائها بالاغتراب عن الوسط الأسري والاجتماعي.

الاتصال بواسطة الهاتف :

رغم الانفتاح الكبير على استعمال الهاتف الثابت والهاتف الخلوي إلا أن فئة واسعة من الناس مازالت ترفض هذه الوسيلة الاتصالية أو تتخذ منها موقفا متحفظا بسبب المضايقات والإزعاج الذي تسببه للمشترك نتيجة تصرفات غير أخلاقية تصدر عن أشخاص يعبثون من خلال هذه الوسيلة، وأفراد هذه الفئة يمثلون الأشخاص المحافظين الذين يعتبرون استعمال الهاتف وسيلة تفتح الباب على اتصالات خارجية غير مرغوب فيها تؤدي في كثير من الأحيان إلى الانحلال والتفسخ الأخلاقي خاصة بالنسبة للفتيات الماكثات بالبيوت، فالآباء من هذا الصنف يعتبرون الهاتف المنزلي وسيلة مزعجة، وحتى بعض المشتركين في الهاتف الثابت كانوا

يضطرون لاستعمال اقفالا لغلق أجهزة الهاتف القديمة تفاديا لاستعماله في غياب رب الأسرة. وفي هذا التصرف مؤشر واضح على رفض هذه القناة الاتصالة من طرف المتمسكين بشدة بالقيم الريفية.

وحتى بعد انتشار استعمال الهاتف الخلوي على نطاق واسع في أوساط مختلف الشرائح الاجتماعية في الجزائر وتشكل ظاهرة صوتية جديدة ممثلة في كثرة التحدث عن طريق هذه القناة إلا أن البعض مازال يرفض هذه الوسيلة رفضا قاطعا خاصة بالنسبة للنساء والفتيات.

الاتصال الجواري :

يقيم المهاجرون الريفيون علاقات اجتماعية في حدود الأماكن التي يتواجدون بها ، وأولى هذه الأماكن هي أحياء الإقامة ، وداخل هذه الأحياء ينتظم المهاجرون في شكل جماعات تنتمي كل جماعة إلى جهة أو بلدة معينة ، والسبب في وجودهم في شكل جماعات متضامنة يرجع إلى الطريقة التي يأتي بها المهاجر إلى المدينة أول مرة ، فأغلبهم ينتقل إليها بمساعدة صديق أو أحد الأقارب من البلدة وذلك بإيوائه مؤقتا هو وأفراد أسرته أو بالسعي معه لإيجاد مسكن بنفس الحي الذي يقيم به الصديق أو القريب ، وبهذه الطريقة يجتمع أبناء المنطقة الواحدة في حي واحد ويشعرهم وجودهم مع بعضهم البعض في البيئة الجديدة بالأمان والطمأنينة ، وهذا شكل من أشكال استمرار علاقة القرابة بين المهاجرين في المدينة يساعد الدارسين الاجتماعيين على عدة استنتاجات منها ما توصل إليه «فالزن Valson» بشأن أهمية التنظيم القرابي وصلته بثبات نظام العائلة الممتدة في المجتمع الأصلي (القرية أو القبيلة) وهذا الثبات من شأنه أن يربط المهاجرين بأقاربهم في المجتمع الجديد ، حيث يعلمون أن هذا هو الضمان الاجتماعي الوحيد الذي يعتمدون عليه في حالات كثيرة منها العجز عن العمل أو التقدم في السن[1].

1. محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986 ص. 231.

ومـن أجـل ذلـك فهم يسعون إلى العمل على استمرار النظم التقليدية التي تحكم العلاقات الاجتماعية في البيئة الحضرية بأساليب متعددة منها الـزواج الداخلي المنتشر بين العائلات ذات الأصول الريفية في أغلب المناطق بالمدينة، ومنها التضامن القبلي والتآزر وغيره. وهناك مظهر آخر للعلاقات الاجتماعية بالمدينة يزيد من تأكيد تحول العلاقات الاجتماعية وتقليص مجالها وجعلها ذات طبيعة «محورية» أي أنها تتمحور بالأساس حول الروابط العائلية والقرابة، ولا تهتم كثيرا بما هو خارج هذا المحور وهذا ما قصده عالم الاجتماع الأمريكي «البيرت باندورا» «بتعبير الحلقية».

الاتصال في المجال العمومي :

يشمل الاتصال في المجال العمومي مختلف الأنشطة الاتصالية التي تتشكل وتتطور داخله ويتضمن المجال العمومي المقاهي والمسارح ودور السينما والمرافق الثقافية والترفيهية والشوارع والساحات العمومية... الخ ففي كل واحد من هذه المجالات تشترك مجموعة أو مجموعات من الأشخاص في استعماله لأغراض متعددة، وهذا الاستعمال المشترك يشكل ظاهرة تنطوي على نزعة قوية تتحكم في سلوك الأفراد بدرجة كبيرة وهي «حب التملك» وهذه النزعة تتفق مع التحول المستمر في مفهوم الفضاء وفي علاقة الإنسان به، فقد ظل التحول يتجه من «العمومية» إلى «الخصوصية». وتعود بدايات ملاحظة هذا التحول إلى نتائج تحليلات «ريشارد سينيت Richard Sennett لتطور الحياة العمومية والحياة الخاصة خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، حيث لاحظ أن النادي الإنجليزي الذي هو في الأصل فضاء للالتقاء وتبادل الأفكار والمعلومات أصبح في القرن التاسع عشر مكانا يلتقي فيه أشخاص يتبادلون في صمت رسائل اتصالية عبر نظرات العيون وملامح الوجوه وحركات الأجسام، ونفس الملاحظة وجهها للمقاهي الفرنسية في نهاية القرن، حيث لاحظ أنه لأول مرة يقصد عدد كبير من الناس المقاهي : يستريحون، يشربون ويقرؤون... الخ لكن رغم ذلك يظل وجودهم منفصلا في المكان بحواجز خفية وغير مرئية.

وفي الشارع أيضا يبدو الناس غير منشغلين ببعضهم البعض فكل واحد منهم منصرف لشؤونه الخاصة وانشغاله الوحيد أن يجد لنفسه طريقا وسط حشود المارة، ونفس الظاهرة تحدث في قاعات العروض السينمائية والمسرحية وغيرها[1].

وفي سنوات السبعينيات ازداد الاهتمام بالفضاء العمومي بعدما أصبح يطرح إشكالية حقيقية خاصة عند الفيلسوف (ج. هابرماس Jürgen Habermas) الذي طور نموذجا اتصاليا داخل الفضاء العمومي باعتباره فضاء للاتصال والتلاقح بين مختلف الآراء والأفكار، وفي إطاره يتشكل الرأي العام. وتتفق أفكار «هابرماس» مع الفكرة القائلة أن الفضاء العمومي عبارة عن مسرح عمومي يتيح ظهور ممثلين وكذلك أفعال وأحداث بحيث

تصير المشاكل الاجتماعية في حقل الرؤية العمومية[2] أي ما كان يعتبر من ضمن الخصوصيات الاجتماعية في إطار شبكة الاتصال الريفية تحول وأصبح في متناول عامة الناس ضمن شبكة الاتصال الحضري.

الاتصال الجماهيري :

توصلت دراسات تمت في مجتمعات عربية إلى أن الإعلام ووسائل الاتصال بالجماهير تلعب دورا كبيرا في عملية التحضر، وأن التعليم يعد حالة خاصة من حالات الاتصال، ويذكر «ليرنر» العديد من الحالات التي تؤكد الصلة بين القراءة والاتصال الجماهيري، وأن الذين يقرؤون الجرائد غالبا ما يرتادون السينما ويذهبون إلى المسرح ويستمعون إلى الراديو ووسائل الاتصال الأخرى، ويؤكد أن الفرق بين وسائل الاتصال الجماهيرية في الريف والمدينة هو السبب الرئيس في اختلاف درجات التحديث بينهما، أي أن هناك علاقة سببية بين التعرض لوسائل الاتصال والإعلام ودرجة التكيف مع مجتمع المدينة انطلاقا من وجود

1. Patrice Flichy, une histoire de la communication moderne, Espace public et vie privée, casbah édition, Alger 2000 pp. 210- 211.
2. Philippe Breton et Serge Proulx, l'explosion de la Communication, casbah édition, Alger 2000, p. 215.

مراحل مشتركة بين الناس تمر بها الرسائل الجماهيرية لتصل إليهم، وهي أن الفرد عندما يتعرض لمصدر معلومات أو يعرض نفسه يكون في ذات الوقت عدد كبير من الناس عرضة إلى نفس المصدر وهذا يعني أن الفرد تابع لجمهور، وأن الفرد يتلقى من هذا المصدر رسالة تتميز بخصائص معينة يتلقاها نفس الجمهور المشارك في عملية الاتصال وهي ناتجة عن معالجة معرفية «وبالتالي يكون تأثيرها على المتلقين متباينا (نسبيا) لكنه يهدف إلى غاية واحدة[1]، فالشخص الريفي حسب هذا المنظور قليلا ما يكون تابعا لجماهير واسعة وبذلك يتضاءل لديه الشعور بالانتماء إلى شبكة اتصالية واسعة وعقدة.

وعموما يمكن اعتبار الاتصال بمختلف أساليبه يتم في فضاءات تتدرج مجالاتها من التفاعل داخل الأسرة إلى التفاعل في إطار علاقات الجوار، ثم محيط السكن ثم الحي فالمدينة فالعالم الرحب، وهو يوفر للفرد إمكانية معايشة الوقائع والأحداث والتعرف إلى أحوال الناس وطرق معيشتهم وإلى السلوك الذي يتصرفون به إزاء المواقف المختلفة، وبذلك فهذا النوع من الاتصال يمكن الفرد من تعلم أشياء كثيرة تساعد على زيادة رصيده المعرفي والثقافي، إضافة إلى بناء علاقات اجتماعية قد تتطور لتصل إلى حد الصداقة في بعض الأحيان.

وهكذا يمكننا أن نضع منظومة الاتصال بجميع وسائلها سالفة الذكر في كفة، ثم نضع مقابلها في الكفة الثانية مجموعة القيم الشائعة في المدينة لنقيس على أساسها مستويات التكيف مع البيئة الاجتماعية والطبيعية الجديدة ونضع شبه قانون مفاده : «انه بقدر ما يحقق الإنسان من الاتصال مع البيئة والتعرف إليها، يحقق قدرا مناسبا من التكيف معها» بحيث يتم ذلك وفقا لنماذج اتصالية منسجمة مع النظام الاجتماعي العام كما يوصي المتخصصون في الاتصال الذين طوروا نماذج عديدة تستخدم للاتصال داخل الجماعات والمجتمعات[2] وتحليل علاقة

1. Serge Moscovici et autres, psychologie sociale, presses.
2. Bernard Meyer, les pratiques de la communication, Armand Colin, Paris, 1998, p. 11.

الأشخاص مع بعضهم ومع البيئة الطبيعية، ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر الآتية :

سر الارتباط بالأرض :

يتميز الشخص الريفي بعلاقة متينة تربطه بالأرض ليس لكونها مصدر رزقه وميدان نشاطه اليومي فحسب، ولكن لارتباطها الوثيق أيضا بامتدادات العائلة الكبيرة وملكيتها وتوارثها أبا عن جد وما يتصل بذلك من رموز وأحداث تاريخية تزخر بها ذاكرة العائلة وتتناقلها الأجيال الصاعدة، والأرض بهذه الصفة هي بمثابة الذاكرة للأشخاص فكل مكان فيها يرمز إلى واقعة ما أو قصة ما في إطار الموروث الثقافي ذي الخصوصية الشفوية، ويفقد الارتباط بالأرض قوته ومعناه الحقيقي بالانتقال إلى المدينة، فالبيئة الطبيعية الجديدة لا تنطوي على ذلك السجل الرمزي للقصص والذكريات والأحداث المرتبطة بالشخص وبامتداداته العائلية وهذا ما يجعل معظم المهاجرين الريفيين في المدينة لا يحافظون على هذه العلاقة ولا يطورونها كأحد الثوابت انطلاقا من الجانب الوجداني، ويمكن تفسير مظاهر الإهمال واللامبالاة التي تقابل بها بعض الفضاءات في المدينة مثل الحدائق والمساحات الخضراء والمحيط السكني من هذا الجانب.

ضعف السلطة الأبوية :

يتميز الواقع الاجتماعي للمهاجرين في المدينة وخاصة الجيل الأول منهم بالميل إلى التراجع عن التشدد في استخدام السلطة الأبوية بالطريقة المعروفة في الريف، حيث يبدي معظمهم موقفا مؤيدا لإشراك أفراد الأسرة في تدبير شؤونها الخاصة، ويأتي هذا التغير في مواقف الآباء نتيجة للتغير الذي طرأ على بنية الأسرة ووظيفتها في المدينة، فبعد أن كان رب الأسرة في الريف هو الآمر والناهي وصاحب السلطة الأول في تدبير وتسيير شؤونها، بدأ يميل إلى تقبل فكرة اقتسام السلطة الأسرية مع الأبناء والزوجة، وحتى

الأبناء لم يعودوا معتمدين على العائلة الكبيرة ومهنها التقليدية في الكسب، بل قد يكون الاعتماد عكسيا[1].

أي أن الأب هو الذي يتوخى الاعتماد على الأبناء أو الزوجة في الكسب المادي لمواجهة صعوبة الحياة في المدينة، وهذا يؤدي إلى إضعاف سلطته، ولا يتوقف الأمر عند هذا التفسير فحسب، بل هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك حينما يربط تغير العلاقات الأسرية بتغير نظام الإنتاج في حد ذاته، فقد تعرض نظام الإنتاج التقليدي في المجتمع الجزائري إلى التغيير مرتين : الأولى تتعلق بإرادة الاحتلال الفرنسي وعمله على استبدال النظام القائم على الملكية بنظام آخر يقوم على «الخماسة»، والثانية تعود إلى الإرادة السياسية للدولة الجزائرية في مرحلة ما بعد استعادة الاستقلال عندما لجأت لإحلال نظام إنتاجي اشتراكي محل النظام المتوارث عن الاستعمار.

وتفيد الملاحظة بالمعايشة أن الجيل الأول من المهاجرين أصبح متقدما في السن ولم يعد قادرا على الإمساك بزمام الأسرة بالكيفية التي كان عليها من قبل، الأمر الذي يجعله يقبل تقاسم المسؤولية مع الأبناء، بل يعتبر ذلك من باب مساعدته هو شخصيا، وفي حالات قليلة لا يرضى بعض الآباء بالتنازل عن السلطة الأبوية إلا في حالات الضرورة فقط كالعجز أو المرض، مقابل فئة قليلة مازالت ترفض مبدأ إشراك أفراد الأسرة في تدبير شؤونها بسبب عدم الاعتداد بقدرة الأبناء مهما بلغت سنهم عن تقدير الأمور كما يقدرها رب العائلة.

كما أن تقاليد الزواج الداخلي ما زالت متحكمة في علاقات المصاهرة في مجتمع المدينة، فأكبر نسبة من الريفيين توافق على الزواج بين الأقارب وتشجعه من أجل الحفاظ على استمرار وروابط القرابة في المدينة وهذا شكل من أشكال الاتصال ممثلا في السلطة وعلاقات القرابة.

---

1. ف . ف. كلوستلو، علم الاجتماع الحضري «التمدين في الشرق الأوسط» ترجمة أبو بكر باقادر، دار القلم لبنان، دون سنة، ص. 90.

موقف المهاجرين من التجديد :

الموضة أو تقليعة العصر تعني التجديد في طرق وأساليب الحياة وتخص نوع اللباس وشكل المظهر العام وتصفيف الشعر... إلخ وهذا هو المفهوم الشائع عن الموضة عند الرجال والنساء، لكن ارتباطها بمظاهر التجديد في المجتمعات الغربية جعل موقف المهاجرين تجاهها سلبيا سواء تعلق الأمر بالرجال أو بالنساء، فمسايرة الموضة لكلا الجنسين أمر مرفوض لدى المحافظين لأنه يعد خروجا عن تقاليد المجتمع في نظرهم، وهناك من ينظر إلى تأثر الشباب بتقليد المجتمعات الغربية على أنه استلاب حضاري وذوبان شخصية الفرد في ثقافة الآخر، وابتعادا عن مقومات الثقافة العربية الإسلامية. وتشكل مسألة قبول أو رفض الجديد من الأفكار وأنماط الحياة أمرا حيويا في علم الاجتماع لأنها تنطلق من نمطية المعيار المجتمعي، فالمجتمعات حسب بعض التحليلات الغربية تصنف إلى نوعين : مجتمعات يطلق عليها النمط المثالي التقليدي، وأخرى يطلق عليها النمط المثالي العصري، والفرق بينهما يكمن في كون الثانية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي وأكثر دراية بأصول القراءة وأكثر تقبلا للأفكار الجديدة وأكثر تحكيما للعقل من مجتمعات النمط الأول، وأن قابلية الأفراد لاعتناق الأفكار المستحدثة تتأثر بالدوافع العصرية وليس بالدوافع التقليدية القديمة[1].

ومع ما لنا من تحفظ إزاء التعميم الغالب على هذه النظرة وحكم الحتمية المطلق، إلا أننا نقر أن الدوافع العصرية تنتج بدرجة كبيرة عن التعرض لوسائل الاتصال والإعلام الحديثة وتتأثر بذلك سلبا أو إيجابا، أي أن الاتصال يمكن أن يؤدي دورا أساسا في إحداث التغير القيمي في المجتمع باتجاه التجديد والتحديث، أو بالاتجاه المعاكس حين يعمل على تدعيم القيم والمحافظة عليها، وكون المجتمعات السائرة في طريق النمو مجتمعات استهلاكية في جميع الميادين بما فيه الاستهلاك

1. افريت م. روجرز، الأفكار المستحدثة وكيف تنتشر، ترجمة سامي ناشد، عالم الكتب، القاهرة، 1962، ص. 103.

الثقافي والإعلامي، فهي غالبا ما تتأثر بالقيم الدخيلة عليها ومن ثم يكون التغيير بالاتجاه السلبي قياسا على منظومتها القيمية.

المهاجرون وتكييف المسكن :

إن إقامة المهاجرين الريفيين بالمدينة سواء أكان في شقق عصرية أو مساكن تقليدية أو في أكواخ، لا تخلو من السعي دوما لتكييف المسكن مع البيئة الطبيعية الجديدة ولكن بفارق واحد وهو اختلاف الأساليب المعتمدة، أما الهدف فيظل واحدا وهو محاولة إيجاد بيئة قريبة الشبه بالبيئة الريفية بحيث توفر ما يمكن من الظروف لممارسة بعض العادات والتقاليد المتوارثة منذ القدم، ويتجلى ذلك من خلال مظاهر عديدة ذات أبعاد نسقية ريفية لكنها منتشرة بكثرة في الأوساط الحضرية ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

يمكن تمييز خصائص تكييف المسكن مع ممارسة العادات والتقاليد المكتسبة لدى ثلاث فئات من المهاجرين الريفيين في المدينة هي :

. الفئة الأولى : وتمثل سكان العمارات، وهذه الفئة تلجأ في الغالب إلى إدخال تعديلات جزئية على مساكنها من أجل تكييفها مع تقاليد الأسرة الريفية والفضاء الاتصالي الذي تتحرك فيه بنوع من الراحة النفسية، إذ ليس من المحبذ في عرف هذه الأسر أن تكون غرفة الاستقبال مثلا مقابلة للمطبخ لأن المطبخ يشكل فضاء تتحرك داخله النساء أثناء إعداد وجبات الطعام و وجوده مقابل غرفة الاستقبال يحد من حرية تحرك المرأة في حال استقبال ضيوف غرباء عن العائلة، وكذلك الشأن بالنسبة للشرفات المطلة على الشارع فهي غير محبذة لدى الكثيرين لأنها لا تنسجم مع خاصية الاحتشام المميزة للمسكن الريفي، ومن أجل ذلك يعمد أصحابها إلى إدخال تعديلات عليها سواء بغلقها كليا أو جزئيا بالإبقاء على منافذ للضوء والهواء فقط، وفي كلتا الحالين يكون الهدف واحدا هو تكييف الفضاء السكني مع الفضاء الاتصالي

وجعله مناسبا لرغبة الأسرة في تحقيق الانفتاح على الداخل (لا ينبغي أن يفهم هذا السلوك على أنه انغلاق) أكثر من الانفتاح على المحيط الخارجي المميز للعمارة الغربية، غير أن هذا السلوك كثيرا ما يكون سببا في تشويه المحيط أو المجال العمراني بصفة عامة، وكل ذلك يتم بدافع الرغبة في توفير خصائص العمارة العربية الإسلامية التي يميزها وجود فضاءات داخلية لاجتماع أفراد الأسرة واستقبال الضيوف، وهي خاصية مستمدة من النمط المعماري المميز للعمارة الإسلامية منذ القديم.

فقد بين التاريخ المعماري أن ما يميز العمارة العربية الإسلامية عن العمارة الغربية هو الجمع بين التقاليد والقيم الروحية من ناحية، وظروف البيئة بما فيها المناخ من جهة ثانية، فإذا كانت العمارة الغربية مفتوحة على الخارج ولها فضاءات مكشوفة على الشوارع والساحات العمومية والأسواق والمقاهي، فالعمارة العربية الإسلامية تختلف عنها بكونها مغلقة على المحيط الخارجي ومنفتحة على الفضاء الداخلي، وبهذه الصورة يكفي وجود نوافذ تكون مصدرا للضوء والهواء، فيما يستعمل صحن الدار الذي يتوسط البناية فضاء تشغله النساء لشتى الأغراض بعيدا عن أعين الآخرين، وهو يمثل بالإضافة إلى كل ذلك مكانا للعب الأطفال ومرحهم بدل الشارع.

وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا الطراز من المساكن كان منتشرا في الأندلس في العهد الإسلامي وما زال موجودا حتى الآن ويطلق عليه الاسم المحلي patio.[1]

واختلاف النمطين العمرانيين العربي الإسلامي والغربي يعبر عن اختلاف دوافع الفعل الاتصالي، فالأسرة الغربية لا تتقيد بما تتقيد به الأسرة العربية الإسلامية من احتشام وستر وحياء في المحيط العائلي كما في المحيط العام، ومن ثم تتباين الأنماط السلوكية حسب الانتماء الحضاري والقيم الحضرية لكل نمط.

1. أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص. 86.

. الفئة الثانية : وتتمثل في الأسر ذات الأصول الريفية المقيمة في الأكواخ والبيوت «القصديرية» فهي تعمل دوما على توفير بيئة شبيهة بالبيئة الريفية في الوسط الحضري بغرض توفير فضاء اتصال ينسجم مع الأنشطة اليومية ويوفر لأعضائها ما أمكن من فرص تجنب نظرات الآخرين، فهي تسعى دائما لحماية محيطها من الفضوليين، ومن أجل ذلك تعمد إلى جعل المسكن يتوفر على فناء ولو على حساب المساحة المغطاة، ويعتبر وجود فناء أو ساحة أو (حوش) تابعا للمسكن أمرا ضروريا بالنسبة لأعضاء هذه الفئة، وما لجوء الأشخاص المصنفين ضمن هذه الفئة إلى استعمال ألواح الصفيح أو بناء أسوار لحجز مساحة معينة تشمل خاصة مدخل المسكن سوى طريقة من طرق تكييف المسكن مع الوسط الحضري، وبالرغم من ضيق مساحة الغرفة الوحيدة المخصصة أحيانا لإيواء خمسة أو ستة أفراد إلا أن ذلك لا يمنع من تخصيص مساحة لتكون فناء يرسم حدودا لا يحبذ تخطيها من طرف الغرباء من جهة، ويكون فضاء تابعا للعائلة الواحد من جهة ثانية، وأحيانا تستعمل ذات المساحة لتربية المواشي من طرف بعض الأسر المقيمة بأطراف المدينة. وبهذه الطريقة تتكيف الأسرة مع محيط الإقامة في المدينة بتوفير ظروف بيئية مشابهة لظروف البيئة الريفية.

. الفئة الثالثة : وتضم الأسر ذات الأصول الريفية المقيمة بنوع آخر من المساكن يتمثل في «فيلات» فاخرة، فهؤلاء كذلك يعتقدون بضرورة وجود فناء أو ساحة ملحقة بالمسكن، وفي العديد من الأحياء الجديدة يمكن ملاحظة ذلك من خلال رغبة أصحاب بعض الفيلات العصرية في استغلال المساحة القريبة من مدخل «الفيلا» على مساحة مترين أو ثلاثة أمتار مربع وضمها إليها عن طريق إحاطتها بسور مع ترك «باب متقدمة «Porte avancée» قبل مدخل الفيلا لضمان ستر إضافي لمحيط الباب.

إن مثل هذا السلوك يكشف في الحقيقة عن رغبة الريفيين في تكييف فضاء السكن مع عادات وتقاليد الأسرة ومدى رغبتها

في توسيع مجال الاتصال أو جعله ضيقا بالحد المرتضى. والذين يقيمون في شقق بالعمارات وليس لهم إمكانيات مادية لتكييفها لا يجدون الراحة النفسية فيها، وعندما يفتقد الإحساس بالراحة في المسكن يتحول إلى مصدر إزعاج.

إن هذه المعطيات تكشف عجز المدينة عن توفير إطار حياة يشمل شبكة اتصالية مناسبة لممارسة نشاطات الحياة اليومية بسبب ضعف دور وسائل الاتصال والإعلام المتاحة للسكان، ويطرح هذا العجز مسألة في غاية الأهمية هي مسألة التكيف القيمي أو بعبارة «تالكوت بارسونز» مؤسسة القيم والمعايير[1] التي تتحكم في توجيه النسق الاجتماعي العام أو النسق الفرعي، فالعائلة هي الوحدة الأساس في التنظيم الاجتماعي ذي النمط الريفي أو الحضري على السواء، وتكييف سلوكها وفق اتجاه محدد يفرض بالدرجة الأولى عملية تفاعل قيمي للمعايير الريفية ضمن منظومة المعايير الحضرية، وهذا لا يتم إلا وفق شبكة اتصال تعمل على ربط العلاقات وتوطيد الصلات بين النسقين الاجتماعيين الريفي والحضري، ومن دون ذلك يصبح الاندماج والتكيف عملية صعبة أو شبه مستحيلة.

إن خصائص الأسرة المعاصرة أصبحت مختلفة عن الأسرة التقليدية بشكل كبير في المجتمعات الصناعية كما في المجتمعات النامية، وقد ساهم في ذلك الانتشار الواسع لوسائل الاتصال والإعلام، والتقدم المتزايد في تطبيق السياسات الحضرية في المجتمعات الغربية، فكان من نتيجة ذلك أن زادت استقلالية الأشخاص عن الأسرة وضعفت الروابط القرابية واتجه الأبناء نحو الاستقلال عن الآباء بالحصول على مسكن خاص بعد الزواج، مع تفضيل البقاء بالقرب من العائلة بدافع الاحتماء بها في الظروف الصعبة[2]. ونفس الظاهرة تشيع في المجتمعات العربية حاليا.

1. Jean Etienne et Henri Mendras, les grands thèmes de la sociologie Par les grands sociologues, Armand colin, paris, 1999, p. 135.
2. François de singly, sociologie de la famille contemporaine, 2ème Édition, Nathan, Paris, 1993, p. 55.

ومن جهة أخرى يثير مصطلح «التحضر» مفهوما آخر جديرا بالاهتمام يتمثل في التبعية للمجتمعات الصناعية، ويطلق عليه اسم «التحضر التابع» الذي يعني تلك الحالة التي تمر بها بلدان العالم الثالث من حيث تأثير العوامل الخارجية على جميع الجوانب المجتمعية[1]. أو بعبارة أوضح ضرورة انتهاج المجتمعات النامية نفس المنهج الغربي إذا ما أرادت الوصول إلى ما وصل إليه الغرب، وفي مقدمة ذلك تسخير وسائل الاتصال والإعلام من أجل الانفتاح على العالم وكسر قيود التخلف، لكن هذه التحليلات تنأى عن الموضوعية حينما تجعل النموذج الغربي في التطور والتحضر نموذجا مثاليا يقتدى به، فهي بذلك تلغي الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للأشخاص والمجتمعات على السواء.

المهاجرون والتعرض لوسائل الاتصال والإعلام:

تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة وطيدة بين التعرض لوسائل الاتصال والإعلام وبين تبني القيم والسلوك الحضري، فكلما اتسع مجال الاتصال الشخصي والجمعي بالنسبة للمهاجرين في المدينة، وكلما زادت أوقات التعرض لوسائل الإعلام السمعية والبصرية والمقروءة، تضاعفت معه إمكانية تقبل بعض القيم، وعلى العكس من ذلك تبدو مؤشرات النفور من السلوك والمظاهر والقيم الحضرية كلما تقلص مجال الاتصال الاجتماعي وقلت فرص وحظوظ التعرض لوسائل الإعلام الجماهيرية.

المهاجرون والتكيف المهني:

يقاس مدى تكيف الإنسان مع العمل الذي يؤديه أو المهنة التي يمتهنها في الحياة من خلال شعوره تجاهها، فإذا كان يشعر بالرضا تجاه النشاط الذي يمارسه فمن المفترض أن يكون على قدر من التكيف مع عمله وبالعكس، ويعبر عن التكيف المهني بالرضا الوظيفي أيضا أي» وصف الحالة التي يتفاعل ويتكامل

1. عبد الحميد زيد، علم الاجتماع الريفي والحضري، رامتان للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص. 49.

بها الإنسان مع عمله فيستغرق فيه ويتفاعل معه من خلال طموحه الوظيفي أو المهني، ويوصف هذا الإنسان بأنه «إنسان متكامل» مع وظيفته في مقابل «الإنسان المغترب» و «الإنسان المحايد»[1].

ونشاط الرجل الريفي معروف بامتهان الفلاحة وخدمة الأرض وتربية المواشي، وممارسة بعض الحرف الأخرى، وعند الهجرة إلى المدينة ينقطع عن ممارسة هذه الأنشطة ويتحول إلى ممارسة أعمال أخرى غالبا ما تكون تجارية، وأحيانا يقحم في مجال النشاطات الصناعية، وفي كل الحالات يكون في موقع المغترب عن الوظيفة بحيث لا يشعر بالتكامل الوظيفي حتى وإن استمر فيها. وتشير بعض الدراسات الميدانية إلى أن الكثير من حوادث العمل بالمصانع والمركبات الصناعية يكون ضحاياها من العمال ذوي الأصول الريفية بسبب الاغتراب الوظيفي.

وأحيانا يمتهن البطالون في المدينة تربية المواشي في محيط سكنهم على أطراف المدينة ويسعون إلى إيجاد بيئة مشابهة للبيئة الريفية وإيجاد عمل مماثل لعملهم في الريف يؤمن لهم العيش. وسواء أكان عدم أو سوء التكيف المهني ناتجا عن الاغتراب بمفهوم بعد المسافة بين العامل وعمله، أو بفعل عدم كفاءة الوسائل فهو يعبر بصفة أو بأخرى عن شكل من أشكال التفاعل الاتصالي بين موضوعين هما الإنسان والعمل في حد ذاته، أو الإنسان والآلة، أو الإنسان والبيئة الطبيعية.

د. حسين خريف

1. إسماعيل علي سعد ومحمد أحمد بيومي، القيم وموجهات السلوك الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، (دون سنة).

الهوامش والمراجع

1- Gregory Bateson, communication et société, traduit de L'américain par Gerald Dupuis, édition du seuil, Paris, sans année.

2- حسين خريف، المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي، منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

3- جريدة اليوم، بتاريخ 2002/12/29.

4- محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

5- Patrice Flichy, une histoire de la communication moderne, Espace public et vie privée, casbah édition, Alger 2000.

6- Philippe Breton et Serge Proulx, l'explosion de la Communication, casbah édition, Alger 2000.

7- Serge Moscovici et autres, psychologie sociale, presses Universitaires de France, 1990.

-8 Bernard Meyer, les pratiques de la communication, Armand Colin, Paris, 1998.

9- ف. ف. كلوستلو، علم الاجتماع الحضري «التمدين في الشرق الأوسط» ترجمة أبو بكر باقادر، دار القلم، لبنان، دون سنة.

10- افريت م. روجرز، الأفكار المستحدثة وكيف تنتشر، ترجمة سامي ناشد، عالم الكتب، القاهرة، 1962.

11- أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

12 -Jean Etienne et Henri Mendras, les grands thèmes de la sociologie Par les grands sociologues, Armand colin, paris, 1999.

13- François de singly, sociologie de la famille contemporaine, 2ème Édition, Nathan, Paris, 1993.

14- عبد الحميد زيد، علم الاجتماع الريفي والحضري، رامتان للنشر والتوزيع، مصر، 1998.

15. إسماعيل علي سعد ومحمد أحمد بيومي، القيم وموجهات السلوك الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، (دون سنة).

المهاجرون في أسبانيا
اعتبارات نظرية ونماذج دراسية

أ. د. فضيل دليو
قسم علوم الإعلام والاتصال
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة

مقدمة

لقد وَجدت العلوم الاجتماعية، بمختلف تخصصاتها، في دراسة الهجرة[1] مجالا خصبا يسمح بتطوير نظريات وتجريب مقاربات منهجية مختلفة، فتعددت بذلك الدراسات. وكان من أهمها: الدراسات الجغرافية «الكلية» (Macro)، الدراسات الاقتصادية «الجزئية» (Micro)، دراسة شبكات الهجرة «الوسطى» (Meso)، الدراسات التاريخية، الدراسات المقارنة، الدراسات المستقبلية، الدراسات الإعلامية، الدراسات الديمغرافية...

ومنها المندرجة ضمن المقاربات الكلية، مثل دراسة العمليات والبنى الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الكبرى. ومنها ما يعكس هذه المرجعيات الكلية، مثل المقاربة الإثنوغرافية، التي تحاول معرفة كيف يعيش الأفراد والجماعات وكيف يواجهون تحديات الحياة اليومية.

1. من المعروف أن الهجرة هجرتان على الأقل: داخلية وخارجية. وبالطبع تهمنا هنا الهجرة الخارجية أو الدولية. وهي أكثر تعقيدا وتنوعا من الهجرة الداخلية، مما جعل المنظمات الدولية التي تهتم بها تختلف في تعريف فاعليها وتصنيفهم: فهم «لاجئون» بالنسبة للجنة العليا للأمم المتحدة المكلفة باللاجئين (UNHCR)، و«عمال مهاجرون» بالنسبة للمنظمة الدولية للعمل (OIT)، و«مهاجرون دوليون» بالنسبة للمنظمة الدولية المكلفة بالهجرة (OIM) (فضيل دليو وآخرون: 2003، 16).

كما عملت هذه العلوم على تطوير نظريات مفسرة للهجرة، ومنها : نظرية الاختيار العقلاني، نظرية سوق العمل، نظرية قوانين الهجرة، نظرية تفسخ المجتمع التقليدي، نظرية الشبكات، نظرية أنساق الهجرة (الأنساق)، نظريات البناء الاجتماعي، البناء السياسي، البناء الاقتصادي، النظرية الاقتصادية الجديدة، نظرية الفوارق والاتجاهات الديمغرافية، الإطار التحليلي «طرد-جذب»...

وكل ذلك ينم عن صعوبة تكوين نظرية عامة حول الهجرة، ويدفع باتجاه تبني منحى المقاربة المتعددة التخصصات.

ويمكن الانطلاق هنا، بمناسبة هذا اللقاء الدراسي، من ملاحظة نوع من التقاطع بين التاريخ وباقي العلوم الاجتماعية، عند دراسة ظاهرة الهجرة. فنحن مدينون معرفيا للمنظور التاريخي لكونه سمح بتحريك الصورة الثابتة التي تشكلت لدى بعضنا حول المجتمعات المعنية بالهجرة نتيجة دراستها الآنية التزامنية.

كما أننا نؤمن من جهة أخرى أن الهجرة ليست عبارة فقط عن انتقال الأفراد من أماكن إقامتهم لأسباب مهنية، علمية أو سياسية، بل إنها عملية تفاعل سوسيوديمغرافية واقتصادية تشمل أشخاصا، علاقات، عائلات، جماعات وثقافات.

- قصور المقاربات التقليدية :

إن المقاربات والأطر النظرية التي اهتمت بدراسة الهجرة، والتي سادت خلال العشريات السابقة، أصبحت تدريجيا غير كافية لتفسير الوقائع المعاصرة المرتبطة بظاهرة الهجرة. والملاحظ حاليا هو ذيوع النقد الموجه لأهم قاعدتين كان يقوم عليهما تفسير حركية الهجرة: الإطار التحليلي المعروف باسم «الجذب-الطرد» (Push-Pull) أو «الدفع-السحب» والمقاربة الاقتصادية التقليدية المستوحاة من النظرية الكلاسيكية الجديدة، التي اشتهرت بتركيزها على:

-الدور الفاعل للفوارق الاقتصادية بين قطبي الهجرة،

-الهيمنة المطلقة للدوافع الاقتصادية،

-ومفهوم التوجه التدريجي نحو المساواة في الظروف الاقتصادية بين هذين القطبين كنتيجة للهجرة.

لقد أصبح التفسير الاقتصادي الأحادي، أو المقتصر على سوق العمل محط الكثير من الشكوك. وفي حقيقة الأمر، لا تفسر الفوارق الاقتصادية بين البلدان كل شيء: فإذا كان للعامل الاقتصادي دور لا يمكن إغفاله، فالتوجه الحالي يحبذ إضافة عوامل أخرى، على اعتبار أن الواقع يتميز بحركية أوسع وأعقد، وبتغير أسرع وبتعددية في أبعاده أكبر من أن تحتويه مثل هذه المقاربات التقليدية.

إن أول ضحية لهذا التجديد المعرفي هي تلك المسماة بـ «قوانين الهجرة»، التي بدأ بنشرها «رافنستاين» (Ravenstein) منذ أزيد من قرن من الزمن، وهي في الحقيقة لا تشكل نظرية بقدر ما هي عبارة عن «مجموعة انتظامات أمبريقية» (ARANGO, J. : 1992, 150).

أ) تراجع التفسير الكلاسيكي الجديد :

إن أول قصور يلاحظ على المدخل الاقتصادي التقليدي هو عدم قدرته الإجابة على التساؤل : لماذا تتميز بعض الدول بقوة هجرتها بخلاف البعض الآخر، رغم تشابه ظروفهما الاقتصادية، ولماذا لا يهاجر الناس بنسبة أكبر مما هو واقع ؟ بالإضافة طبعا إلى عدم صلاحيته لتفسير أنواع الهجرة غير الاقتصادية. كما يؤخذ على هذا المدخل اعتباره جميع المهاجرين سواسية من حيث الدوافع وغير فاعلين ولا مخيرين.

أضف إلى ذلك، أن مثل هذا التحليل عادة ما يقتصر على دراسة الفوارق أو على مجرد إبرازها ؛ فمثلا عندما يتعلق الأمر بالهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط يكتفي بإبراز دور الفوارق الاقتصادية والديمغرافية السائدة بين الضفتين دون غيرهما من العوامل، اعتمادا على المراصد الإحصائية المتوفرة، ليتوقع لنا في الأخير وبطريقة آلية حدوث تيارات هجرة مكثفة وأكبر بكثير من التي جرت حتى الآن، دون التساؤل عن سبب عدم حدوثها في بعض الفترات التاريخية.

مما لا شك فيه أن الأمور أكثر تعقيدا من مجرد الكفاية التفسيرية للفوارق الاقتصادية. فإذا كانت هذه الأخيرة تتسبب فعلا في الهجرة، فلكي تحدث الهجرة يجب أن تكون هذه الفوارق معتبرة جدا (أكثر من 30 ٪ كحد أدنى -حسب تقدير نموذج «لويس وليام أ.» (LEWIS, W. A. : 1954, 1974)، بل أن يسود الاقتناع باستحالة تحمل الظروف الاقتصادية للموطن الأصلي. وبالفعل فإن الملاحظات الميدانية تشير إلى أنه بعد مستوى معين من الرفاهية النسبية تهيمن التكلفة العاطفية والنفسية (أو الثقافية والاجتماعية) للهجرة على الأرباح المادية المتوقعة (العامل الاقتصادي) لتقضي على الرغبة في الهجرة. وهذا يدل على ضرورة مراجعة التفسير الكلاسيكي الجديد في اتجاه إعطاء وزن أكبر للعوامل غير الاقتصادية أو على الأقل مراجعة حساب التكاليف العاطفية والنفسية والثقافية والاجتماعية... للهجرة نحو الأعلى.

هذا فيما يخص الفوارق الاقتصادية، أما الفوارق الديمغرافية، التي يشاع دورها الحاسم والمستوحى أساسا من المنطق «الهيدروليكي» (علم تحرك السوائل)، فهي غير فاعلة عموما. حيث تشير الكثير من الشواهد التاريخية والواقعية أن الدول ذات الكثافة السكانية الأعلى ليست هي الأكثر هجرة دائما؛ ولكن ما يمكن الإشارة إليه بهذا الصدد هو أن الاتجاهات الديمغرافية مهمة فعلا، وذلك بخلاف الفوارق الديمغرافية التي عادة ما لا تكون لها القيمة نفسها.

ويعتبر المحلل «براودل، ف.» (BRAUDEL, F. : 1972) من أشهر المروجين للعامل الديمغرافي، حيث أسس لإطار زمني للتحليل السببي لحركية الهجرة الدولية، ضمنه ثلاثة متغيرات : متغير مستقل (وأهم عوامله المتغير البنيوي المتمثل في الإطار الديمغرافي) وآخر تابع (الهجرة) ومتغيرات وسطية (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية) (MARQUINA, A. (ed.) : 1997, 242-243). والجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول رقم1: الإطار الزمني للتحليل السببي لديناميكية الهجرة

المتغير المستقل		
بنيوي : مدى طويل	اجتماعي-اقتصادي : مدى متوسط	سياسي : مدى قصير
إطار ديمغرافي • نمو السكان ↓	↔ إطار اقتصادي	← قرارات سياسية ↕
تدهور بيئي • تصحر • تغير مناخي	↔ محيط اجتماعي-ثقافي	ظروف سياسية محلية ↕
	نظام سياسي	↔ أزمات وحروب
متغيرات وسيطة		
بنية النظام العالمي	← تعاون اقتصادي جهوي	إدراكات وسياسات الدول المصدرة
	↓	إدراكات وسياسات الدول المستقبلة
المتغير التابع		
هجرات دولية		

والشيء نفسه يمكن قوله عن العوامل الجغرافية والتاريخية، التي يجب أن تراجع هي الأخرى في ضوء المظاهر الجديدة للهجرة المعاصرة. فكل هذه العوامل وما شابهها لها علاقة بالهجرة الممكنة والافتراضية وليس بالهجرة الفعلية. ولكن كيف يتحول الممكن إلى واقع؟ هذا ما تحاول بعض الطروحات الاستكشافية الجديدة الإجابة عنه.

ب- أزمة الإطار التحليلي «طرد-جذب» :

بالإضافة إلى المدخل الاقتصادي التقليدي حول الهجرة، أصبح ملازمه الأول، «الإطار : طرد- جذب»، محل حركة

شكوك وانتقادات مشابهة : فإذا كان لهذا الإطار، مثله مثل سابقه، فوائد تفسيرية لا يمكن إغفالها، فإنه لا يمكن اعتباره إطارا نظريا متكاملا بل مجرد شكل من أشكال ملاحظة حركات الهجرة وتنظيم عواملها فضائيا. وبالرغم من كونه لم يفصح صراحة عن طبيعة هذه العوامل المعتبرة، فإن هذه الأخيرة تكاد تنحصر في الاقتصادي منها، لأنه ينسجم تماما مع المدخل الكلاسيكي الجديد.

ففي تحليله للظاهرة، ينطلق الإطار «طرد-جذب» من افتراضه لنوع من التوازن -الكامن على الأقل- بين عوامل الطرد وعوامل الجذب. غير أن الواقع المعاصر يؤكد الهيمنة المطلقة لعوامل الطرد إلى درجة الإخلال بالتوازن بين الزوجين ؛ فسيطرة الأشكال الجديدة للهجرة القانونية و «غير القانونية» (الهجرة العائلية، هجرة طالبي اللجوء..) تؤكد ذلك، حيث أصبحت الدول «المستقبلة» لا تكتفي بعدم طلب اليد العاملة الأجنبية، كما كان عليه الوضع سابقا، بل تضع سياسات تقييدية تحاول من خلالها منعها أو الحد من دخولها بواسطة قيود قانونية وحدود مانعة.

لقد تحولت العملية الجدلية التي كانت قائمة بين «الطرد» و «الجذب»، في الوقت الراهن، إلى تفاعل بين عوامل «الطرد» و «العوامل الوسيطة» التي أصبحت تتدخل بين قطبي الطرد والجذب : كسياسات القبول التي وُضعت لتحجيم الهجرة أو توقيفها، الموانع الأخرى، المسافة، إغراءات مختلفة للبلدان المصدرة... بحيث أصبحت المحددات الأساسية المعاصرة للهجرة تتضمن أشكالا تتجاوز هذه القيود والعوائق بالإضافة إلى النتائج المترتبة عنها.

- آفاق نظرية جديدة :

إن شيوع عدم الرضا عن الإطار التحليلي «طرد-جذب» وعن التفسير التقليدي للهجرة المعتمد على القوالب الاقتصادية المحضة، أدى إلى تطوير سلسلة من المساهمات النظرية المهمة؛

وتأتي على رأس قائمة هذه المساهمات النظرية : تطبيقات نظرية الأنساق وبعض الأدبيات حول «الشبكات العمالية» (Networks) أو شبكات الهجرة وبعض المحاولات البنيوية وإسهامات «النظرية الاقتصادية الجديدة للهجرة العمالية» (New Economics of Labor Migration). وفيما يلي عرض موجز لأهمها :

تستمد بعض الإسهامات المهمة جذورها من صلب المقاربة الكلاسيكية الجديدة ذات التوجه الاقتصادي، وتمثلها محاولات النظرية الاقتصادية الجديدة بقيادة «أودد ستارك» (Oded Stark, 1991) على الخصوص. وهي لا تسعى إلى تعويض الإطار الكلاسيكي الجديد بإطار آخر، وإنما تحاول إثراءه وتجاوز بعض نقائصه، وذلك بتوسعة عدد المتغيرات المأخوذة في الحسبان عند تحديد عوامل الهجرة : يتجاوز «ستارك» الفرد ليركز على العائلة والتفاعل العائلي وكذا تفاعل المهاجر مع موطنه الأصلي ؛ ويضيف إلى سوق العمل الأسواق المالية والأخطار التي تهدد المهاجر وكذا محاولات حمايته بالإضافة إلى أهمية الإعلام ووسائله. إن أهم خاصية تميز هذا التوجه الجديد هو تركيزه على العائلة، وأما ما يؤخذ عليه فهو بقاؤه في مستوى التحليل الجزئي. وما تجدر الإشارة إليه ضمن هذا السياق، أن الاهتمام بدور العائلة في الهجرة لا يقتصر على هذه النظرية، وإنما معظم المساهمات الجديدة تؤكد على أهمية العائلة في حركية الهجرة.

ومن المحاولات الجديدة لفهم عمليات الهجرة نجد ما يسمى بـ «شبكات الهجرة» التي تتضمن بالطبع العلاقات العائلية. حيث تربط هذه الشبكات البلدان المصدرية بالبلدان المستهدفة عن طريق علاقات شخصية عائلية واجتماعية (العائلة، الأقارب، الجيران الأصدقاء، المعارف..) تبدو مهمة وحاسمة سواء في إنتاج الهجرة أو في إدماج المهاجرين. وينطبق هذا الأمر على أوروبا منذ بداية سبعينيات القرن العشرين عندما بدأت معظم الدول الأوروبية بتطبيق سياساتها التقييدية في مجال الهجرة. ومن أهم خصائص هذه الشبكات العائلية استمراريتها وتراكمها الذاتيين؛ والتي أصبحت تشكل في الظروف الحالية أهم مؤشر توقعي للهجرة المستقبلية.

وفي السياق نفسه وتحت أشكال مختلفة، تطورت شبكات أخرى غير قانونية وذلك منذ دخولنا زمن الحدود المغلقة. ولعل أكثرها خروجا عن القانون ما يمكن تصنيفها في خانة شبكات «الوسطاء» و «الممررين»، والتي تشرف فعلا على ما أصبح يسمى بـ«صناعة الهجرة» أو «مافيا الهجرة»، وهي عادة ما تتخذ بعدا دوليا وتتسبب في كوارث إنسانية، كتلك التي تحدث حاليا في الحدود الجنوبية لأسبانيا ويذهب ضحيتها العديد من المغاربة والأفارقة أو تلك التي تحدث في الحدود البحرية الإيطالية، أو حتى على السواحل البريطانية.

يمكن القول أن الشبكات العائلية والتجارية تشكل جسرا أو نقطة التقاء بين مستويات التحليل «الكلي» والتحليل «الجزئي». حيث أن العمليات الكلية تشكل الإطار والعمليات الجزئية تحدد الحدوث الفعلي للظاهرة.

وفي مجال المقاربات الكلية اشتهر مؤخرا «تحليل الأنساق»، الذي يركز على الارتباطات المتعددة -وليس على الفوارق الاقتصادية فقط- الموجودة بين مجموعة معينة من البلدان المصدرية والبلدان المستهدفة، وعلى التطور الحركي لمختلف أنواع هذه العلاقات والارتباطات. ومن بين هذه الأخيرة نجد علاقات التبعية، العلاقات التاريخية والثقافية، العوامل السياسية -الديمقراطية وحرية الرأي وحقوق الإنسان، مثلا كحقول جذب- وعوامل اتصالية، الخ.

بعض النماذج الدراسية:

وأما فيما يخص بعض النماذج الدراسية المتعلقة بالمهاجرين في أسبانيا، موضوع مشاركتنا هذه، فقد تحكم في اختيارها، بالإضافة إلى هذه الاعتبارات النظرية، عاملان: عامل الوقت الضيق المتاح للمشاركة في هذين اليومين الدراسيين، من جهة، وعدم ذيوع هذا النوع من الدراسات (الأثنوغرافية وتحليل المضمون) وفي بلد مثل أسبانيا (الحديث العهد بالهجرة الوافدة)، من جهة ثانية.

وهما دراستان : خصت الأولى أنماط وتجارب حياتية للمهاجرين في أسبانيا، أما الثانية فعنيت بالمعالجة الصحافية لقضايا الهجرة في أسبانيا. ونحن باختيارنا هذا لا نقصد التقليل من أهمية منظور كبرى العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعملياتها الكلية في مقاربة الهجرة، بل فقط التنويه بأهمية الأبعاد الجزئية والنوعية (الأثنية، الإعلامية...) العاكسة لهذه المرجعيات الكلية (الماكروسوسيولوجية).

وفيما يلي عرض موجز للدراستين المشار إليهما أعلاه :

1- المهاجرون في أسبانيا : أنماط وتجارب حياتية[1] :

إذا كانت معظم الدراسات ركزت على الأبعاد التاريخية والديمغرافية ومن منظورات ومناهج كمية تجميعية، فإن هذه الدراسة اهتمت بالأبعاد الثقافية، المعيشية والذاتية لمجموعات أثنية مختلفة من المهاجرين المقيمين في أسبانيا : مغاربة (مغربيون وجزائريون)، أفارقة من جنوب الصحراء الكبرى، آسيويون ومهاجرون من أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية. ولقد حاولت استكشاف وعرض السير الحياتية، الاستراتيجيات الشخصية، مصادر التضامن، التصورات والتمثلات الجماعية لهذه المجموعات. بالتركيز طبعا على المهاجر كفاعل اجتماعي ولكن دون إغفال أهمية الممارسات والانتماءات والعلاقات والفضاءات الجماعية ولا كيفية بناء وممارسة الهويات الاجتماعية والثقافية.

ولإعادة بناء التجارب البيوغرافية للمهاجر اعتمدت صاحبة الدراسة أساسا على مقاربة منهجية أثنوغرافية كيفية، فاستعملت تقنيات المقابلة المفتوحة، الجماعات المتفاعلة، الملاحظة بالمشاركة، السير الحياتية، المذكرات الشخصية...

---

1. دراسة سوسيولوجية كيفية قامت بها الباحثة الأسبانية (GOICOECHEA, E. R) بتكليف من «مركز البحوث السوسيولوجية» (CIS) المدريدي، والذي تكفل بنشر نتائج عملها عام 1996 في المرجع الآتي:

- GOICOECHEA, Eugenia Ramírez. : Inmigrantes en España : vidas y experiencias, Madrid, CIS, 1996, pp. 611.

لقد تم إجراء الدراسة الميدانية ما بين نوفمبر 1992 ومايو 1993، وفي تسع مقاطعات أسبانية مهمة (من حيث الهجرة)، على رأسها العاصمة وما يسمى بالمقاطعات التاريخية (,Madrid, cataluña .(Euskadi, Galicia, La Rioja, Andalucía, Valencia, Murcia, Canarias

اعتمدت على 99 مقابلة معمقة مع مهاجرين و 13 مجموعة نقاش (جماعة متفاعلة : Groupes de discussion) منهم. تتوزع الأصول الوطنية للمبحوثين على 28 دولة، صنفت إلى مهاجرين مغاربيين، أفارقة من جنوب الصحراء، مهاجرين من أمريكا اللاتينية، آسيويين وأوروبيين. أما المواضيع المعالجة فقد صنفت إلى أربعة أقسام أساسية: الهجرة إلى أسبانيا، سوسيوديمغرافية المهاجر، الممارسات الثقافية والأنماط الحياتية، الفروق الأثنية والعلاقة مع الغير.

كما تم إجراء 38 مقابلة نوعية مع وسطاء اجتماعيين يقومون بتقديم الدعم المادي أو الإعلامي لهذه المجموعات، وعدد محدود من المقابلات المفتوحة مع بعض المؤسسات والمراكز ذات الصلة، بالإضافة طبعا إلى الاعتماد على مجموعة كبيرة من الوثائق والمراجع.

ولقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة وفق كل مجموعة أثنية وكل قسم من الموضوعات توجت بتحليل مقارن شامل. وسنقتصر هنا على عرض موجز لبعض ما تعلق منها بمحيطنا المباشر (المغرب العربي) فيما يأتي :

- يأتي التواجد المغاربي في المرتبة الثانية بعد البرتغالي، وهو يعكس نموذج التعايش الأثني من عدمه في أسبانيا : فخصائصه مغايرة فيزيقيا، لغويا، ثقافيا ودينيا[1]. كما تغلب على هذا العنصر الهجرة غير القانونية، عدم الاستقرار المهني، قلة اندماجه، صعوبات في المحافظة على ممارساته الثقافية والدينية،

1. بالإضافة –في تقديرنا– إلى البعد النفسي التاريخي الذي يذكي الغيرية بين الأسبان والمغاربة، فهؤلاء كمسلمين كانوا مهيمنين جغرافيا وحضاريا ولقرون عدة على ما كان يسمى بالأندلس، والتنشئة التعليمية-التربوية في الضفتين لا زالت تصوغ ذلك بمنطقين تدعيميين مختلفين.

مستقبل اجتماعي وثقافي غامض بالنسبة للجيلين الثاني والثالث، امتداد الحساسيات السياسية والأيديولوجية والأحكام المسبقة إلى أرض المهجر بين مكوناته الأساسية (الجزائريين والمغربيين) مع اختلاف واضح بين أعدادهم، مسارات هجرتهم، أسبابها وخصائصهم السوسيوديمغرافية... ولكن المهاجر المغاربي يتميز عموما في مقابل ذلك بقوة شبكة دعم عائلية ومواطنية، وسلطة أبوية واضحة (قد يختلف في تقدير مفعولها العائلي والمجتمعي).

2- **المعالجة الصحافية لقضايا الهجرة في أسبانيا**[1] :

تحولت الهجرة بآثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في الآونة الأخيرة إلى موضوع مفضل لدى الإعلاميين في وسائل الاتصال الصادرة في البلدان الموردة للهجرة والمستهدفة منها على حد سواء.

ولقد حاولت هذه الدراسة تحليل عينة من إعلام إحدى دول المهجر، وذلك من خلال تطبيق بعض تقنيات تحليل المحتوى بغية تحديد الأسس والهياكل التي تقوم عليها المعالجة الصحافية في أوروبا لظاهرة الهجرة الوافدة من أفريقيا والعالم العربي أساسا.

فقامت بتحليل مقارن لمضمون الصحافة الأسبانية المكتوبة (معتمدة على وحدات التحليل الآتية : الموضوع، المساحة، التطور السداسي، الارتباكات السياسية).

أما دعائم البحث ومجالاته فتتمثل في الملخصات الصحفية لبعض مراكز البحث والتعاون الدولي، بالإضافة إلى الإعلام الأسباني المكتوب من 1996/01/01 إلى 1999/12/31. مع العلم أن أهم عناوين اليوميات الأسبانية الإخبارية العامة أربعة هي : El PAIS, El MUNDO, abc, La Vanguardia.,

1. دراسة إعلامية قمنا بها بمعية الأستاذين علي غربي والهاشمي مقراني في إطار مشروع بحث تابع للمخبر الذي نديره : «مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة» (SOCORET)، والذي تكفل بنشر الدراسة عام 2003 في المرجع الآتي :

- فضيل دليو وآخرون: الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، الجزائر، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، 1424-2003، ص ص. 160.

ولقد اقتصرت الدراسة التحليلية على الصحافة المكتوبة واليومية منها فقط، والتي سنستخرج منها عينة قصدية تشخصها أهم العناوين الوطنية والجهوية حسب بعض مراكز البحث والرصد للرأي العام الأسباني ووسائله (CIS, CIPIE...) وتمثلت وحدات معاينتها في تسع جرائد موزعة كما يلي: أهم اليوميات الوطنية التي تصدر بالعاصمة مدريد : El País, Abc, El Mundo بالإضافة إلى أهم اليوميات الجهوية التي تصدر بأهم المقاطعات الأسبانية من حيث استقبالها للهجرة :

La Vanguardia (Barcelona), Levante (Valencia), La Verdad de Murcia (Murcia), El Heraldo de Aragón (Aragón : Zaragoza), El Correo (Vizcaya : Bilbao), El Correo de Andalucía/ Diario 16 (Andalucía : Sevilla),

وأما مؤشرات التحليل ومحتوياته فتمثلت في عدد الأخبار المستخرجة من اليوميات (تطورها السنوي حسب نوع الصحيفة)، عرض المواضيع المعالجة، تصنيفها حسب تجانس محتواها، حسب مصدرها الجغرافي (لمعرفة البؤر الإعلامية) وحسب اتجاهها العام نحو الهجرة (إيجابي، سلبي، محايد).

وأما أهم نتائج الدراسة فقد ارتبطت منهجيا بافتراضاتها الأولية الأربعة مثبتة إياها، بالإضافة إلى نتائج تفصيلية أخرى. ولقد تمثلت فيما يلي :

أ) إن وصول حكومة يمينية (بقيادة الحزب الشعبي : P.P.) إلى السلطة يجعلنا نفترض بأن سنوات ما بعد 1996 ستكون متميزة بزيادة عددية تدريجية للمعلومات المتعلقة بالهجرة والعنصرية المنشورة في الصحافة الأسبانية.

ب) الاستعمال المنتظم للمفردات «التجريحية»، والتعابير العنصرية بالإضافة إلى «التجريم» الجماعي للهجرة عموما والمغاربية خصوصا.

جـ) إن مساحة التحاليل الصحفية المتعلقة بالهجرة والعنصرية هي أقل لدى الصحافة الموصوفة بـ «اليمينية»، مثل (abc) من الصحافة الموصوفة بـ «اليسارية»، مثل (El PAÍS).

د) تسـييس متزايـد للمعالجـة الصحفيـة لظاهـرة الهجـرة والعنصرية في أسبانيا.

وأخيرا، يمكن القول أولا، أنه رغم ما لوحظ في السنوات الأخيرة من تطور إيجابي في المادة الإعلامية المتعلقة بالهجرة، فإن هذه الأخيرة لا زالت لحد الآن تتضمن بعض الجمل والتعبيرات والكلمات التي تصدم الإنسان وتشوه الحقيقة بحملها لشحن سلبية. وثانيا، أن الدراسة توصلت إلى أن أهم البؤر الإعلامية هي على التوالي : العاصمة مدريد، جنوب أسبانيا، كمعبر أساسي للهجرة المغاربية والقادمة من جنوب الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى كتالونيا بعاصمتها الصناعية (برشلونة) المستقطبة لليد العاملة.

خاتمة :

إذا تأملنا واقع الهجرة في أوروبا، نلاحظ أن أغلب دولها قد شهدت تدفقا عاليا للمهاجرين في الآونة الأخيرة، وخاصة في دول مثل ألمانيا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا وأسبانيا. كما يلاحظ أن عملية التفاعل الثقافي والتكيف الاجتماعي للمهاجرين هي عملية معقدة وصعبة كما أشارت إلى ذلك الدراستان وغيرها من الدراسات... وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار، من جهة، أن خصائص الأفراد والجماعات الثقافية تختلف باختلاف المكان والزمان، وأن المهاجرين أنفسهم يعيشون اختلافات ثقافية وعرقية حتى ولو كانوا من نفس المنطقة (جغرافيا أو حضاريا)... ومن جهة أخرى، قوة الضغوط الإعلامية والسياسية المحلية.

ومهما يكن من أمر، فإن مقاربة هذه الظاهرة نظريا ومنهجيا في ظل الظروف والمتغيرات الحاصلة يزيد من صعوبة المهمة، وسيبقى من الأمور الشديدة التعقيد والبالغة الإشكالات...

أ. د. فضيل دليو

أهم المراجع :

- فضيل دليو وآخرون : الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية ، الجزائر ، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، 1424-2003 ، ص ص. 160.

- ARANGO, Joaquin : « Las migraciones internacionales a fines del siglo xx. Realidad y teoría », in AAVV : Escritos de teoría sociológica, Madrid, CIS, 1992.

- BRAUDEL, Fernand : The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II, 2 Vols. New York, Harper & Harper, 1972.

- GOICOECHEA, Eugenia Ramírez. : Inmigrantes en España : vidas y experiencias, Madrid, CIS, 1996.

- LEWIS, W. Arthur : « Economic development with unlimited supplies of labour », Manchester School, 1954.

- LEWIS, W. Arthur : Development economics : An outline, Morristown, New Jersey, 1974.

- MARQUINA, Antonio (ed.) : Flujos migratorios norteafricanos hacia la Unión Europea, Madrid, AECI, 1997.

- Stark, Oded : The migration of Labor, Cambridge, Basil Blackwell, 1991.

* CIPIE (Fondation), Informes 1996-2001, Madrid.

خصائص الهجرة الداخلية في الجزائر
(نظرة تحليلية سوسيولوجية)

رماش صبرينة
مختبر الدراسات السوسيوتاريخية حول حركات الهجرة

الهجرة هي عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة داخل حدود البلد أو من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل البلد أخرى خارج حدود هدا البلد، وقد تتم هده العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم، وإنما باضطرار همالى دلك قسرا أو لهدف خططه المجتمع، وقد تكون عملية الانتقال على نحو دائم أو مؤقت.[1]

-النظريات المفسرة للهجرة : ينظر إلى الهجرة باعتبارها عملية معقدة وغير متجانسة، وبالإمكان تحليلها من منظورات عديدة وفي إطار نماذج تصورية متباينة، ونستطيع دراسة الهجرة بالتركيز على الأبنية أو على الأفراد، أو نجريها على مستويات كبرى أو صغرى، وتأخذ هذه الدراسات في اعتبارها ذلك المجال الواسع من العمليات التاريخية والمواقف المعاصرة، ولكثرة النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الهجرة، سنحاول التطرق إلى بعضها وباختصار.

1 - **النظريات الإيكولوجية للهجرة :**

تحاول النظرية الإيكولوجية بوجه عام شرح وتفسير ظاهرة الهجرة على المستوى المجتمعي ويتمثل الافتراض الكامن وراء

---

1. علي عبد الرازق جلبي : علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص. 313.

النظرية الإيكولوجية، في أن هناك توازنا يجب أن يتحقق بين حجم السكان والتنظيم الاجتماعي والتكنولوجيا والبيئة على اعتبار أن أي تغييرات تطرأ على التنظيم الاجتماعي أو التجديدات التكنولوجية أو على خصائص البيئة، يترتب عليها تغيرات مصاحبة في المتغير السكاني (زيادة، أو نقصا) في الوقت الذي تعمل فيه العمليات الديموغرافية الثلاثة -الخصوبة، الوفيات، والهجرة- على استعادة هذا التوازن، إلا أن عملية الهجرة وحدها تنفرد بكونها استجابة غير مباشرة ولكنها ذات تأثير فعال، ذلك لأن عندما يحدث التغير يحدث تحولا مصاحبا في توزيع السكان من خلال عملية الهجرة حتى يتحقق التوازن بين المناطق التي تتوافر فيها فرص النمو والمناطق التي تتلاشى أو تقل فيها هذه الفرص[1].

2 - **نظرية التغير الاجتماعي :**

«تفسر هذه النظرية الهجرة من خلال ربطها بالتغير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع فيقدم (زلنسكي) تفسيره للهجرة من خلال ذكر خمس مراحل تمر بها هي :

أولا : مرحلة المجتمع التقليدي وكانت الهجرة فيه محدودة وذات طابع دوري إذا كان المجتمع ككل محصورا مكانيا بحسب التقاليد.

ثانيا: مرحلة المجتمع الانتقالي، والذي يتميز بارتفاع سريع في معدلات الإنجاب ومن ثم زيادة في السكان ينتج عنها هجرة واسعة وبالذات الهجرة الدينية- الحضرية.

ثالثا : مرحلة المجتمع الانتقالي في مراحله المتأخرة، حيث تتقلص معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ويصاحبها تدهور في معدلات الهجرة.

رابعا : المجتمع المتقدم الذي يتميز بتدني معدلات الإنجاب والوفاة وتدني معدلات الهجرة الدينية- الحضرية واستبدالها بالهجرة، بين الحواضر أو المدن والانتقال داخل الحواضر ذاتها.

1. السيد عبد العاطي السيد : مرجع سابق، ص. 326.

خامسا : مستقبل المجتمع المتقدم، ويتميز بتدني الهجرة وإن ما تبقى منها سيتكون هجرة بين المدن أو داخلها»[1].

ويمكننا كتعقيب على نظرية (زلنسكي) القول أن تفسيره للهجرة، كان منحازا للتجربة الغربية أساسا وليس بالضرورة، يصور ما مرت به الهجرة في المجتمعات الأخرى غير الغربية.

3 – **نظرية التنظيم الاجتماعي :**

«يقدم (مانجلام) نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة، حيث يتبنى منظور (تالكوت بارسونز) ويطبقه على موضوع الهجرة فيذكر ثلاث عناصر : مجتمع المنشأ، ومجتمع المقصر، والمهاجر باعتبارها عناصر تتفاعل ويعتمد بعضها على بعض أخذا عنصر الزمن والأنظمة الاجتماعية والمشكلة للنسق الاجتماعي مجالا للتفاعل الاجتماعي.

أما على المستوى الفردي، كان التركيز على عملية التأقلم وتكيف المهاجر مع المجتمع المخيف، فلقد اقترح (ليراز) في عدد المهاجر يمكن أن نميز ثلاث أنواع انطلاقا من مستوى تأقلمه وتكيفه في المجتمع المضيف :

أولهما : من يفشلون في التكيف مع المجتمع المضيف ويعودون إلى وطنهم الأم باعتبارهم (مهاجرين فاشلين) ويفترض أن هؤلاء المهاجرين يمكن إعادة استيعابهم بسرعة في مجتمعهم الأصلي، دون أن يكون لهم تأثير تغيري على المجتمع.

أما المجموعة الثانية : فإنها تتكون من أولئك الذين لا يعودون إلى مجتمعهم الأصلي إلا في وقت الإحالة على المعاش، ومن ثم لن يكون لهم أي تأثير يذكر على النسق الاجتماعي والاقتصادي.

أما المجموعة الثالثة : فهم أولئك الذين عادوا بعدما حققوا بعض النجاح في المجتمع المضين، ولذا فإنهم يكونون كلهم طموح ونشاط ومستعدين للاختراع والإبداع في مجتمعهم الأصلي»[2].

1. علي عبد الرزاق جلبي : مرجع سابق، ص. 327.
2. علي عبد الرزاق جلبي : مرجع سابق، ص ص. 367-368.

4 – **نظرية اتخاذ القرارات في عملية الهجرة :**

قدم «إيفريت لي» Evirett lee سنة 1966 نظرية في الهجرة ترتبط باتخاذ القرار، حيث وضع أربعة عوامل أساسية وعامة اشتق منها عدد من الفروض المتعلقة بالهجرة، حيث يرى أن أي قرار خاص بالهجرة ترتبط باتخاذ القرار، حيث وضع أربعة عوامل أساسية وعامة اشتق منها عدد من الفروض المتعلقة بالهجرة، حيث يرى أن أي قرار خاص بالهجرة ينطوي على : (أ) عوامل إيجابية أو سلبية ترتبط بمكان الهجرة (ب) عوامل إيجابية أو سلبية ترتبط بالمنطقة المهاجر إليها، (جـ) صعوبات أو عقبات (د) عوامل شخصية[1].

أما العوامل الإيجابية والسلبية المرتبطة بالمنطقة المهاجر منها والمنطقة المهاجر إليها، تتمثل على تقييم فرص العمالة أو ظروف المعيشة والمناخ، ومدى توفر الإمكانات الثقافية، وسبل شغل وقت الفراغ وتوفر الخدمات العلاجية، إلى جانب عامل التكاليف والنفقات، أما المعوقات فتشير إلى مختلف العوامل التي تجعل الهجرة، الفعلية من مكان لآخر مسألة صعبة أو عسيرة، مثال ذلك الحدود والحواجز الفيزيقية وقوانين الهجرة والمسافة، ويشير مفهوم العوامل الشخصية إلى معنيين مختلفين.

الأول : هو معنى العوامل الشخصية التي تعد ببساطة خصائص مميز، وللفرد وللأسرة مثل حجم الأسر، ومرحلة دور حياة الأسر. أما المعنى الثاني: فيشير إلى حاجة الفرد وذكائه ووعيه أو إدراكه بالظروف في أماكن أخرى ويضيف المعنى الثاني بعدا جديدا وأساسيا للنظرية، ذلك لأنّه إذا كانت العوامل الشخصية تتضمن معرفة الفرد وإدراكه ووعيه كفرد عندئذ تتحدد العوالم الثلاثة السابقة في ضوء هذا العامل الرابع بعدها ظهرت تحليلات تفصيلية لهذه المسألة سميت باسم «نموذج اتخاذ قرارات الهجرة»، بحيث حاولت هذه النماذج طرح التساؤلات التالية : ما هي العوامل التي تدفع الثاني للهجرة، وكيف يتخذ الأفراد قراراتهم للانتقال إلى مكان معين ؟

1. Eveertt lee : Atheary of Migration, Demography, 1966, pp. 47-49.
(أنظر : السيد عبد العاطي السيد : مرجع سابق، ص ص. 329–332).

حاول «لي» بعد ذلك أن يقنن العلاقة بين عوامل الجذب والطرد فتوصل إلى عدة حقائق أو قوانين هي :

أ-تباين حجم الهجرة داخل منطقة معينة بتباين الظروف والاختلافات البيئية التي تختص بها المنطقة، وهذا يعني اختلاف الخصائص البيئية بين المناطق سيؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة، فيما بينهما، فالأقطار التي عمرت حديثا أكثرها جاذبية للمهاجرين.

ب-كلما زادت درجة التجانس في خصائص السلالة أو العادات أو العقيدة، كلما قلت احتمالات الهجرة والعكس صحيح.

جـ-الدوارات الاقتصادية تؤثر على حجم الهجرة.

د-يميل حجم الهجرة ومعدلها إلى الزيادة على مر الزمن ما لم توضع قواعد أو ضوابط صارمة للحد منها.

-**خصائص الهجرة الداخلية في الجزائر:** تنشأ المدن وتنمو نتيجة الهجرة الداخلية بشكل كبير وهي أنواع منها ما هو من الحضر إلي الحضر ومنها ما هو من الريف إلى الريف ومنها ما هو من الريف إلى الحضر وهو الغالب. وتعاني الدول العربية خاصة من الهجرة الداخلية على شكل تضخم وتركز حضري. حيث تقدر نسبة المهاجرين من المدن للمدن بـ 64 بالمائة بينما النوع الأخير هو أهمها وأخطرها في نفس الوقت نظرا لما ينتج عنه من أثار متباينة في كل من المجتمعين الريفي الطارد والحضري الجاذب. رغم بلوغ نسبة المهاجرين من الريف إلى الحضر حوالي 29 بالمائة سنويا فقط.

سنحاول عرض ما يميز الهجرة الداخلية في الجزائر، أسبابها تطورها ونتائجها مركزين على الجانبين الديموغرافي والاجتماعي أساسا.

إن أول ما يجب الإشارة إليه أن الهجرة الداخلية تبدو بصورة واضحة في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالنزوح الريفي إلى المدن، فإذا كان عدد سكان الجزائر قد تضاعف خلال 20 سنة، كما تضاعف عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة.

وقد أدت الطفرات السريعة في حجم المدن وأعدادها إلى تغيرات جذرية في الخارطة العمرانية للجزائر كما يبين الجدول التالي :

السنوات	1930	1954	1966	1977	1987	1996	2002	2004
النسبة ٪	0,5	25	31	40	49	53	58	59

تطور نسبة سكان المدن في الجزائر :

حيث بعد ما كانت نسبة سكان المدن في الجزائر 31 % مقابل 69 % في الريف سنة 1966 انعكست النسبة إلى 59 % في المدينة مقابل 41 % في الريف سنة 2004.

وهذا ما يدل على أن ظاهرة، الهجرة، من الريف إلى المدينة تزداد سنة بعد سنة[1].

ويعود استفحال هذه الظاهرة إلى عدة عوامل منها :

❖ مجهودات الإنماء الاقتصادي منذ بداية السبعينيات والتي غالبا ما تركزت في المدن.

❖ امتصاص قطاعي الصناعي والخدمات لليد العاملة الفلاحية، حيث وصلت نسبة الجزائريين الذين يعملون في الزراعة إلى 61,1 % مقابل 23,9 % للصناعة و60 % للخدمات سنة 1998.

❖ تركز الهياكل القاعدية الاقتصادية والإدارية والثقافة داخل المدن.

وقد أدى التضخم الكبير للمدن الجزائرية في ظهور عدة أزمات داخل المدن منها :

❖ عجز المرافق العامة المختلفة عن توفير الخدمات الأساسية الصحة والتعليم والتوظيف.

❖ ظهور الأحياء القصديرية الهامشية وما ينجز عنها من مشاكل اجتماعية.

1. حرنوش مدني : مرجع سابق، ص ص. 105-106.

❖ تراجع دور الزراعة في الاقتصاد الوطني.

هذا فيما يخص الهجرة من الريف إلى المدينة، كما عرفت الجزائر منذ استقلالها نوعا آخر من الهجرة الداخلية وهي الهجرة إلى مدن الساحل التي أثرت على توزيع السكان في الجزائر بشكل كبير «حيث أن الكثافة العامة لسكان الجزائر لسنة 2006 تقدر بـ 13,9 % كلم^2»، إلا أننا كلما اتجهنا من الساحل إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تناقصت الكثافة الفعلية، بحيث يمكننا تقسيم الجزائر إلى ثلاثة أقاليم كبرى من حيث توزيع السكان.

أولا : الشريط الساحلي : نسبة مساحته 1,7 % من المساحة الكلية يتركز فيه 39,82 % من سكان الجزائر.

ثانيا : المنطقة التلية والسهبية : نسبة مساحتها 10,5 % من المساحة الكلية نجد فيها 53,10 % من سكان الجزائر.

ثالثا : منطقة الجنوب وتمثل 88 % من المساحة الكلية ولا نجد فيها سوى 7,08 % من مجموع سكان الجزائر.

وباختصار يمكن أن نرجع الهجرة إلى المدن الساحلية التي عرفتها الجزائر إلى تركز الهياكل القاعدية الحيوية في هذه المدن[1].

أ. رماش صبرينة

1. حرنوش مدني : مرجع سابق، ص ص. 106-108.

توصيات الملتقى العلمي الأول

أشكر جميع الزملاء الأساتذة والباحثين الذين ساهموا في إنجاح اليومين الدراسين حول :

«سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر»

إذ تمكننا من خلال تظافر أوجه النطر والتعددية العلمية، التي ميزت هذا اللقاء، من الخروج برؤية سسيوتاريخية شاملة، ثرية ومثرية على المستوى المنهجي والتأريخاني، لظاهرة الحراك والهجرة.

وضمانا للسير الحسن للقافلة اقترح المجلس العلمي للملتقى التوصيات التالية :

1. عقد ندوة في السنة (في الربيع). وملتقى دولي كل ثلاث سنوات.

2. اعتبار الرسالة المرفقة للسيد رئيس المجلس العلمي كورقة اساسية وعملية بالنسبة للتوصيات على دائرة أوسع.

3. التأكيد على الجانب المنهجي وتبادل الرؤى فيما يتعلق بالمناهج الجديدة في العلوم الانسانية والمتعلقة "بالحراك والاستقرار" أو بما يسميه BERQUE Jacques «Mouvance et halte»

وما يترتب عن ذلك من تفاعل وتاثير في المكان والزمان وعلى الانسان.

4. الاهتمام بالمواضيع الحساسة ومراقبة مسار تطورها وأبعاد آثارها على مختلف الظواهر بالاستعانة بالمناهج الحديثة مع مراعاة خصوصيات البلاد.

5. طبع أعمال الملتقى ونشرها وتوزيعها على المستوى المحلي والاقليمي.

أ. د. كمال فيلالي